بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤلف لهٰذه الطبعة الجديدة:

الحمد لله رب العالمين، والصلوات الطيِّبات على سيد المرسلين، وعلى أصحابه الغرِّ الميامين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فهٰذه هي الطبعة الجديدة للمجلَّد الأول من كتابي «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» نقدمها اليوم إلى القراء الكرام، المتتبِّعين بشغَفٍ زائد في كل بلاد الإسلام؛ لمؤلَّفاتي التي كتب الله تعالى لها القبول التام، بين الأنام، المخلصين منهم في كل مكان، رغم أنف كل حاسد أو حاقد مطعان. ﴿ذٰلِكَ مِنْ فَضْلِ اللهِ عَلَيْنا وعَلَى النَّاسِ ولكنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَشْكُرونَ﴾. ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللهِ وبرحْمَتِهِ فَلْيَفْرَحُوا ذٰلكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعونَ﴾.

وإن من هٰذا الفضل الإلٰهيِّ أنه تعالى وفَّقني لإخراج هٰذه الطبعة متميزة عن سابقاتها بزيادة فوائد عديدة؛ حديثية وفقهية، وبإضافة مصادر جديدة لبعض الأحاديث والتراجم، يعود الفضل فيها - بعد الله تبارك وتعالى - لبعض إخواننا المكيِّين وغيرهم، جزاهم الله تعالى خيراً.

ولما كان من طبيعة البشر التي خلقهم الله عليها العجز العلمي

المشار إليه في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾؛ كانَ بدهيّا جدّاً أن لا يجمُدَ الباحث عند رأي أو اجتهاد له قديم، إذا ما بدا له أن الصواب في غيره من جديد، ولذٰلك نجد في كتب العلماء أقوالاً متعارضة عن الإمام الواحد؛ في الحديث وتراجم رواته، وفي الفقه، وبخاصة عن الإمام أحمد، وقد تميز في ذٰلك الإمام الشافعي بما اشتهر عنه أن له مذهبين: قديم وحديث.

وعليه؛ فلا يستغربنَّ القارىء الكريم تراجعي عن بعض الآراء والأحكام التي يُرى بعضها في هٰذا المجلد تحت الحديث (٦٥) عند الكلام على حديث: «لا تذبحوا إلا مسنة»، وغير ذٰلك من الأمثلة؛ فإن لنا في ذٰلك بالسلف أسوة حسنة.

وإن مما يساعد على ذٰلك فوق ما ذكرت من العجز البشري ـ أننا نقف ما بين آونة وأخرى على مطبوعات جديدة؛ كانت أصولها في عالم المخطوطات أو المصورات، بعيدة عن متناول أيدي الباحثين والمحققين، إلا ما شاء الله منها لمن شاء، فيساعد ذٰلك مَن كان مهتماً بالوقوف على هٰذه المطبوعات والاستفادة منها على التحقيق أكثر من ذي قبل.

وهٰذا وذاك هو السر في بروز كثير من التصحيحات والتعديلات على بعض ما يطبع من مؤلفاتي الجديدة، أو ما يعاد طبعه منها؛ كهٰذا المجلد الذي بين يديك، وينتقدني لذٰلك بعض الجهلة الأغرار، كذٰلك السقاف هداه الله.

ومن الشواهد على ذٰلك ما تفضل الله به علي، ووفقني إليه، أنني

رفعت من هٰذا المجلد إلى «الأحاديث الصحيحة» حديثين اثنين:

أحدهما: الذي كان في الطبعات السابقة مقروناً برقم (١٧٦) بلفظ:

«كل بناء وبال على صاحبه...».

فرفعته إلى «الصحيحة» (٢٨٣٠)، والسبب في ذٰلك أنني كنت قلت في راويه أبي طلحة الأسدي:

«لم يوثقه أحد...».

وذٰلك ثقة مني بالحافظ ابن حجر؛ فإنه لم يحك توثيقه عن أحد، ولقوله عنه في «التقريب»: «مقبول»!

فكتب أحد إخواني المكلَّفين بالنظر في الكتاب لإعداده لهٰذه الطبعة: أن الهيثمي قد أورده في كتابه: «ترتيب ثقات ابن حبان»، فرجعت إلى أصله: «الثقات»، فوجدته فيه، وتابعت البحث والتحقيق، فتبيَّن لي أنه صدوق، وأن الحافظ كان في قوله المذكور غير مصيب؛ كما فصلت ذٰلك في المجلد السادس من «الصحيحة»، يسر الله لنا طبعه بمنه وكرمه، كما يسر لنا طبع الخامس منه، وهو وشيك الصدور إن شاء الله تعالى.

والحديث الآخر (٣١٦):

«إن أهل الشبع في الدنيا هم أهل الجوع في الآخرة».

استبدلته بغيره؛ كما سيأتي لأنني تذكرت أنني كنت خرجته فيما بعد في «الصحيحة» (٣٤٣) من طرق كما كنت نبهت هناك.

وقد يقع مثله في غير هٰذين الحديثين، كما يمكن أن يقع عكس ذٰلك

تمـاماً، فرحم الله عبداً دلَّني على خطئي، وأهدى إليَّ عيوبي؛ فإن من السهـل عليَّ ـ بإذنه تعالى وتوفيقه ـ أن أتراجع عن خطأ تبيَّن لي وجهه، وكتبي التي تطبع لأول مرة، وما يُجَدَّد طبعُه منها أكبرُ شاهد على ذٰلك، ولا نذهب بالقــراء بعيداً، فبــالإضـافـة إلى ما سبق بيانـه حول الحـديثين المذكورين آنفاً فقد تراجعت عن قولي في (كنانة) راوي حديث التسبيح بالحصى: «مجهول الحال» إلى أنه صدوق أيضاً؛ كما سيرى القراء تحت الحـديث (٨٣): «نعم المذكر السُّبحة...»، مع التنبيه أن حديثه بقي على ضعفه السابق؛ لتفرد راوٍ آخر به، وهو ضعيف، ورددت هناك على المصري الجاهل الذي انتصر للشيخ الحبشي في رسالة ذهب فيها إلى سنِّية التسبيح بالسبحة!

وبهٰذه المناسبة أقول:

إني أنصح كل من أراد أن يرد عليَّ ـ أو على غيري ـ ويبيِّن لي ما يكون قد زلَّ بهِ قلمي، أو اشتط عن الصواب فكري، أن يكون رائده من الـرد النصح والإرشاد، والتواصي بالحق، وليس البغضاء والحسد، فإنها المستأصلة للدِّين؛ كما قال ﷺ:

«دبَّ إليكم داء الأمم قبلكم: البغضـاء والحسـد، والبغضـاء هي الحالقة، ليس حالقة الشعر، ولكن حالقة الدين».

كما هو شأن ذوي الأهواء والبدع مع أهل الحديث وأنصار السنة في كل زمـان ومكـان، وكمـا فعـل معي بالـذات كثير منهم ـ ولا يزالون مع الأسف ـ كالأعظمي، والغماري، ومَن نحا نحوهم من المتعصبة الجهلة!

كذاك السقاف، وقد انبرى له أخونا الحلبي بـ «الأنوار الكاشفة»، فلتراجع.

وإن من المؤسف حقاً أن تسري عدوى هٰؤلاء المبتدعة إلى بعض مَن يُظَنُّ أنه من أهل السنة؛ لإقامته بين ظهرانيهم، فيضع يده في يدهم، ويرفع صوته مع أصواتهم في الرد على من ينصر السنة ويتبعها، وينكر البدعة ويحاربها، وهو الشيخ إسماعيل الأنصاري، الباحث في دار الإفتاء في الرياض، فإن هٰذا الرجل يبدو أنه لشدة ما يضمر في قلبه من البغض والحقد أن السنة لا تجمعه معنا؛ لأنه من غير المعقول أن يفتري السني على أحد من أعداء السنة، فكيف يعقل أن يفتري على من كان مشهوراً بين أهل السنة بأنه من أهلها، ومُحارَباً أشد المحاربة من أعدائها؟! فقد سبق لهٰذا الرجل أن كتب ضدي في مسألة الذهب المحلق، وركعات التراويح، ولم يلتزم في ذٰلك المنهج العلمي، بل إنه بثَّ في أثنائهِ كثيراً من إفكه وجدله بالباطل، كما كنت كشفت عنه في ردي عليه في مقدمة «آداب الزفاف» طبع المكتبة الإسلامية في عمان[1]، ومقدمة رسالتي «قيام رمضان» بما كنت أظن أنه يكون رادعاً له أن يعود إلى ذٰلك مرة أخرى، فإذا به يفجأ الناس برسالة صغيرة أسماها «الانتصار لشيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب بالرد على مجانبة الألباني فيه الصواب»، يتهمني فيها بتهمة جديدة، ويزعم (ص ٧ و ٢٥) أنني شنعت على الشيخ رحمه الله وانتهكت

(١) هذه الطبعة هي الشرعية، وأما طبعة المكتب الإسلامي الجديدة؛ فهي غير شرعية؛ لأنها مسروقة عن الأولى، وحق الطبع للمؤلف يعطيه من يشاء، ويمنعه مَن لا يتقي الله، ويتلاعب بحقوق العباد، كما أن في هذه الطبعة المسروقة تصرفاً بزيادة ونقص، والله المستعان، وإليه المشتكى من فساد أهل هذا الزمان.

حرمته! كما يتهمني (ص ١٥) أنني نسبت الشيخ إلى التساهل من ناحية العقيدة، وذٰلك كلُّه بَهْتٌ وافتراءٌ؛ عامله الله بما يستحق.

وليس غرضي في هٰذه المقدمة الرد عليه في هاتين الفريتين، فقد كفاني ذٰلك الأخ الفاضل علي حسن عبدالحميد الحلبي في رسالته القيمة في التعقيب على رسالة الأنصاري المذكورة، وبيان ما فيها من الأخطاء الكثيرة، وهي مطبوعة، فليرجع إليها من شاء الوقوف على الحقيقة، فإنه سيرى مع ذٰلك الفرق الشاسع بين رد الأنصاري وتهجمه علي، ورد صاحبنا عليه، وتأدبه معه تأدباً لا يستحقه الأنصاري لبغيه واعتداءاته المتكررة.

وإنما غرضي هنا أن أرد عليه انتصاره للشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله؛ الذي جعل من آداب المشي إلى المسجد أن يقول: «اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك، وبحق ممشاي هٰذا...» إلخ الدعاء المعروف في الحديث الآتي بيان ضعفه، والكشف عن علله برقم (٢٤)، فانتصب الشيخ الأنصاري ـ هداه الله ـ لتمشية احتجاج الشيخ محمد بن عبدالوهاب به بتقوية الحديث، والرد علي لتضعيفي إياه بأسلوب يتبين لكل ذي لب أنه لم يكن فيه باغياً للحق، وإنما الانتصار للشخص، والتشفي ممن يحسده ويحقد عليه! وأنا ذاكر هنا بإيجاز ما اعتمد عليه في ذٰلك مع الكر عليه بإبطاله، فأقول:

أولاً: قال (ص ٩):

«رواية الأجلاء من حفاظ الحديث دون تنبيه على علته...».

ثم سوَّد خمس صفحات (٩ ـ ١٤) في تخريج الحديث دون فائدة

تذكر؛ لأنهم جميعاً أخرجوه من الطريق المعلول!

ثم أعاد كلامه هٰذا في الصفحة (١٥)!

وهو يعني بذٰلك أن سكوت هٰؤلاء الأجلاء قدوة حسنة للشيخ محمد ابن عبدالوهاب في سكوته عن الحديث!

وليس يخفى على كل ناشىء في هٰذا العلم أن هٰذا من أبطل الباطل؛ لأن لازِمَه أن أئمة الحديث كأصحاب السنن والمسانيد وغيرها إذا ساقوا الأحاديث بأسانيدهم ساكتين عنها أنه لا علة فيها! فهل يقول بهٰذا من رزقه الله ذرة من العلم، أو الخشية من الله ﴿أَمْ عَلَى قُلوبٍ أَقْفالُها﴾؟

وأهل العلم يعلمون أن المحدِّثين إذا ساقوا الأحاديث بأسانيدها فقد برئت ذمتهم، ورُفعت المسؤولية عنهم، ولو كان فيها أحاديث ضعيفة؛ بل موضوعة، وليس كذٰلك من ساق الحديث دون إسناده، فعليه أن يبين حاله مقابل حذفه لإسناده، وبخاصة إذا ساقه محتجاً به، ولو ذكر من أخرجه كما يفعل بعض الفقهاء المتأخرين، فأين هٰذا من صنيع المحدثين؛ الناصحين للأمة بروايتهم الأحاديث بأسانيدها التي تكشف عن مراتبها؟!

ثانياً: قال (ص ١٧):

«تقوية بعض روايات الحديث، والجواب عن إعلاله بعطية وفضيل».

وخلاصة جوابه يعود إلى أمرين:

الأول: تقوية حال عطية!

والآخر: تحسين الحافظ وغيره للحديث!

١ ـ وجوابي عن الأول: أنه اعتمد في ذٰلك على قول الحافظ في «تخريج أحاديث الأذكار»:

«ضَعْفُ عطية إنما جاء مِن قِبَل التشيُّع، ومِن قِبَل التدليس، وهو في نفسه صدوق، وقد أخرج له...»، وذكر بعض أصحاب السنن وغيرهم[1].

وقد تعامى الأنصاري عن حقيقتين علميتين هامتين؛ كما فعل قبله الكوثري وغيره من المتعصبة وأهل الأهواء؛ كما سيأتي في الكتاب:

الحقيقة الأولى: تضعيف الجمهور لعطية من المتقدمين والمتأخرين، بل وإجماع المتأخرين منهم على ذٰلك؛ كالنووي، وابن تيمية، وغيرهم مما هو مذكور في رسالتي «التوسل» (ص **٩٤**)، ونقل إجماعهم على ذٰلك أعلم الناس بالتراجم، وهو الحافظ الذهبي في «المغني»[2]، ومنهم الحافظ ابن حجر نفسه في كتابه المختص في رجال الستة «التقريب»، فقال فيه:

«صدوق، يخطىء كثيراً، كان شيعياً مدلساً».

وأما أقوال المتقدمين منهم فتجدها مفصلة في رسالة أخينا الحلبي، (ص **٣٥ ـ ٤٣**)، ولا بأس من سرد أسمائهم؛ ليتجلى للقارىء الهوة السحيقة التي هوى فيها الشيخ الأنصاري على منخره تشفياً من الألباني!

---

(١) ونقله الزبيدي بمعناه في «شرح الإحياء» (٥ / ٨٩)!

(٢) وسبقه إلى ذٰلك شيخه ابن تيمية، فقال في رسالته في التوسل:

«وهو ضعيف بإجماع أهل العلم». انظر: «مجموع الفتاوى» (١ / ٢٨٨).

﴿ولا يَحيقُ المَكْرُ السَّيِّء إلا بأَهْلِهِ﴾، وها هي الأسماء:

١ ـ سفيان الثوري.

٢ ـ هُشيم.

٣ ـ أحمد بن حنبل.

٤ ـ ابن معين.

٥ ـ البخاري.

٦ ـ أبو داود.

٧ ـ النسائي.

٨ ـ أبو حاتم.

٩ ـ أبو زرعة.

١٠ ـ ابن حبان.

١١ ـ الساجي.

١٢ ـ الدارقطني.

١٣ ـ الحاكم.

١٤ ـ البيهقي.

١٥ ـ ابن حزم.

ومن أسماء الأئمة المتأخرين:

١ ـ ابن الجوزي.

٢ ـ النووي.

٣ ـ ابن تيمية.

٤ ـ ابن قيم الجوزية.

٥ ـ الزيلعي.

٦ ـ ابن عبد الهادي.

٧ ـ الذهبي.

٨ ـ الهيثمي.

٩ ـ ابن حجر نفسُه!

١٠ ـ البوصيري.

١١ ـ محمد بن عبد الوهاب نفسُه!

وغير هٰؤلاء كثير، لو توسعنا في الاستقصاء لجاوز عددهم الثلاثين.

لقد سَمَحَتْ ـ إن لم نقل: سوَّلَتْ ـ للأنصاري نفسُه... أن يخالفهم في سبيل الطعن والتشهير بالألباني الذي اعتصم بحبلهم، مستغلاً في ذٰلك زلةً لأحدهم، وقولاً للآخر.

أما الزلة؛ فهي قول ابن حجر المتقدم: إن ضعف عطية جاء من قبل تشيعه وتدليسه! وهٰذا مردود لمخالفته لأقوال أولئك الأئمة، بل ولقوله هو نفسه الذي هو خلاصة أقوالهم في عطية، فقد قال في «التقريب»:

«صدوق، يخطىء كثيراً، كان شيعيّاً مدلساً».

فقد أضاف إلى الصفتين السابقتين والمذكورتين هنا أيضاً صفة ثالثة، هي أنه «يخطىء كثيراً».

ونحوه قوله في «طبقات المدلسين»:

«ضعيف الحفظ»!

وهٰذا الوصف يعني أن حديث عطية يلازمه الضعف، ولو فرض أنه لم يدلس؛ لسوء حفظه. وهٰذا ينافي تحسين حديثه؛ كما فعل الحافظ سامحَهُ الله ردّاً على النووي رحمَهُ الله، ولما كان هوى الأنصاري في هٰذا التحسين للرد على الألباني تشبث به، وأعرض عن هٰذه الحقيقة، وتجاهلها، فعليه وزره ووزر من قد يغتر به ﴿ولاَ يَحِيْقُ المَكْرُ السَّيِّىء إلا بأَهْلِهِ﴾.

وأما القول الآخر الذي استغله الأنصاري استغلالاً غير شريف؛ فهو ما ذكره (ص ٢١) عن ابن معين أنه قال:

«عطية العوفي ليس به بأس، قيل: يحتج به؟ قال: ليس به بأس».

قلت: فإصرار ابن معين على قوله: «ليس به بأس»، وامتناعه من القول بأنه يحتج به، أقرب إلى أنه ضعيف لا يحتج به عنده، من كونه ثقة لديه.

وعلى فرض أنـه يعني أنه ثقة؛ كما زعم الأنصاري، فهو معارض بتضعيف أحمد وغيره من الأئمة الذين تقدمت أسماؤهم، كما أنه يعارض الحقيقة التالية التي خالفها الأنصاري، وهي:

الحقيقـة الأخـرى: أنـه من الثـابت في علم الحديث أن الجرح ـ وبخاصة إذا كان مفسَّراً ـ مقدم على التعديل، وجرح عطية هنا مفسَّر بشيئين:

الأول: سوء الحفظ.

والآخر: التدليس.

أما الأول؛ فلم يُعرِّج عليه الشيخ الأنصاري؛ لأنه يعلم أنه لا سبيل له إلى الجواب عنه، ولو بالتكلف كما هي عادته، فرأى تبعاً للهوى أن يكتم ذلك! من باب ـ كما يقول بعضهم ـ: «الهرب نصف الشجاعة»!

وأما الآخر؛ فقد أجاب الأنصاري مقلداً لابن حجر، وهو أن عطية صرح في بعض الـروايات بالتحـديث بقوله: «حدثني أبو سعيد»، فأُمِن بذلك تدليسه[1].

فأقول: عفا الله عن الحافظ، فلقد نسي أن تدليس عطية ليس من النوع الذي ينفع فيه تصريحه بالتحديث، بل هو من النوع الذي يسمى

---

(١) ليتأمل القارىء كيف تشبث الأنصاري هنا بتصريح عطية بالتحديث، مع أن ذلك لا يفيده؛ لما يأتي، وكيف تكلف في رد تحديث يحيى بن أبي كثير الثقة في حديث بنت هبيرة الصحيح، ومع ذلك أعله الأنصاري بالانقطاع! ولم يعتدَّ بتصريحه بالتحديث؛ كما بينته في ردِّي عليه في مقدمة الطبعة الجديدة لـ «آداب الزفاف»، طبع المكتبة الإسلامية.

بتدليس الشيوخ المحرم لخبثه؛ لأنه يسمي شيخه أو يكنيه بغير اسمه أو كنيته تعمية لحاله؛ كما كنت بينته في «التوسل» (ص ٩٤ ـ ٩٥)، فقد كان عطية إذا روى عن الكلبي الكذاب كناه بأبي سعيد، يوهم أنه أبو سعيد الخدري! ولهٰذا لمَّا ذكره الحافظ في رسالته في المدلسين؛ قال:

«مشهور بالتدليس القبيح»[1].

يشير إلى هٰذا النوع المحرم، ومنه تعلم أن تدليسه لا يزال قائماً، ولو ثبت عنه أنه قال: «حدثني أبو سعيد»، فهل كان الأنصاري جاهلاً بهٰذا أم متجاهلاً؟! أحلاهما مر!

ولقد كان الشيخ الكوثري ـ على ضلاله وتعصبه المعروف ـ خيراً من الشيخ الأنصاري من جهة أنه تنبَّه لكون تدليس عطية من هٰذا النوع الذي لا يفيد فيه التصريح بالتحديث، ولكنه حاول الإجابة عنه بجواب آخر؛ إلا أنه رجع بخفي حنين كما سترى في الكتاب إن شاء الله تعالى.

وبهٰذا ينتهي الجواب عن تقوية الأنصاري لعطية التي بنى عليها تحسين حديثه في التوسل.

وخلاصته أنه اتَّكأ في ذٰلك على بعض الأقوال الشاذة عن أقوال

---

(١) ولم ينتبه لهٰذا أخونا الفاضل بدر بن عبد الله البدر في تعليقه على «الدعوات الكبير» (ص ٣٢ / ٤٦) في حديث آخر لعطية، فقال:

«لم يصرح بالسماع من أبي سعيد الخدري».

مع أنه في حديثنا هٰذا أحال ـ جزاه الله خيراً ـ في استيفاء الكلام عليه إلى هٰذه السلسلة فيما يأتي (٢٤).

الجمهرة من العلماء المُجْمِعة على ضعف عطية، وفسر تدليس عطية بغير ما فسروه، مستغلاً في ذلك وهماً للحافظ، معرضاً عن أقواله الأخرى الموافقة للحق الذي عليه سائر العلماء، كل ذلك ارتكبه الأنصاري انطلاقاً منه من القاعدة التي يتكىء عليها أهل الأهواء، وهي: «الغاية تسوغ الوسيلة»! وغايته الطعن في الألباني، والتشهير به، والتظاهر بأنه ينتصر للشيخ محمد بن عبدالوهاب، تقرباً منه إلى الذين يعيش بين ظهرانيهم، وليس مرضاة لله تعالى، تماماً كما فعل صاحبه من قبل الشيخ أبو غدة من باب ما يقال: وأرضهم ما دمت في أرضهم!

وإن أعجب ما في هذا التظاهر مخالفته للشيخ محمد نفسه، فقد سبق مني أن ذكرت الشيخ في جملة المضعِّفين لعطية، وذلك بناء على ما نقله الأنصاري نفسه عنه في حاشية «انتصاره» (ص ١٥) أنه قال الشيخ في «تلخيص تلخيص كتاب الاستغاثة» بعد أن خرج الحديث:

«في إسناده عطية العوفي، وفيه ضعف»!

قلت: وهذه الجملة هي التي كنا نريدها من الشيخ محمد رحمه الله، وهي وحدها تقضي على «انتصار الأنصاري»، وتجعله هباء منثوراً، ويصدق عليه عموم قوله تعالى: ﴿يُخْرِبُونَ بُيوتَهُم بأَيْدِيهِمْ وأَيْدِي المُؤمِنينَ﴾! فإنها تستلزم ـ كما هو ظاهر ـ الحكم على الحديث بالضعف الذي يجهد الأنصاري نفسه عبثاً لرده! ﴿ويَأْبَى اللهُ إلا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾.

وأنا أظن أن جملة الشيخ لها تتمة، لم يذكرها الأنصاري عمداً؛ كما هي عادته في كتمان ما كان حجة عليه؛ لأنها أصرح في التضعيف، ولما

لم يكن كتـاب الشيخ في متنـاول يدي، فقـد رجعت إلى أصله، وهـو «تلخيص كتـاب الاستغـاثـة» لشيخ الإسـلام ابن تيمية، فوجدت فيه ما ظننت، فقال فيه (ص ٤٢) بعد أن خرج الحديث أيضاً:

«في إسناده عطية العوفي، وفيه ضعف، فإن كان هٰذا كلام النبي ﷺ؛ فهو من هٰذا الباب...» إلخ.

يعني التوسل الجائز؛ لأنه سؤال بأفعاله تعالى؛ قال:

«لأن فيه السؤال لله بحق السائلين، وبحق الماشين في طاعته، وحق السائلين أن يجيبهم، وحق الماشين أن يثيبهم...» إلخ.

فقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «فإن كان هٰذا كلام النبي ﷺ...» صريح في أن الحديث عنده ضعيف، فعدم ذكر الأنصاري لها يدل كل من وقف على هٰذه الحقيقة أنه ليس أميناً في النقل، ولا سيما إذا علم أنه نقل (ص ٢٨) عن ابن تيمية تمام كلامه المذكور مبتدئاً بقوله:

«إن فيه السؤال لله بحق السائلين...» إلخ.

كما نقله قبيل ذٰلك عن محمد بن عبدالوهاب من كتابه «تلخيص تلخيص كتاب الاستغاثة» مبتدئاً من قوله:

«حق السائلين أن يجبيهم...»!

فحـذف منهمـا عبارة ابن تيمية الأولى: «فإن كان هٰذا كلام النبي ﷺ...» المصرحة بتضعيفهما للحديث!

فهل يستطيع أحد بعد هٰذا أن يزعم أن كتمانه لهٰذا النص كان عن

حسن نية منه، بل هل يستطيع أحد أن يدعي أن تأليفه للرسالة من أصلها لم يكن عن سوء نية، وسواد طوية، بعدما تقدم من البينات على ذٰلك، وبخاصة بعد أن نقل هو نفسه عن الشيخ محمد بن عبدالوهاب تضعيفه لعطية كما تقدم؟!

لا أعتقد أن أحداً يستطيع ذٰلك، ولو كان من المبالغين في إحسان الظن بالناس، كذاك الصوفي الذي زعموا أنه رآه بعضهم يبكي في الطريق، فلما سئل؟ قال مشيراً إلى رجل وامرأة يتسافدان على جانب الطريق:

أبكي شفقة على هٰذين الزوجين (!) إذ لم يجدا بيتاً يستتران فيه لقضاء حاجتهما!!

ثالثاً وأخيراً: وهو الأمر الآخر الذي سبقت الإشارة إليه في قوله:

«تقوية بعض روايات الحديث...».

فقال (ص **٢٣**):

«تحسين بعض الحفاظ حديث: (... اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك)».

ثم نقل تحسينه عن الحافظ العراقي، وأبي الحسن المقدسي ـ شيخ المنذري ـ، والدمياطي.

والجواب من وجوه:

الأول: قد سبق آنفاً تحقيق أن عطية الذي في هٰذا الحديث الذي

حسنه الثلاثة المذكورون ضعيف عند جماهير العلماء لسوء حفظه، وتدليسه القبيح المحرم، فكيف يجوز تحسين الحديث مع وجود هاتين العلتين فيه؟! وما أحسن ما قيل:

وهَلْ يَسْتَقِيمُ الظِّلُّ والعُودُ أَعْوَجُ؟!

وثمّة علةٌ أخرى تؤكد سوءَ حفظه، فاتني التنبيهُ عليها فيما سبق، وهي اضطرابُه في سنده، فهو تارة يرفعه، وتارة يوقفه؛ كما كنت بينته في الكتاب، على ما سيأتي إن شاء الله تعالى، وأزيد هنا فأقول: وأخرى الشك، فيقول: «أراه رفعه إلى النبي ﷺ»؛ كما في رواية ابن ضريس، إحدى روايتي ابن خزيمة، اللتين ذكرهما عنه الأنصاري (ص ١٠١)، لكن وقع عنده: «رفعه إلى النبي ﷺ»؛ دون قوله: «أراه»، عزاه إلى (ص ٤١ - ٤٢) من «كتاب التوحيد» لابن خزيمة، ولا أدري أي طبعة منه أراد الأنصاري، فإنه في (ص ١٢) من الطبعة المنيرية التي عندي، والرواية فيها بالشك كما ذكرت، وهو الذي يقتضيه سياق كلام ابن خزيمة، فلا أدري أسقط ذٰلك من نسخة الأنصاري، أم هو أسقطها لغاية في نفسه؟! ولا أستبعد صدور ذٰلك منه، بعد كل ما فعل مما سبق بيانه ويأتي!

وإن ممّا لا يخفى على كل بصير بهٰذا العلم الشريف أنَّ تلون الراوي في رواية الحديث، فهو يرفعه تارة، ويوقفه تارة، ويشك في رفعه أخرى؛ إنما هو دليل ظاهر على ضعفه وعدم ضبطه، حتى ولو لم يكن ضعيفاً كعطية هٰذا، وكما كابر الأنصاري في ضعفه ـ كما سبق ـ فكذٰلك كابر في تعاميه عن هٰذه العلة التي كان وقف عليها في الكتاب، فحاد عن الجواب

عنهـا! بل إنـه أوهـم القـراء انتفاءها بحكايته عن أبي حاتم ترجيح رواية الوقف! فعقب عليها بقوله (ص ١٠ و١٨ ـ ١٩):

«إن ترجيح أبي حاتم الوقف غير مؤثر؛ لأنه في حكم الرفع»!

وأقـول: لو أن الأنصاري على معرفةٍ بهٰذا العلم الشريف، وعنده شيء من الجرأة الأدبية لرد هٰذا الترجيح بحجة قوية، وهي أن الذين رفعوا الحـديث عن عطية أكثـر من الذين أوقفوه، وهـم كما في الروايات التي خرَّجها في رسالته (ص ٩ ـ ١٨):

١ ـ يزيد بن هارون. أحمد.

٢ ـ سليم بن حيان. ابن خزيمة.

٣ ـ محمد بن سعيد بن يزيد التستري. ابن ماجه.

٤ ـ عبد الله بن صالح العجلي. الطبراني.

٥ ـ يحيى بن أبي بكير. البيهقي.

وخالفهم وكيع بن الجراح، وأبو نعيم.

ولكني أقول: إن هٰذا الترجيح إنما يتماشى مع زعم الأنصاري أن عطية حسن الحديث لا بأس به، ولكنه ساقط عندي، بل إن اختلاف هٰؤلاء الثقات عليه رفعاً ووقفاً من الأدلة على ضعفه، وأنه هو الذي اضطرب في ذٰلك، وكان بودِّي أن أقول: إن الذي اختلف عليه هو فضيل بن مرزوق الذي عليه دار الخلاف، ولكني أرى أن عطية أولى بالحمل عليه في ذٰلك؛ لأنه أشدُّ ضعفاً منه.

وعلى كل حال؛ فسواء كان هٰذا الاضطراب من هٰذا أو ذاك؛ فهو علة أخرى تؤكد ضعف الحديث، وَخطأ الذين حسنوه، واستغلال الأنصاري إياه!

وأريد أن أستدرك هنا شيئاً تنبهت له هٰذه الساعة، وهي أن لعطية ثلاثة أولاد: عمرو، وعبدالله، والحسين، وكلهم ضعفاء، وقد تكلم عليهم الحافظ ابن رجب الحنبلي في كتابه «شرح علل الترمذي» (٢ / ٧٩١ - ٧٩٢)، وبين ضعفهم كأبيهم، فذٰلك مما يلقي في النفس أنهم أهل بيت ورثوا الضعف عن أبيهم فرداً فرداً، ويؤيده أن عمرو بن عطية، قد روى هٰذا الحديث أيضاً عن أبيه بلفظ آخر أوله:

«كان ﷺ يقول إذا قضى صلاته: اللهم بحق السائلين عليك، فإن للسائل عليك حقاً. . .» الحديث.

وهذا كما ترى مخالف للفظ فضيل بن مرزوق عن عطية، حيث قال فيه:

«من خرج من بيته إلى الصلاة، فقال: اللهم إني أسألك بحق السائلين. . .».

ولذٰلك؛ فيمكن اعتبار هٰذه الرواية علة أخرى في الحديث، وهي اضطراب عطية في لفظه إن كان ابنه عمرو قد حفظه عنه، كما اضطرب في سنده، فتارة رفعه، وأخرى أوقفه، وإن كان أبو حاتم رجح الوقف كما سبق مع بيان ما فيه، وسيأتي تخريج حديث عمرو بن عطية، ولفظه في آخر المجلد الثاني عشر من هٰذه السلسلة برقم (٥٩٨٦)، إن شاء الله تعالى.

الوجه الثاني: المعارضة بتضعيف من ضعف الحديث، وهم أقدم وأشهر وأكثر:

١ ـ المنذري، مخالفاً في ذلك لشيخه أبي الحسن المقدسي الذي اعتمد عليه الأنصاري من بين الثلاثة المتقدمين آنفاً!

٢ ـ النووي، الذي رد عليه ابن حجر تضعيفه، وهو المضعف!

٣ ـ ابن تيمية، الذي نقل الأنصاري عنه تضعيفه لعطية دون أن ينقل تضعيفه للحديث نفسه!

٤ ـ البوصيري، الذي نقل عنه الأنصاري تضعيفه إياه؛ دون أن يعتبر به!

٥ ـ محمد بن عبدالوهاب، الذي نقل عنه الأنصاري تضعيفه لعطية، ولم ينقل عنه تضعيفه للحديث أيضاً، وإن كان التضعيف الأول كافياً.

٦ ـ صديق حسن خان.

ويمكن أن نُلحِقَ بهم سابعاً وثامناً، وهما:

٧ ـ النسائي.

٨ ـ ابن القيم.

أما النسائي؛ فلعدم ذكره إياه في كتابه «عمل اليوم والليلة»؛ خلافاً لتلميذه ابن السني الذي أورده في كتابه كما نقله الأنصاري (ص ٢٥)، وكتاب النسائي أنظف بكثير من كتاب تلميذه، فلولا أنه يعلم أنه ضعيف؛

لكان أورده فيه إن شاء الله تعالى .

وأما ابن القيم ؛ فكذلك لم يذكره في كتابه «الوابل الصيب» المطبوع عدة طبعات، منها التي علق عليها الشيخ الأنصاري، وهو في ذلك تابع لشيخه ابن تيمية، فإنه لم يورده أيضاً في كتابه «الكلم الطيب» مع تصريحه المتقدم بضعفه، ومعلوم لدى العلماء أن ابن القيم قلما يخالف شيخه في آرائه واجتهاداته.

وإن من شغب الشيخ الأنصاري قوله عقب التحسين المتقدم عن الثلاثة :

«فماذا يقول الألباني فيهم، وقد سلكوا في ذلك مسلك التقوية، لا شك أنه سيقول فيهم أشد وأشنع مما قاله في محمد بن عبدالوهاب».

فلينظر القارىء الكريم إلى خباثة هذا الرجل، الذي يكاد قلبه يقطر دماً حسداً وحقداً، إنه يسأل ماكراً، ويجيب من عند نفسه باغياً، وهو يقرأ: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بالسُّوءِ . . .﴾، أم هو من مشايخ أهل الكشف، الذين يزعمون أنهم يطلعون على ما في صدور الناس، ويكشفون أسرار قلوبهم ؛ كفراً بمثل قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللهَ عَليمٌ بِما في الصُّدُورِ﴾؟!

أما جوابي أنا الذي أدين الله به: فهو أنني لم أشنع على الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله، ولن أقول فيه ولا في غيره من العلماء إلا ما قال الله : ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيها فاسْتَبِقُوا الخَيْراتِ﴾، مَن اجتهد منهم فأصاب فله أجران، ومن أخطأ فله أجر واحد.

ولكن ماذا تقول أنت أيها المنتسب إلى الأنصار في الإجماع الذي

نقله شيخ الإسلام ابن تيمية والحافظ الذهبي على ضعف عطية الذي تفرَّد بهٰذا الحديث كما تقدم (ص ١٠)، وفي اتفاق أولٰئك الأئمة الستة أو الثمانية ـ وفيهم محمد بن عبدالوهاب نفسه ـ على ضعف حديثه هٰذا؟

لن أتخرص تخرصك السابق، و ﴿أَعُوذُ بِاللهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الجَاهِلِينَ﴾، ولكنْ لا بُدَّ لك من أن تقول: أصابوا أو أخطؤوا، فإن قلت بالأول سقطت رسالتك ـ إن كانت لم تسقط بعد بما تقدم! ـ كما سقط انتصارك المزعوم، وإن قلت بالآخر، فهل يخطىء الإجماع؟! فإن قلت: لا؛ ظهر تناقضك وتهافتك، وإن قلت: نعم؛ حُقَّ فيكَ قول ربِّ العالمين: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ المُؤمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً﴾ عياذاً بالله تعالى.

ثم إن الشيخ الأنصاري ـ هداه الله ـ لم يكتف بما سبق الكشف عنه من تهجماته وتخرصاته، حتى ختم رسالته بفرية أخرى، أو تجاهل آخر ـ على الأقل ـ، وهو زعمه (ص ٢٧) أنني لم أطلع على ما فسر به الإمام محمد بن عبد الوهاب جملة: «بحق السائلين عليك، وبحق ممشاي هٰذا»!

قلت: التفسير المشار إليه معروف لدي والحمد لله، والشيخ يعلم ذٰلك جيداً؛ لأنه قرأه في آخر الكلام على هٰذا الحديث في هٰذه السلسلة كما سيأتي في صدد الرد على بعض المبتدعين المستدلين به على التوسل المبتدع، فقد قلت هناك:

«إن حق السائلين على الله تعالى هو أن يجيب دعاءهم، فلو صح

هٰذا الحديث وما في معناه؛ فليس فيه توسلٌ ما بمخلوقٍ، بل هو توسُّل إليه بصفة من صفاته، وهي الإجابة. . . » إلخ.

ونحوه في رسالتي «التوسل أنواعه وأحكامه» (ص ١٠٠)، وما أظن الشيخ إلا وقد اطلع عليه، لا أقول للاستفادة منه، فهو الغني عن ذٰلك! ولكن لتتبع العثرات!

ولا بأس من أن أختم كلامي هنا بالدعاء المأثور في بعض الأحاديث:

«اللهم إني أعوذ بك من خليل ماكر، عينه تراني، وقلبه يرعاني (أي: يتجسس علي)، إن رأى حسنة دفنها، وإن رأى سيئة أذاعها».

وسيأتي تخريجه والكلام على إسناده في المجلد السادس من هٰذه السلسلة برقم (٢٩١٣) إن شاء الله تعالى.

وبعد كتابة ما تقدم ذكَّرني أحد الإخوان برسالة لصاحبنا الشيخ حماد الأنصاري حفظه الله سماها: «تحفة القاري في الرد على الغماري»، فيها الرد عليه تحسينه لهٰذا الحديث ـ كالشيخ إسماعيل تماماً ـ وهو ابن عم الشيخ حماد، فتساءلنا: لماذا خصَّ الشيخُ إسماعيلُ برده الألبانيَّ دون ابنِ عمه، وهما متفقان في مخالفته في تحسينه الذي وافق فيه الشيخَ الغماريَّ المشهور بابتداعه واتِّباعه لهواه! وكذٰلك لم يُشْرِك في رَدِّه الشيخَ شعيباً الأرناؤوط مع أنه معنا في التَّضعيف في تعليقه على «شرح الطحاويَّة» (١ / ٢٩٥ ـ ٢٩٦)؟! أليس في ذٰلك ما يؤكِّد للقراء أن رد الشيخ ليس للنصح والإرشاد، وإنما للتشفِّي من الألباني والتشهير به؛ حسداً وحقداً عليه،

ومحاباة لابن عمه؟! ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾.

وبهٰـذه المناسبة أسوق هنا للشيخ الأنصاري القصة التالية عبرة له وتذكيراً بما كان عليه السلف من الأنصار، لعلهم يكونون لمن خلف من بعدهم قدوة حسنة يحتذى بهم في سلامة القلب، وحسن الخلق.

قال أنس بن مالك رضي الله عنه: كنا جلوساً مع رسول الله ﷺ، فقال:

«يطلعُ عليكُم الآنَ رجلٌ من أهلِ الجنةِ».

فطلعَ رجلٌ من الأنصارِ تنطفُ لحيتُه من وَضوئه، قد تعلق نعليه في يده الشمال. فلما كان الغد؛ قال النبي ﷺ مثل ذٰلك، فطلع الرجل مثل المرَّة الأولى. فلما كان اليوم الثالث؛ قال النبي ﷺ مثل مقالته أيضاً، فطلع ذٰلك الرجل على مثل حاله الأولى.

فلمـا قام النبي ﷺ تبعه عبد الله بن عمرو بن العاص فقال: إني لاحَيْتُ أبي، فأقسمتُ أن لا أدخل عليه ثلاثاً، فإن رأيت أن تؤويني إليك حتى تمضي (وفي رواية: حتى تحل يميني)؛ فعلت؟ قال: نعم.

قال أنس: وكان عبد الله يحدث أنه بات معه تلك الليالي الثلاث، فلم يره يقوم من الليل شيئاً؛ غير أنه إذا تعارَّ، وتقلب على فراشه، ذكر الله عز وجل وكبر حتى يقوم لصلاة الفجر، [فيسبغ الوضوء]. قال عبدالله: غير أني لم أسمعه يقول إلا خيراً. فلما مضت الثلاث ليال، وكدت أن أحتقر عمله؛ قلت: يا عبدالله! إني لم يكن بيني وبين أبي غضب ولا هجر ثَمّ،

ولكن سمعت رسول الله ﷺ يقول لك ثلاث مرار:

«يطلعُ عليكم الآنَ رجلٌ من أهلِ الجنةِ».

فطلعت أنت الثلاث مرار، فأردت أن آوي إليك لأنظر ما عملك؟ فأقتدي بك، فلم أرك تعمل كثير عمل، فما الذي بلغ بك ما قال رسول الله ﷺ؟ فقال:

ما هو إلا ما رأيتَ! [فانصرفت عنه].

قال: فلما وليت دعاني، فقال:

ما هو إلا ما رأيتَ، غير أني لا أجد في نفسي لأحد من المسلمين غشاً، (وفي رواية: غلًّا) ولا أحسد أحداً على خير أعطاه الله إياه.

فقال عبد الله: هٰذه التي بلغت بك، وهي التي لا نطيق.

أخرجه عبد الله بن المبارك في «الزهد» (٢٤١ / ٦٩٤)، والروايتان مع الزيادتين له، وعبدالرزاق في «المصنف» (١١ / ٢٨٧ / ٢٠٥٥٩)، وعنه أحمد (٣ / ١٦٦) والسياق له.

وإسناده صحيح على شرط الشيخين؛ كما قال المنذري، ورواه غيرهم كما في «الترغيب» (٤ / ١٣).

وقد قال ابن تيمية ـ رحمه الله ـ عقب الحديث في «الفتاوى» (١٠ / ١١٩):

«فقول عبد الله بن عمرو له: «هٰذه التي بلغت بك، وهي التي لا نطيق» يشير إلى خلوّه وسلامته من جميع أنواع الحسد.

وبهٰذا أثنى الله تعالى على الأنصار، فقال: ﴿وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾؛ أي: مما أُوتي إخوانهم المهاجرون، قال المفسرون:

«﴿لَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً﴾؛ أي: حسداً وغيظاً مما أوتي المهاجرون».

فهلا اقتديت بهم أيها الأنصاري؟!

وفي ختام هٰذه المقدمة لا بد لي من كليمة أوجهها إلى كل مخلص من قرائنا، حبيباً كانَ أم بغيضاً، فأقول:

كَثيراً ما يسألني بعضهم عن سبب الشدة التي تبدو أحياناً في بعض كتاباتي في الرد على بعض الكاتبين ضدي؟ وجواباً عليه أقول:

فليعلم هٰؤلاء القراء أنني بحمد الله لا أبتدىء أحداً يرد علي ردّاً علميّاً لا تَهَجُّمَ فيه، بل أنا له من الشاكرين، وإذا وُجِدَ شيءٌ من تلك الشدة في مكان ما من كتبي؛ فذٰلك يعود إلى حالة من حالتين:

الأولى: أن تكون ردّاً على مَن رد علي ابتداء، واشتط فيه وأساء إلي بهتاً وافتراءً؛ كمثل أبي غدة، والأعظمي الذي تستر باسم أرشد السلفي! والغماري، والبوطي، وغيرهم؛ كالشيخ إسماعيل الأنصاري غيرما مرة، وما العهد عنه ببعيد!

ومثل هٰؤلاء الظلمة لا يفيد فيهم ـ في اعتقادي ـ الصفح واللين، بل إنه قد يضرهم، ويشجعهم على الاستمرار في بغيهم وعدوانهم؛ كما قال

الشاعر:

إذا أَنْـتَ أَكْـرَمْـتَ الكَـرِيمَ مَلَكْتَـهُ
وإنْ أَنْـتَ أَكْـرَمْـتَ الـلَّئِيمَ تَمَـرَّدَا

وَوَضْعُ النَّدَى في مَوْضِعِ السَّيْفِ بالعُلَى
مُضِرٌّ كَوَضْعِ السَّيْفِ فِي مَوْضِعِ النَّدَى

بل إن تحمُّلَ ظلم مثل هٰؤلاء المتصدرين لإرشاد الناس وتعليمهم، قد يكـون أحيانـاً فوق الطاقة البشرية، ولذٰلك جاءت الشريعة الإسلامية مراعية لهٰـذه الـطاقـة، فلم تقل ـ والحمد لله ـ كما في الإنجيل المزعوم اليوم: «مَن ضربك على خدك الأيمن؛ فأدِرْ له الخد الأيسر، ومن طلب منك رداءك؛ فأعطه كساءك»! بل قال تعالى: ﴿فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فاعْتَدُوا عليهِ بِمِثْلِ ما اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾، وقال: ﴿وَجَزاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُها﴾، وأنا ذاكر بفضل الله تعالى أن تمام هٰذه الآية الثانية: ﴿فَمَنْ عَفَا وأَصْلَحَ فأَجْرُهُ عَلَى اللهِ إِنَّهُ لا يُحِبُّ الظَّالِمينَ . ولَمَنِ انْتَصَرَ بعْدَ ظُلْمِهِ فأُولٰئكَ ما عليهِمْ مِن سَبِيلٍ . إِنَّما السَّبِيلُ على الذينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ في الأَرْضِ بغَيْرِ الحَقِّ أُولٰئـكَ لهُمْ عَذَابٌ أَليمٌ. ولَمَنْ صَبَـرَ وغَفَـرَ إِنَّ ذٰلـكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ﴾، ولكني أعتقد أن الصفح المشكور، والصبر المأجور؛ إنما هو فيمن غلب على الـظن أن ذٰلك ينفع الظالم ولا يضره، ويعزُّ الصابر ولا يذله؛ كما يدل على ذٰلك سيرته ﷺ العمليَّة مع أعدائه، وقوله ﷺ:

«أشد الناس عذاباً يوم القيامة رجل قتل نبيّاً أو قتله نبي».

انظر «الصحيحة» (٢٨١).

وأقل ما يؤخَذُ من هٰذه الآيات ونحوها أنها تسمح للمظلوم بالانتصار لنفسه بالحق دون تعدٍّ وظلم؛ كقوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللهُ الجَهْرَ بالسُّوءِ مِنَ القَوْلِ إلا مَنْ ظُلِمَ﴾، والسنة تؤكد ذٰلك وتوضحه؛ كمثل قوله ﷺ لعائشة حين اعتدت إحدى ضَرَّاتِها عليها:

«دونَكِ فانْتَصِري».

قالت: فأقبلت عليها حتى رأيتها قد يبس ريقها في فيها، ما ترد علي شيئاً، فرأيت النبي ﷺ يتهلل وجهه.

رواه البخاري في «الأدب المفرد»، وغيره؛ بسند صحيح، وهو مخرج في المجلد الرابع من «الصحيحة» (**١٨٦٢**).

فأرجو من أولٰئك القراء أن لا يبادروا بالإنكار، فإني مظلوم من كثير ممَّن يدَّعون العلم، وقد يكون بعضهم ممَّن يُظَنُّ أنه معنا على منهج السلف، ولكنه ـ إن كان كذٰلك ـ فهو ممن أكل البغضُ والحسدُ كبدَه؛ كما جاء في الحديث:

«دبَّ إليكم داءُ الأمم قبلَكم: الحسد، والبغضاء، هي الحالقة؛ حالقة الدين، لا حالقة الشعر».

وهو حديث حسن بمجموع طريقيه عن ابن الزبير وأبي هريرة.

فأرجو من أولٰئك المتسائلين أن يكونوا واقعيين، لا خياليين، وأن يرضوا مني أن أقف في ردِّي على الظالمين مع قول رب العالمين: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّهُ لا يُحِبُّ المُعْتَدينَ﴾؛ غير متجاوب مع ذٰلك الجاهلي القديم:

أَلا لَا يَجْهَلَنْ أَحَدٌ عَلَيْنا
فَنَجْهَلَ فَوْقَ جَهْلِ الجَاهِلِيْنا

عياذاً بالله أن أكون من الجاهلين.

والحالة الأخرى أن يكون هناك خطأ فاحش في حديث ما، صدر من بعض من عُرِف بقلة التحقيق، فقد أقسو على مثله في الكلام عليه، غيرةً مني على حديث رسول الله ﷺ؛ كقولي الآتي تحت الحديث (**١٤٢**):

«لم يخجل السيوطي ـ عفا الله عنا وعنه ـ أن يستشهد بهٰذا الإسناد الباطل؛ فإن (أبو الدنيا) هٰذا أفاك كذاب، لا يخفى حاله على السيوطي . . .».

فإن الباعث على هٰذه الشدة إنما هو الغيرة على حديثه ﷺ؛ أن يُنْسَبَ إليه ما لم يقله، وسلفنا في ذٰلك بعض الحفاظ المعروفين بالدين والتقوى، فانظر مثلاً إلى قول الذهبي رحمه الله في الحاكم؛ وقد صحح الحديث الآتي في فضل علي رضي الله عنه برقم (**٧٥٧**):

«قلت: بل والله موضوع، وأحمد الحراني كذاب، فما أجهلك على سعة معرفتك؟!».

فليتأمل القارىء الفرق بين الحاكم والسيوطي من جهة، وبين عبارة الذهبي في الحاكم، وعبارتي في السيوطي من جهة أخرى.

ثم وقفتُ على رسالة جديدة للشيخ الأنصاري ـ وهٰذه المقدِّمة تحت الطَّبع ـ تؤكِّدُ لكل مَن يقرؤها أنَّه ماضٍ في بغضِهِ وحسده وافتراءاتِه، وهي

بعنوان: «نقد تعليقات الألباني على شرح الطَّحاويَّة»! وهو فيه ـ كعادته في ردوده عليَّ ـ لا يحسِنُ إلا التهجُّمَ، والتَّحامل عليَّ بشتَّى الأساليب، والغمز، واللمز؛ كقوله في أول حديث انتقدني فيه بغير حق:

«فباعتبار الألباني نفسه محدِّثاً **لا فقيهاً** (!)...».

ونحو هٰذا من الإفك الذي لا يصدُرُ من كاتب مخلصٍ يبتغي وجه الحق، وينفع فيه اللِّين والأسلوب الهيِّن في الردِّ عليه؛ لأنه مكابرٌ شديدُ المكابَرة والتمحُّل لتسليك أخطاءِ غير الألباني مع ظهورها، بقدرِ ما يتكلَّف في توهيمِه وتجهيلِهِ ـ ولو ببتر كلام العلماء، وتضليل القرَّاء ـ ليستقيمَ ردُّهُ عليهِ!!

وهو في بعض ما أخذهُ عليَّ ظلماً في «نقده» هٰذا قد سبقهُ إليه الكوثري الصغير أبو غدَّة الحلبي، الذي كنتُ رددتُ عليه في مقدِّمة تخريج «شرح الطحاوية»، فالتقاؤهُ معه في ذٰلك ممَّا يدلُّ على أنَّه لا يتحرَّجُ في أن يتعاوَنَ مع بعضِ أهلِ الأهواء في الردِّ على أهل السنَّة! فلا أدري والله كيف يكونُ مثلُه باحثاً في دارِ الإفتاء؛ وفيها كبارُ العلماء الذين لا يمكن أن يخفى عليهِم حال هٰذا الباحث في انحرافِهِ في الرَّدِّ عن الأسلوب العلميِّ النَّزيه، إلى طريقتِه المبتَدَعة في اتِّهامه لِمَن خالفه من أهل السنَّة بالبهت، والافتراء، والتدليس، وتحريف الكلم عن مواضعه، وتتبُّع العَثرات؟!

ومَن أراد أن يتحقَّق من هٰذا الذي أجملتُه مِن أخلاقِ الرجل، بقلمٍ غير قلمي، وأسلوبٍ ناعمٍ غير أسلوبي؛ فليقرأْ ردَّ الأخ الفاضل سمير بن

أمين الزُّهيري المنصوري: «فتح الباري في الذَّبِّ عن الألباني والرَّدِّ على إسماعيل الأنصاريّ»، أرسلهُ إليَّ جزاه الله خيراً وأنا زائرٌ في (جُدَّة) أواخر شعبان هٰذه السنة (١٤١٠هـ)، وهو في المطبعة لمَّا يُنْشَرْ بعد، وما يصل هٰذا المجلَّد إلى أيدي النَّاس؛ إلا ويكون قد تداولته الأيدي.

وهو ردٌّ علميٌّ هادىءٌ جدّاً، نزيهٌ، لا يقولُ إلا ما وصَلَ إليهِ علمُه، لا يُداري ولا يُماري منطلقاً وراء الحجة والبرهان، وهو مع سعة صدره في الردِّ على الأنصاري؛ فإنَّه لم يتمالك أن يصرِّح ببعضِ ما سبق وَصْفُه به، فهو يصرِّح (ص ٦٦ و٧٧):

أنَّه غير منصفٍ في النَّقد، ولا أمين في النقل!

وهـو يتعجَّب (ص ٨٢ و٨٦) من مكـابـرة الأنصاريِّ وادِّعائهِ على الألبانيِّ خلافَ الواقع!

ولقد ضاقَ صدرُه من كثرةِ مكابرتِه وتدليسه على القرَّاء، فقال (ص ٨٧):

«أُكَـرِّر هنا أنَّني أسأم من توجيهِ النَّصيحة للشيخ الأنصاري حفظه الله: بأنَّه إذا فاته الإنصاف في النقد؛ فليحرص على أن لا تَفوتَه الأمانة في النقل».

ثم كشف عن تدليسه المشار إليه، ثم قال (ص ٨٨):

«ألا فَلْيَتَّقِ الله الشيخُ الأنصاري، فمهما حاول؛ فلنْ ينالَ من منزلة الشيخ الألباني حفظه الله:

كَنَــاطِــحٍ صَخْــرَةً يَوْمــاً لِيُوهِنَهــا
فَلَمْ يُضِــرْهــا وأَوْهَى قَرْنَــهُ الــوَعِــلُ»

وفي آخر بحث له طويل معه (ص ٣٨ ـ ٤٠) صرَّح في آخره:

أن الأنصاريَّ «دلَّس وأخفى كلام الشيخ ناصر»!

ثم قال (ص ٤١):

«بل هو يتخيَّل أشياء هي أصلاً غير موجودة، ثم هو يبني عليها نقدَه!».

ثمَّ ردَّ عليه بعض مزاعمه الباطلة في «نقده» هٰذا، وختم ذٰلك بقوله فيه بارك الله عليه (ص ٤٣):

«بـل كان يجبُ عليه ألاَّ يُخْرِجَ «نقده» هٰذا أبداً، لا لأنَّنا ضد نقد الألباني، وإنَّما لأنَّنا ضد أي نقد غير علميٍّ».

ثم إن الأخ الفاضل وصف الشيخ الأنصاري (ص ٥٠) بأنَّه ينقد من أجل النقد فقط، وهٰذا شيءٌ ظاهرٌ جدّاً في ردودِهِ، وبخاصَّةٍ ردُّه هٰذا.

ثم ضربَ على ذٰلـك مثـلاً: حديثـاً أخـرجـه البخاري ومسلم في «صحيحيهما»، ومع ذٰلك ذكر شارح «الطحاويَّة» أن له علة! فلمَّا ردَّ ذٰلك الألبانيُّ وأثبتَ صحَّته؛ ثارَ الأنصاريُّ حمِيَّةً للشارح، واعترض على الألباني دون أيِّ حجَّة علميَّة إلا الشغب كعادته، فقال الأخ الفاضل:

«عجبـاً للشيخ الأنصـاري! إنِ انتقـد الشيخ الألبـاني حديثـاً في «الصحيحين» أو أحدهما، وقدم الأدلَّة العلميَّة المقنعة بذٰلك، ونقل كلام

أهل العلم السابقين في ذٰلك الحديث؛ لم يُعْجِب الشيخَ الأنصاريَّ هٰذا الصنيعُ، وتباكى على «الصحيحين»، وندَّد بجرأة الشيخ عليهما. والآن؛ لأن الشيخ يدافع عن «الصحيحين»؛ فهٰذا لا يعجب الأنصاري، ومن أجل النقد، والنقد فقط، يقف إلى جانب الشارح؛ دون أدلَّة علميَّة... المهم مخالفة الألباني! وما دام الشيخُ الأنصاريُّ يبحث عن مخالفة الألبانيِّ بأيِّ شكلٍ، حتى لو كانَ هٰذا بتضعيفِ حديثٍ في «الصحيحين»، ومن غيرِ بيِّنة؛ فلماذا يستنكِرُ على الألبانيِّ نقدَه لأحاديث «الصحيحين» وبأدلَّة علميَّة؟! أسأل الله عز وجل أن لا يكون في هٰذا حظُّ نفس».

ثم قالَ باركَ الله عليه (ص ٥٢ و٦٦):

«وأما عن اتِّهامه للشيخ الألباني، وتقويله له ما لم يقله؛ فلا أحبُّ أن أتعرَّض له!».

أقول: هٰذا بعض ما وصف به الأخُ الفاضل سمير الزُّهيري الشيخ الأنصاري من تعدِّيه وتقوُّله عليَّ.

ومعذرةً إلى القراء الكرام إذا أنا أطلتُ في هٰذه المقدِّمة؛ لأن الغرض أن نُبَصِّرَهُم بحال بعض الطاعنين فيَّ بغير حقٍّ، بقلم غيري من الكُتَّاب المنصِفينَ الحيادِيِّينَ، ولكي لا يُبادِروا إلى استنكار ما قد يَجِدون منِّي من الشدة أحياناً في الردِّ على بعض النَّاقدين بأهوائِهم وبغير علمٍ، فقديماً قالوا: «قال الحائطُ للوتد: لم تشقُّني؟ قال: سَلْ من يدقُّني»، راجياً ألا يحمِلوني أن أتمثَّل بقول الشاعر:

غَيْرِي جَنَى وأَنَــا المُعَــذَّبُ فيكُمُ
فكَــأَنَّنــي سَبَّــابَــةُ الـمُـتَنَــدِّمِ

وإنَّ مما يحسن التَّذكير به أن الشيخ الأنصاري كما حابى ابن عمِّه الشيخ الفاضل حمَّاد الأنصاري في سكوتِه عن تضعيفه لحديث عطيَّة المتقدم (ص ١٨)؛ كذٰلك حابى الأنصاريُّ مَن يوافقه في بعض أوصافه المتقدِّمة؛ كالحسد، والحقد، وتتبُّع العثرات، ودفنه للحسنات! ألا وهو الشيخ شعيب الأرناؤوط في تعليقه على «شرح العقيدة الطحاوية» طبع مؤسسة الرسالة، بالرغم من أنه قد شارَكني في تضعيف الحديث المشار إليه، وفي كثيرٍ ممَّا أنكره الأنصاري عليَّ؛ فإن كثيراً من تخريجاته قد استفادها من تخريجي، وفيه العزو إلى بعض المخطوطات التي لا تطولها يده! دون أن يشير إلى ذٰلك، فهو يستغلُّ جهود غيره، ثم ينسبها إلى نفسه متشبِّعاً بما لم يعط! فانظر على سبيل المثال: (١ / ٨٨ و٩٤ و٩٦ و١٥٦ و١٦٥ و٢٢٤ و٢٣٤، و٢ / ٣٧٨ و٣٨٩ و٤١٨ و٤٢٣ و٥١٠ و٥٢٠ و٥٤٢ و٥٤٤ و٥٤٩)، وقابل ذٰلك بتخريجي؛ لتتحقَّق ممَّا ذكرت، على أنَّني قد عدت عن تخريج بعضها؛ كالحديثين المشار إليهما بالرقمين الموضوع عليهما الخط الأفقي، وبقي هو على تقليده إياي! والحديث الأول مخرَّج عندي في «الصحيحة» (٢٨٢٩)، والآخر في «الضعيفة» (٥٤٢٧)، وهو ممَّا استدركته في بعض الطبعات الجديدة بتخريجي على «شرح الطحاوية»؛ كالطبعة الثامنة والتاسعة (ص ٢٩٠).

ومن هنا يظهر للقرَّاء محاباة الأنصاري للشيخ شعيب أيضاً؛ كما

ذكرت آنفاً، ولهٰذا قال الأخ سمير جزاه الله خيراً تحت عنوان: «على مَن كان ينبغي أن يكون ردُّ الأنصاري؟» (ص ٦٣):

«ومعظم ما أخذه الأنصاري في «ردِّه» هٰذا على الشيخ الألباني هو موجود في طبعة شعيب المشار إليها آنفاً، أفليس الأولى أن يكون نقده لطبعة شعيب، خاصة أن الرجل غير معروفٍ بدفاعه عن العقيدة السلفية كالشيخ الألباني حفظه الله؟!».

هٰذا، ولقد كان من الأحاديث التي حشرها الشيخ الأنصاري في «نقده» الحديث الآتي في هٰذا المجلَّد برقم (٣٤٤) بلفظ:

«لما حملت حواء؛ طاف بها إبليس، وكان لا يعيش لها ولد...» الحديث.

والذي يقرأ كلامه حوله لا يجد فيه سوى الشَّغَب، واللعب على الحبلين - كما يقال - فهو من جهةٍ يزعم أن العلماء أعلُّوه بستة أمور... (وذكرها)، وليس منها تدليس الحسن البصري! فالحديث على هٰذا الذي ذكر هو من العلل يكون عنده واهياً؛ لأن العلل الخمس لا تزال قائمة! ولكنه من جهة أخرى عاد فنقض ذٰلك بقوله:

«إن من أهل العلم مَن لم يعله؛ كالترمذي وحسنه، والحاكم وصححه...»!

فهو حيران بين هٰؤلاء المصحِّحين، وأولٰئك المضعِّفين! فهو كالشاة العائرة بين الغنمين، تعير إلى هٰذه مرة، وإلى هٰذه مرة؛ لا تدري أيهما تتبع! كما جاء في الحديث الصحيح! مع أنه - أو لعله - يدري أن المخالفين

بالتحسين والتصحيح من المتساهلين في ذلك عند العلماء المحقَقين!

ولذٰلك؛ لما رد عليه الأخ الفاضل نقده إياي في هٰذا الحديث وبيَّن جهله وتناقضه فيه؛ لم يسعه إلا أن يبدي تعجُّبه منه، وينهي ردَّه عليه بقوله (ص ٧٢):

«وهٰذا والله هو العجب: أن لا يدري الإنسان ما يقول»!

ذٰلكم هو الشيخ إسماعيل الأنصاري، ولعلَّ القراء بعد هٰذا البيان يعذروننا إذا قلنا فيه ما فيه؛ دون تعدٍّ أو تجنٍّ عليه كما يفعل هو.

ولقد بلغني وأنا في السعودية أن بعض الشيوخ الفضلاء نصحه أن لا ينشر نقده هٰذا، فأبى إلا أن يتَّبع هواه ويفضحَ نفسه، وعلى نفسها جَنَتْ براقش.

وأختم هٰذه المقدمة بحديث يناسب المقام، وهو قوله عليه الصلاة والسلام:

«سيخرج في أمَّتي أقوامٌ تتجارى بهِم الأهواء كما يتجارى الكَلَب بصاحبه، ولا يبقى منه عرقٌ ولا مِفْصَلٌ إلا دخله».

«صحيح الترغيب» (رقم ٤٨).

«وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إلٰه إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك».

عمان ١٥ شعبان سنة ١٤١٠هـ **وكتب**

محمد ناصر الدين الألباني

بِسْمِ اللهِ الرَّحمٰنِ الرَّحيمِ

مقدمة الطبعة الأولى

إنَّ الحمدَ لله، نحمدُه ونستعينُه ونستغفرُه، ونعوذُ بالله من شرور أنفسِنا ومن سيِّئات أَعمالِنا، من يهده الله فلا مُضِلَّ له، ومن يضلِلْ فلا هاديَ له، وأَشهد أَنْ لا إِله إِلا الله وحده لا شريكَ له، وأَشهد أَنَّ محمداً عبده ورسوله.

﴿يا أَيُّها الذينَ آمنوا اتَّقوا الله حقَّ تُقاتِه ولا تَموتُنَّ إلا وأَنتُم مُسلمونَ﴾(١).

﴿يا أَيُّها الناس اتَّقوا ربَّكُم الذي خَلَقَكُم من نفسٍ واحدةٍ وخلقَ منها زوجَها وبَثَّ منهُما رِجالاً كثيراً ونساءً واتَّقوا الله الذي تساءَلونَ به(٢) والأَرْحامَ إِنَّ الله كانَ عليكم رَقيباً﴾(٣).

---

(١) آل عمران: ١٠٢.

(٢) فيه جواز السؤال بالله تعالى، وأما حديث:

«لا يُسأَلُ بوجه الله إلا الجنة».

فضعيف. وعلى فرض صحته؛ فهو محمول على سؤال الأمور الحقيرة؛ كما بينت ذلك في مجلة «المسلمون».

(٣) النساء: ١.

﴿يا أَيُّها الـذينَ آمنـوا اتَّقـوا الله وقولوا قولاً سَديداً . يُصْلِحْ لكُم أَعْمالَكم ويَغْفِرْ لكم ذُنوبَكم ومَن يُطِع الله ورَسولَه فقد فازَ فوزاً عَظيماً﴾[١] .

«أمـا بعدُ؛ فإن أصدقَ الحديثِ كتابُ الله، وأحسنَ الهدي ِ هديُ محمدٍ ﷺ، وشرَّ الأمورِ محدثاتُها، وكلَّ محدثةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعة ضلالةٌ، [وكلَّ ضلالةٍ في النار]»[٢] .

ثم إنني كنت بدأت منـذ بضع سنين بنشر سلسلة مقالات متتابعة تحت عنوان: «الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وأثرها السيىء في الأمة» في مجلة «التمدن الإسلامي» الغراء، ولا زلت مستمراً في نشرها؛ لأن هذه الأحـاديث من الكثـرة ـ مع الأسف الشـديد ـ بحيث تعـد المئـات، بل الألوف! كيف وقد وضع رجل واحد من الزنادقة نحو أربعة آلاف حديث! ووضع ثلاثة من المعروفين بالوضع أكثر من عشرة آلاف حديث! فماذا يقول القارىء الكريم في الأحاديث الأخرى التي وضعها أناس آخرون لغايات

---

(١) الأحزاب: ٧٠ ـ ٧١.

وهٰذه الخطبة هي خطبة الحاجة التي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلم أصحابه أن يقولوها بين يدي كلامهم في أمور دينهم، سواء كان خطبة نكاح، أو جمعة، أو محاضرة، أو غير ذٰلـك، ولي فيهـا رسـالـة مطبوعة، نشرتها مجلة «التمدن الإسلامي» الغراء، وهي مهجورة ـ مع الأسف ـ من العلماء قاطبة فيما علمت، فلعلهم يعودون إليها ويحيونها.

(٢) هو من حديث لجابر رضي الله عنه قال فيه:

إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول ذٰلك إذا خطب.

كما رواه مسلم، والنسائي، وغيرهما، والزيادة للنسائي.

وذٰلك يشمل الخطب كلها، وبصورة خاصة خطبة الجمعة، فقد جاء التنصيص عليها عند مسلم في رواية له، فعلى الخطباء أن يحيوا هٰذه السنة أيضاً.

مختلفة، وأغراض متباينة؛ منها السياسية، ومنها العصبية الجنسية، والمذهبية، ومنها التقرب إلى الله تعالى بزعمهم! ومنها أحاديث وضعت خطأ دون قصد من بعض المغفَّلين من الصوفية، وضعفاء الحفظ من الفقهاء وغيرهم، ممَّن لا عناية لهم بالحديث وضبطه! وهي منتشرة بكثرة في كتب الفقه، والتفسير، والوعظ، والترغيب، والترهيب، وغيرها.

ولكن الله تبارك وتعالى سخَّر لهٰذه الأحاديث طائفة من الأئمة، بيَّنوا ضعفها، وكشفوا عُوارَها، وأوضَحوا وضعها، ولذلك لما قيل للإمام عبدالله ابن المبارك:

«هٰذه الأحاديث المصنوعة؟».

أجاب بقوله:

«يعيش لها الجهابذة».

وقال ابن الجوزي:

«لما لم يمكن أحداً أن يدخل في القرآن ما ليس منه، أخذ أقوامٌ يزيدون في حديث رسولِ الله، ويضعون عليه ما لم يقل، فأنشأ الله علماء يذبُّونَ عن النقل، ويوضِّحونَ الصحيح، ويفضحون القبيح، وما يخلي الله منهم عصراً من الأعصار، غير أن هذا الضرب قد قل في هذا الزمان، فصار أعز من عنقاء مغرب.

وقد كانوا إذا عُدُّوا قَليلاً   فقد صاروا أعَزَّ مِن القَليلِ»

قلتُ: فإذا كان الأمر كذلك في عهد ابن الجوزي، فكم يكون عدد

العلماء الذَّابينَ عن الحديث في هٰذا العصر؟! لا شك أنهم أقل من القليل.

وهذا مما يؤكد علينا وجوب الاستمرار في نشر الأحاديث الضعيفة والموضوعة؛ تحذيراً للناس منها، وقياماً بواجب بيان العلم، ونجاةً من إثم كتمانه.

ولست أشك أن أهل العلم ـ ممَّن لم يُعْمِ بصائرَهُم الهوى ـ يُقدِّرون ذٰلك حق قدره؛ لما فيه من التعاون على تنقية حديثه ﷺ مما ليس منه، كيف ولا والإمام عبدالرحمن بن مهدي يقول:

«لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إلي من أن أكتب حديثاً ليس عندي»[1]؟!

هذا، ومما ينبغي أن يُذكر بهذه المناسبة أنني لا أقلد أحداً فيما أصدِرُه من الأحكام على تلك الأحاديث، وإنما أتَّبِع القواعد العلمية التي وضعها أهل الحديث، وجرَوا عليها في إصدار أحكامهم على الأحاديث من صحة أو ضعف، وذٰلك في عهد ازدهار الحياة الإسلامية والعلم الإسلامي، وإني أرجو الله سبحانه وتعالى أن أكون قد وفِّقتُ لاتباعها، وتعريف المسلمين عملياً بها، أو ببعضها؛ راجياً أن يقوم في ناشئة المسلمين من يجدد العمل بهذه القواعد التي هي من أدق ما عرف الفكر العلمي المنهجيُّ في مختلف العصور الإنسانية، بشهادة جماعة من المستشرقين، وغيرهم من المخالفين، وقديماً قيل: «والفضل ما شهدت به

(١) رواه ابن أبي حاتم في «العلل» (١ / ١٠).

الأعداء» .

وقد تبيَّن لكثير من العلماء والفضلاء في مختلف البلاد والأصقاعِ أهمية تلك المقالات، وفائدتها الكبرى للناس، حيث نبَّهتهم على ضعف ووضع كثير من الأحاديث التي كانوا يرونها أحاديث صحيحة؛ لانتشارها في بطون الكتب، وتداولها على ألسنة الناس، على اختلاف طبقاتهم واختصاصاتهم، وساعد على سعة انتشارها في هذا العصر ما يسَّرَ الله تبارك وتعالى فيه من الوسائل الحديثة؛ كالإذاعات، والجرائد، والمجلات، وغيرها؛ مما تصدرها المطابع، الأمر الذي يوجب على العلماء الغيورين على السنة المحمدية أن يبذلوا جهدهم في التحقق من الأحاديث لدى كتابتهم، وإذاعتهم، وحديثهم.

لهٰذا؛ رأيت أولٰئك الفضلاء يشجعونني على الاستمرار في النشر، ولا أدلَّ على ذٰلك من إقبال الكثيرين منهم، ومن غيرهم من الطلاب، على الاشتراك في «مجلة التمدن الإسلامي» للاطِّلاع على الأحاديث الضعيفة فيها ـ وقد كتب بذٰلك بعضهم إليَّ ـ؛ ليكونوا على بيِّنة من أمرها، فلا يقعوا مرة أخرى في الكذب على رسول الله ﷺ، أو على الأقل في عزو ما لم يصح نسبته إليه ﷺ من الحديث.

ولذٰلك، فقدْ حثَّني كثير من أولٰئك الفضلاء على نشر تلك الأحاديث في كتاب مفرد عن المجلة؛ ليقف عليها من لا اطِّلاعَ له على المجلة، فيعمَّ النفع بها، وليسهل الرجوع عند الحاجة إليها.

ولطالما كنتُ عازماً على الاستجابة لرغبتهم لولا بعض الموانع، فلما

زالت، وتيسر لي ذٰلك، بادرت إلى تحقيقها؛ شاكراً لهم حسن ظنهم بأخيهم.

ولما كان قد صدر من تلك الأحاديث أكثر من أربع مئة حديث، فقد رأيت أن أطبعها في أجزاء متسلسلة، يحوي كل جزء منها مئة حديث، أو أكثر إن اقتضى الأمر، وكلما تم نشر مئة أخرى منها في المجلة، طبعتها في جزء آخر، وجعلت كل خمسة أجزاء منها في مجلد واحد.

وكذلك أضفت إلى كلامنا على بعض الأحاديث المنشورة في المجلة حتى الآن أموراً أخرى، مثل تعديل أسلوب الكلام عليها، وزيادة تحقيق فيها، ونحو ذٰلك من الفوائد.

وقد أغيِّر حكمي السابق على الحديث بحكم آخر بدا لي فيما بعد أنه أعدل وأرجح، كأن أقول: «ضعيف جداً» بدل: «ضعيف»، أو العكس، و: «ضعيف» بدل: «موضوع»، أو العكس، ونحو ذٰلك.

وهذا، وإن كان نادراً؛ فقد رأيتُ أن أنبِّهَ إليه لأمرين:

الأول: كي لا يُظَنَّ أنَّ ذٰلك التغيير خطأ مطبعي.

والآخر: أن يعلمَ من شاءَ الله أن يعلم أن العلم لا يقبل الجمود، فهو في تقدم مستمر من خطأ إلى صواب، ومن صحيح إلى أصح، وهكذا. . . وليعلموا أننا لا نصرُّ على الخطأ إذا تبيَّن لنا.

هذا، ومع انتشار مقالات الأحاديث الضعيفة في مختلف البلاد الإسلامية، فإنه لم يرد إلينا أي انتقاد عليها، ولا أدري إذا كان ذٰلك لما

وُفِّقْنا إليه من الصواب بإذن الله تعالى ـ وهٰذا ما أرجوه ـ أو لقلة من له معرفة بهٰذا العلم الشريف، ونقد الأسانيد التي تمكِّنه من الجَوَلانِ في هٰذه البحوث، أو لغير ذٰلك من الأمور[1].

---

(١) اللهمَّ إلا انتقاد الشيخ عبدالله الحبشي الهرري نزيل دمشق، الذي نشره في رسالة أسماها «التعقب الحثيث على من طعن فيما صح من الحديث»، أو ـ كما قال ـ: «تحقيق البيان في إثبات سبحة أهل الإيمان»!

وكنت أود أن يشاركنا الشيخ في نقده إيانا في تطبيق تلك القواعد العلمية التي سبقت الإشارة إليها، وفي تجديد العمل بها.

ولكنه وإن حاول ذٰلك، فإنه لم يستطع الاستمرار عليه، بل عدل إلى تقليد بعض العلماء ممَّن وافق قولهم رأيه، وإلى اتهامنا بمخالفتهم، وبسوء الفهم لكلامهم! وبالتهور والتحكم النفساني! وسود صفحات كثيرة بأمور لا علاقة لها بمحل النزاع، ولا هي موضع خلاف.

وأورد فيها ـ على صغر حجمها ـ كثيراً من الأحاديث الضعيفة والآثار الواهية، وحسبك مثالاً على ذٰلك حديث أورده في الصفحة الأولى بلفظ: «إنَّ محرم الحلال؛ كمستحل الحرام».

ولا يصح رفعه؛ إنما هو موقوف! وقد بينت ذٰلك، وخرجته تخريجاً علميّاً فيما سيأتي برقم (٦٢١٥) من المجلد الثالث عشر.

انتقد الشيخ عليَّ حكمي على حديث: «نعم المذكر السبحة» بالوضع (انظر رقم ٨٣)، وحكمي على الحديثين المذكورين فيه من حديث صفية وسعد بالضعف، فذهب إلى أن الأول ضعيف لا موضوع، وإلى أن الآخرين صحيحان لا ضعيفان!

فرددتُ عليه في مجلة «التمدن»؛ بينت فيها خطأه في ذٰلك بأسلوب علمي نزيه؛ خلافاً لما جرى هو عليه في رسالته، ثم نشرنا في ذٰلك رسالة مفردة بعنوان «الرد على التعقب الحثيث»، فمن شاء الاطلاع على الحقيقة؛ فليرجع إليها.

وفي أثناء نشرنا الرد في المجلة، ولما يكد ينته؛ طلع علينا فضيلة الشيخ الحبشي برد آخر سماه «نصرة التعقب الحثيث»، شحنه بالمغالطات والسب، والافتراء، والخروج عن الرد بالتي هي أحسن، حتى لقد أنذرني بسوء الخاتمة إن أنا استمررت على نهجي العلمي المخالف لفهمه وعلمه! فلما رأيت ذٰلك؛ صرفت النظر عن الرد عليه مرة أخرى، حرصاً مني على الوقت؛ كما بينته في خاتمة ردي المشار إليه، ولعلنا نذكر بعض شبهاته عند الكلام على الحديث المشار إليه آنفاً.

ولا بد لي أخيراً من أن أشكر من كان سبباً لطبع هٰذه المقالات مرة أخـرى في هٰذا الكتاب، وأن أشكر بصورة خاصة القائمين على «مجلة التمدن الإسلامي» ـ وفي مقدمتهم الأستاذ أحمد مظهر العظمة ـ فقد كان لهم الفضل الأول في نشرها في مجلتهم، حتى عرف الناس قدرها، فرغبوا في نشرها في كتاب مفرد، وقد لقي أصحابُ المجلة في سبيل ذٰلك كثيراً من المعـارضـات والانتقادات من بعض الشيوخ الجامدين، وغيرهم من الطرقيين الذين تأبى نفوسُهم أن يقف الناس على الحقائق التي تكشف عن جهلهم بالشريعة والسنة المحمدية، ولكنهم ـ أعني أصحاب المجلة ـ لم يبالوا بذٰلك، وصبروا على نشر ما يرونه حقاً، واستمروا عليه، أثابهم الله تعالى، وجزاهم عن الإسلام خيراً[1].

أسـأله سبحانه أن يجعل عملي كله صالحاً، ولوجهه خالصاً، ولا يجعل لأحد فيه شيئاً، إنه سميع مجيب.

دمشق ٢٥ / ٣ / ١٣٧٩

محمد ناصر الدين الألباني

---

(١) وقـد أضـافـوا إلى ما ذكـرنـاه منقبـة أخـرى، فإنهم بدؤوا منذ العدد الأول من سنة (١٣٧٩هـ) بنشر مقالاتنا في «الأحاديث الصحيحة»، فألفت نظر القراء إليها.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله .

أما بعد ، فهذا هو المجلد الثاني من « سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة » أقدمه إلى القراء الكرام ، وقد يسر الله تبارك وتعالى إخراجه الى عالم المطبوعات ، بعد إنتظار مديد ، وصبر طويل ، وجهد مرير في سبيل إصداره ، وتجاوز العقبات المختلفة التي كانت تحول دون ذلك مع سائر مؤلفاتي ، ولا يزال الكثير منها حتى الآن قائماً ، مما لا سبيل لشرحه هنا في هذه المقدمة ، وحسب القارىء أن يعلم ، أنه يجمعها فساد أخلاق أهل الزمان ، وعداؤهم الشديد لأهل السنة وأنصارها والدعاة إليها ، لا فرق في ذلك بين كبير وصغير ، وجليلٍ وحقير ، مع ترك الحكم بالعدل ، والتزام الإخلاف بالوعد ، ولعل القارىء الكريم يتبين شيئاً من ذلك إذا علم أننا لما لم نتمكن من طبع هذا المجلد في لبنان بواسطة مكتب الاستاذ الفاضل زهير الشاويش حفظه الله - بسبب الحرب والفتن التي لا تزال في لبنان حتى الآن - اضطررنا إلى طبعه في غيره من البلاد . فما تمكنا من إصداره إلا في مدة طويلة جاوزت السنتين . لأسباب مطبعية ، لا مجال لبيانها الآن ، إذ ما كل ما يعلم يقال ، والله تعالى هو المسؤول أن يصلح أحوال المسلمين ، وأن يخلّقهم بأخلاق النبيين والصالحين الصادقين ، وأن يعيد إليهم عزهم ومجدهم ، برجوعهم إلى إسلامهم المصفى من كل دخيل .

هذا ، ولعله من المفيد أن يعلم القراء الكرام أنه قد توفر لدي حتى الآن من أحاديث هذا الكتاب أكثر من (٥٠٠٠) خمسة آلاف حديث . فلو أنه تيسر سبيل الطبع هنا لكان بين أيديهم اليوم عشر مجلدات من هذه السلسلة النافعة إن شاء الله تعالى ، فضلاً عن مؤلفاتي الأخرى ، ولكن ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن ، و(لكل أجل كتاب) ، (قد جعل الله لكل شئ قدرا) .

هذا وأني لأرجو بواسطة هذه السلسلة ، وأختها الأخرى « الأحاديث الصحيحة » أن أكون من المشاركين في القيام بواجب « التصفية » التي كنت تحدثت عنها في محاضرة كنت ألقيتها في « المعهد الشرعي » في (عمّان) سنة (١٣٩٣) ، كان موضوعها : « التصفية والتربية » ذهبت فيها إلى أنه لا بُد اليوم من أجل استئناف الحياة الاسلامية من القيام بهذين الواجبين : « التصفية والتربية » وأردت بالأول منهما أموراً :

الاول : تصفية العقيدة الإسلامية مما هو غريب عنها ، كالشرك ، وجحد الصفات الإلهية وتأويلها ، ورد الأحاديث الصحيحة لتعلقها بالعقيدة ونحوها .

الثاني : تصفية الفقه الاسلامي من الاجتهادات الخاطئة المخالفة للكتاب والسنة ، وضربت على ذلك بعض الأمثلة .

الثالث : تصفية كتب التفسير والفقه والرقائق وغيرها من الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، والإسرائيليات المنكرة ، وهذا ما أقوم به في هذه السلسلة ، ونحوها ، مثل « ضعيف أبي داود » و « ضعيف الجامع الصغير » وقد تم طبعه والحمد لله ، و « ضعيف الترغيب والترهيب » ، وسنباشر طبعه قريباً بإذن الله تعالى .

وأما الواجب الآخر ، فأريد به تربية الجيل الناشيء على هذا الإسلام المصفى من كل ما ذكرنا تربية إسلامية صحيحة منذ نعومة أظفاره ، دون أي تأثر بالتربية الغربية الكافرة .

ومما لا ريب فيه أن تحقيق هذين الواجبين يتطلب جهوداً جبارة متعاونة من الجماعات الاسلامية المخلصة ، التي يهمها حقاً إقامة المجتمع الاسلامي المنشود ، كل في مجاله واختصاصه . وأما بقاؤنا راضين عن أوضاعنا ، متفاخرين بكثرة عددنا ، متواكلين على فضل ربنا ، أو خروج المهدي ونزول عيسى ، صائحين بأن الاسلام دستورنا ، جازمين بأننا سنقيم دولتنا ، فذلك محال ، بل وضلال ، لمخالفته لسنة الله الكونية والشرعية معاً ، قال تعالى : (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) ، وقال ﷺ : « إذا تبايعتم بالعينة ، وأخذتم أذناب البقر ، ورضيتم بالزرع ، وتركتم الجهاد ، **سلط الله عليكم ذلاً** ، لا ينزعه عنكم ، **حتى ترجعوا إلى دينكم** »[1] من أجل ذلك قال أحد الدعاة الإسلاميين اليوم : « أقيموا دولة الإسلام في قلوبكم ، تقم لكم في أرضكم » ، وهذا كلام جميل جداً ، ولكن أجمل منه العمل به . (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله ، ثم تردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعلمون) .

وبعد ، فان هذه السلسلة وغيرها مما أشرت إليه آنفاً ، تساعدك - أيها الأخ المسلم - إلى حد كبير على تصفية عقلك وعقيدتك من الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، وبذلك تستعد نفسك لتقبل ما يلقى إليك من الأحاديث الأخرى الصحيحة ، وإحلالها من قلبك المحل

---

(١) حديث صحيح كما بينته في « الأحاديث الصحيحة » (رقم ١١)

اللائق بها من القبول والعمل ، وحينئذ تصفو روحك ، ويستنير لبك ، وتنجو من الأمراض الخفية التي كانت ألمت بك ، بسبب سيطرة الأحاديث الواهية التي يقترن بها دائما التصديق بالخرافات والترهات والأباطيل ، فضلا عن الأحكام والآراء المخالفة .

ثم لا بد لك مع ذلك من العناية بتربية نفسك ، ومن يلوذ بك ، تربية إسلامية صحيحة ، لا شرقية ، ولا غربية ، وتخليقها بالاخلاق المحمدية ، وبذلك يصلح قلبك ، وتسعد في الدنيا قبل الآخرة ، وما الأمر الهام الذي ينشده اليوم دعاة الإسلام ، إلا أثر من آثار هذه السعادة ، إذا ما أخذوا بأسبابها ، التي تجمعها كلمتا « التصفية والتربية » ، (يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يُحييكم ، واعلموا أن الله يحول بين المرء وقلبه ، وأنه إليه تحشرون) .

والله تعالى أسأل أن يجعل عملي هذا صالحاً ، ولوجهه خالصاً ، وأن لا يجعل لأحد سواه فيه حظاً ، إنه سميع مجيب .

دمشق . ١ ذي القعدة سنة ١٣٩٨

محمد ناصر الدين الألباني

بسم الله الرحمن الرحيم

المقـدمـة :

حمداً لله ، وصلاةً وسلاماً على رسول الله ، وعلى آله وصحابته ، وَمَـنْ سار على سبيلهم إلى يوم الدين .

أما بعد ، فهـذا هو المجلّد الثـالث من «سلسلة الأحاديث الضعيفـة والموضوعة وأثرها السيّء في الأُمّة» ، قد يَسّر اللهُ تبارك وتعالى طبعه ونشره بعد توقُّف عنه دام سنين ، كُنّا في ذلك غير مختارين ، إذ الأمر كلّه بيد الله عزّ وجل ، ﴿**وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الخِيَرَةُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُوْنَ**﴾ .

وهو ـ كالمجلَّدين السابقين ـ يتضمّن خمسمائة حديث غير صحيح ، كثير منها متداول على الألسنة ، وسـائرهـا مبثوث في بـطون الكتب ، على اختلاف اختصاصاتها ومواضيعها ، ومناهج مؤلفيها .

وإنّي أحمد الله تبارك وتعالى حمداً كثيراً طَيِّباً على نعمة الإسلام أولاً ، وعلى أَنْ هداني إلى السنّة ثانياً ، ووفّقني ـ بفضله ـ إلى نُصرتها وخِـدمتها ثالثاً ، وذلك بالدعوة إليها والتفقّه فيها ؛ بعد تمييز صحيحها من ضعيفها ، فإنّ هذا التمييزَ ، هو المنهجُ الـذي ينبغي أن يُقام عليـه الفقهُ الإسـلاميُّ ، بله العقيدة الإسلامية ، وإلاّ اختلط الباطلُ بالحقِّ ، والخطأُ بالصوابِ ، وتعددتِ الأقوالُ والآراءُ ، حتى يحتارَ فيها كثيرٌ من العلماء ، ولا يجدون إلى معـرفة الراجح منها سبيلاً ، فيذرونها مُعَلَّقة : قيل كذا ، وقيل كذا! أو أنهم يصيرون

إلى الترجيح بغير مُرَجِّح اتِّباعاً للمصلحة ـ زعموا ـ أو الهوى! فقطعاً لدابرِ ذلك كُلِّه كان لا بُدَّ من التزام هذا المنهج السليم من التمييز بين الصحيح والضعيف من الحديث؛ ليكون المسلمُ على بصيرة من دينه وقوفاً منه مع أمر ربه: ﴿قُلْ هٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَىٰ اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾.

وقد تجاوب مَعَنا في ذلك كثيرٌ جداً من أفاضل العلماء والمؤلِّفين والدعاة والطَّلبَة في مختلف البلاد الإسلامية، ولا أدلَّ على هذا من الطلبات الكثيرة التي تصلني منهم يوماً بعد يوم، مُلِحِّين بضرورة متابعة نشر ما عندي من السلسلتين وغيرهما، ليزدادوا بها علماً، ويأخذوا بالصحيح وفقهه، وَيَذَروا الضعيفَ إلى غيره.

ومقابل هؤلاء الأفاضل بعض الشيوخ؛ المُقَلِّدين وغيرهم من الصوفِيِّين والطُّرُقِيِّين، الذين لا حياة لهم إلا بالاعتماد على الأحاديث الضعيفة والموضوعة؛ التي يسيطرون بها على قلوب العامّة ثم على ما في . . . لذلك فهم لا يرضون عن ذلك التمييز، ولازِمه من التمسك بالإسلام على ضوء الكتاب والسنّة الصحيحة، ويحاربون الدعاة إليه محاربةً شديدةً لا هوادةَ فيها، ويستبيحون في سبيل ذلك من الكذب والبهت والافتراء ما لا يستحلُّه إلا الكُفَّار الذين قال الله فيهم: ﴿إِنَّما يَفْتَري الكَذِبَ الّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللهِ﴾؛ لأنهم يعلمون أنّ هذه الدعوة ستقضي على مشيختهم وسخافاتهم وخرافاتهم التي يستغلُّون بها السُّذَّج، وطَيِّبي القلوب من الناس.

ولَدَيَّ على ذلك أمثلةٌ كثيرةٌ، وحسبي الآن في هذه المقدمة مثالان اثنان، لهما صلة وثقى بها:

الأول: أن وزير الأوقاف في بعض الإمارات العربية ـ ولعله صوفي، أو حوله بطانة صوفية ـ أصدر مذكّرة نُشِر مضمونها في أوائل شوال سنة

(١٤٠٦هـ) في بعض الجرائد كالبيان وغيرها، يتّهم فيها إخواننا السلفيين في تلك الإمارة بتهم شتى، منها (التطرف)! والخطورة على العقيدة الإسلامية! وإنكار المذاهب الأربعة!!! وكلّ ذلك كذبٌ وزورٌ، الهدف منه ظاهر لكل ذي بصيرة في الدين، وهو التمهيد وتهيئة الجو لمنعهم من الدعوة إلى الله، وتبصير الناس بدينهم على كتاب الله، وسنة رسول الله ﷺ، ومنهج السلف الصالح؛ ومنهم الأئمة الأربعة رضي الله عنهم أجمعين.

ولم تكتف المذكرةُ بهذه التُّهَم، بل أضافت إلى ذلك تهماً أخرى، تتعلق بشخصي أنا، هي أظهر بطلاناً من سابقاتها، فقالت:

«ويتزعمها شخص يُدعى ناصرالدين الألباني».

فهذا كذب وزور، يشهد به كل من يعرفني شخصياً، فإن انكبابي على التأليف والتحقيق أكثر من نصف قرن من الزمان يحول بيني وبين التزعم المزعوم، هذا لو كانت نفسي تميلُ إليه، فكيف وهو منافٍ لطبيعتي العلمية؟؟

وأوضح ما في المذكّرة من الافتراء، قولُها عقب الزعم السابق:

«كما جرى طردُهُ من الإمارات قبل أربع سنوات ومنعه من العودة للبلاد»!

قلت: وهذا كذبٌ له قرونٌ كما يُقال في بعض اللغات؛ فإنه لم يكن شيء من ذلك ألبتة - والحمد لله، وليس أدَلَّ عليَّ ذلك من أنني عدت إليها بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٩ بإذن دخول رسمي رقم ٦٠٩٤/أ، ثم خرجت كذلك بتاريخ ١٩٨٥/٤/٥ كما هو مسجل في جواز سفري رقم ٢٨٤٠٢٤ س ر/٧٧.

ثم إنني أرى أن هذا الخبرَ الكاذبَ الذي صدر من شخص مسؤول هناك، لا يمسّني أنا شخصياً فقط، بل ويمسّ الدولة التي هو وزير فيها، إذ لا يعقل أن يوافق حُكّامها ـ وهم مسلمون مثلي ـ على الطرد المزعوم، لا لسبب يُذكر سوى أنني أقول: ﴿رَبِّي الله﴾، وأدعو إليه، وهو القائل: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِمَّنْ دَعَا إِلَىٰ الله وَعَمِلَ صَالِحَاً وَقَالَ إِنَّني مِنَ المُسْلِمِيْنَ﴾، في الوقت الذي يُسمح فيه للكفّار بالدخول إلى البلاد على اخْتِلاف أديانهم وغاياتهم؟! اللهمّ فإنّي إليكَ أشكو غربة الإسلام وأهله، اللهمّ فأَعِزَّ المسلمين، وأَذِلَّ الكافرين والمنافقين.

ثم إنَّ من فريات تلك المذكرة قولها:

«إن هذه الجماعة تنكر المذاهب الأربعة»!

فأقول: هذا كذبٌ وزورٌ، فنحن نُقَدِّرُ الأئمةَ الأربعةَ ـ وكذا غيرهم ـ حق قدرهم، ولا نستغني عن الاستفادة من علمهم، والاعتماد على فقههم، دون تعصُّب لواحد منهم على الآخرين، وذلك مِمّا بَيّنته بياناً شافياً منذ أكثر من ثلاثين سنة في مقدمة كتابي: «صفة صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم كأنك تراها»، فإليها أُحِيلُ من كان يريدُ التأكّد من كذب هذه الفرية.

وإنّ مِن أفرى الفِرى قولَها عطفاً على ما سبق:

«وتُشَكّك بسنة رسول الله ﷺ عن طريق تكذيب أحاديث (!) الصحاح المعتمدة، والتشكيك بصحة بعض الأحاديث النبوية الأخرى»!

فأقول: ﴿سُبْحَانَكَ هَـذا بُهْتَانٌ عَـظِيمٌ﴾ و ﴿إِفْكٌ مُبِيْنٌ﴾، واعتـداءٌ جسيم على مسلم نذر نفسه ووقته وجهده لخدمة السنة والدفاع عنها والرد على مخالفيها، وتمييز صحيحها من ضعيفها، وقضى في ذلك أكثر من نصف

قرن من الزمان، لا يَكلّ ولا يَملّ، والحمد لله. وله في ذلك المؤلفات الكثيرة التي يشهد بفائدتها وأهميتها كبارُ العلماءِ والأدباءِ، وينتفع بها الملايينُ من طُلاَّب العلم في كل البلاد الإسلامية وغيرها، وقد أُعيدَ طبع الكثير منها، وبعضها يُنْبىء عن ذلك صريح اسمها، مثل «دفاع عن الحديث النبوي» و«منزلة السنة في الإسلام، وأنه لا يُستغنى عنها بالقرآن»، و«الذَّبُّ الأحمد عن مسند الإمام أحمد» ولم يُطبع بعد، وهو في الرد على من نفى صحة نسبة «المسند» للإمام أحمد، وغيرها كثير مما هو مطبوعٌ معروفٌ، وقد جمع أسماءَ الكثير منها بعضُ المُحِبِّين في كتبٍ ورسائلَ، وقفتُ وأنا أكتبُ هذه المقدمة على واحدة منها مطبوعة بعنوان:

«سُلَّم الأماني في الوصول إلى فقه الألباني».

وفي اعتقادي أن تلك المذكرة الجائرة، تُشير بهذه الفرية الباطلة إلى جهودنا المستمرّة في خدمة السنّة المطهّرة التي منها بيانُ الأحاديث الضعيفة والموضوعة، الدائرة على ألسنة كثير من الخطباء والمحاضرين والمدرسين وغيرهم من خاصّة المسلمين وعامّتهم، متوهّمين أنها أحاديثُ صحيحةٌ، وهي عند أهل العلم ضعيفةٌ أو موضوعةٌ، فَيَتَّهِمُهم الجُهّال بأنهم يُكَذّبون بالأحاديث الصحيحة، والله المستعان.

وفي ختام هذا الردّ لا بُد لي من أن أُذَكِّر صاحب تلك المذكرة وبطانته إن كانوا مؤمنين بقول رب العالمين:

﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئاً فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً﴾.

وبقوله ﷺ الثابت عنه ـ وهم لا يُكَذِّبُونَ بالأحاديث الصحيحة إن شاء الله! ـ:

«من قال في مؤمن ما ليس فيه أسكنه الله رَدْغَة الخَبال حتى يخرج مما قال، وليس بخارج». (الصحيحة ٤٣٨ والإرواء ٢٣١٨)، و(ردغة الخَبال) جاء تفسيرها في حديث آخر أنها: عصارة أهل النار. نسأل الله السلامة والعافية في الدنيا والآخرة.

ذلك هو المثال الأول من أمثلة محاربة الدعاة إلى الكتاب والسنة؛ وتمييز صحيحها من ضعيفها.

والآن جاء وقت بيان **المثال الآخر** فأقول:

هناك في المغرب رجل ينتمي إلى العلم، وله رسائل معروفة ويزعم أنه خادم الحديث الشريف، وهو الشيخ عبدالله بن الصدِّيق الغُماري وهو يختلف عن الرجل الأول المشرقي من حيث إنه معروفٌ بعدائه الشديد منذ القديم لأنصار السنّة، ولِكُلِّ من ينتمي إلى عقيدة السلف، مما يدل العاقل أنه لم يستفد من الحديث إلا حمله! ولا أدل على ذلك من كتيب له طُبع في هذه السنة (١٩٨٦) بـ(طنجة) بعنوان:

«القول المقنع في الرد على الألباني المبتدع»!

أقول: إن كل من يقرأ هذا العنوان من القُرَّاء مهما كان اتِّجاهه ـ يتساءل في نفسه متعجباً: ماذا ارتكب الألبانيُّ من البدع ـ وهو المعروف بمحاربته إياها في محاضراته وكتبه، ومن مشاريعه المعروفة «قاموس البدع»، وقد نص على الكثير منها في فصول خاصة في آخر بعض كتبه، مثل بدع الجنائز، وبدع الجمعة، وبدع الحج والعمرة، فما هي البدع التي جاء بها الألباني حتى وصمه الغُماري بـ«المبتدع»؟ مع أنه كان ﴿**أحقَّ بها وأهلها**﴾، لأنه هو المعروف بالابتداع في الدين، والانتصار للمبتدعة والطُرُقِيِّين، كما يشهد بذلك كل من اطلع على شيء من رسائله، وحسب القارىء دليلاً على ما

أقول؛ أنه شيخ الطريقة الشاذلية الدرقاوية الصديقية، وهو يفخر بذلك في بعض كتاباته(١)، كما يفخر بأنه خادم السنة! وليته كان خادماً لها؛ بل نقنع منه أن لا يكون من الهادمين لها!

فإذا بدأ القارىءُ بقراءة كُتيّب الغُماري، فسرعان ما يبدو له أن موضوعه حديثيّ مَحْض يرد فيه على الألباني بعض ما انتقده عليه في تعليقه على رسالة: «بداية السُّول في تفضيل الرسول ﷺ» للإمام العزّ بن عبدالسلام، من بعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وغير ذلك، وأنَّه لا علاقةَ له بالبدعة كما سيأتي إن شاء الله تعالى بيانُه. ثم يتابع القارىءُ القراءةَ فيجد أن الشيخ الغُماري كأنه شعر بأنه لم ينل من الألباني بغيته من التشهير به، وبيان جهله الذي يرميه به في رده عليه من الناحية الحديثية، لذلك قفز إلى مناقشة الألباني في بعض المسائل الفقهية، ففيها يجد المسألة التي من أجلها وَصَمَ الغُماريُّ الألبانيَّ بـ (المبتدع)، ألاَ وهي قولُه بعدم شرعية زيادة كلمة (سيدنا) في الصلوات الإبراهيمية! اتباعاً لتعليمه ﷺ أُمته إياها بقوله:

«قولوا: اللهم صل على محمد...».

وهنا يزداد القارىء اللبيب استغراباً، ويتساءل مجدداً: كيف يكون مبتدعاً من التزم تعليم النبي ﷺ، ولم يزد عليه شيئاً، ولا يكون الغُماري هو المبتدع حقاً وهو لا يرى هذا الالتزام؟! بل هو ينكره على الألباني؟!

قلت: بل وعلى السلف جميعاً من صحابة وتابعين، وأئمة مجتهدين، فإنّهم قدوتي في عدم شرعية ذلك، وبخاصة الحافظ ابن حجر الذي أفتى بذلك، وقد نقلت فتواه في تعليقي على «صفة الصلاة»، وختمها بقوله:

---

(١) انظر مقدمته على كتاب أخيه الشيخ أحمد: «الحسبة».

«ولو كانت زيادة (سيدنـا) مندوبـة ما خفيت عليهم حتى أغفلوهـا، والخير كله في الاتباع».

وأشار الغُماري إلى فتوى الحافظ التي ذكرت خلاصتهـا في تعليقي على «فضل الصلاة على النبي ﷺ» لإسماعيل القاضي (ص٢٦)، وتعقب الغُماري هذه الخلاصةَ بقوله (ص٢٠ ـ ٢١):

«وهذا جمودٌ شديدٌ، وتزمُّتٌ ممقوت...»، إلى آخر هرائه الذي ذكر فيه حكاية عن فلَّاح لا تنطبق إلّا عليه، ثم قال:

«فنحن حين نذكر السيـادة في الصلاة على النبي ﷺ لم نـزدها من أنفسنا(!) ولكن من قوله ﷺ: «أنا سيد ولد آدم»... والمبتدع الألباني وقع في البدعة التي ينعاها علينا، وهو لا يشعر، **لضعف فهمه وقلّة إدراكه**، فهو حين يُصَلّي على النبي ﷺ في خطبة كتبه يُصَلّي على أصحابه معه، وزيادة الصحابة بدعة، لِما تقدم بيانه».

فتأمل أيها الأخ القارىء! إلى غرور هذا الرجل وجهله وإقدامه على الاستدلال بالحديث المذكور على بدعته، فإنَّ لازِمَه أنَّ السلفَ كانوا غافلين عن دلالتهِ، فما أحقَّه بوعيد قوله تعالى في كتابه: ﴿وَمَنْ يُشاقِق الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّن لَهُ الهُدَى وَيتَّبِعْ غَيْرَ سَبيلِ **المُؤْمنينَ** نُوَلِّه ما تَولَّى ونُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرَاً﴾.

وقد زاد عليه أخـوه أحمدُ في ذلـك، فألّف كتـاباً يُغنيـك اسمُه عن مضمونه ودَلالةً على انحرافه عن السبيل وهو: «تشنيف الآذان باستحبـاب السيادة في الصلاة والإقامة والأذان»! ووافقـه الغُماريُّ الصغيـرُ على ذلك (ص٥١) من رسالته التي سمّاها: «إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة»! على حد قوله ﷺ: «... يُسَمّونها بغير اسمها»!

ذلك قولُهم! وهم يعلمون أن الأذان وما ذُكِرَ معه توقيفيٌّ بوحي السماء، وقد بَلَّغَهُ ﷺ أصحابه وعلَّمهم إياه كما أُنْزِلَ، فلا يجوز التقدُّمُ بين يديه ﷺ والزيادةُ عليه اتفاقاً، ولا إخال يخالف فيه إلا ضالٌّ مُضِلٌّ، حتى ولا صاحب هذا الرد المفظع! فإنه قد صرحَ فيه بذلك، ولكنه ـ لجهله البالغ ـ وضعه في غير موضعه، فقال (ص ٩ ـ ١٠):

«وننبه هنا على خطأ وقع من جماهير المسلمين، قلد فيه بعضهم بعضاً ولم يتفطن له إلا الشيعة(!) ذلك أن الناس حين يُصَلّون على النبي ﷺ يذكرون معه أصحابهُ، مع أن النبي ﷺ حين سأله الصحابةُ فقالوا: كيفَ نُصَلّي عليك؟ أجابهم بقوله: «قولوا: اللهم صل على محمد وآل محمد»، وفي رواية: «اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته»، ولم يأت في شيء من طُرُق الحديث ذِكْرُ أصحابه. مع كثرة الطرق وبلوغها حدَّ التواتر، **فذكر الصحابة في الصلاة على النبي ﷺ زيادة على ما علّمه الشارع واستدراك عليه وهو لا يجوز**».

قلتُ: ليس في هذا الكلام من الحق إلا قولك الأخير: أنه لا تجوز الزيادة على ما علمه الشارع.. إلخ، فهذا حقٌّ نقولُ به ونلتزمُه، ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً، ولكن ما بالك أنت وأخوك خالفتم ذلك، واستحببتم زيادة كلمة (سيدنا) في الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم ولم تَرِدْ في شيء من طُرُق الحديث؟! أليس في ذلك استدراكٌ صريحٌ عليه صلى الله عليه وآله وسلم يا من يَدَّعي تعظيمه بالتقدُّم بين يديه؟!

أمّا سائر كلامك فباطل لوجوه:

الأول: أنك أثنيت على الشيعة بالفِطْنة، ونَزَّهْتَهُمْ عن البِدعة، وهم فيها من الغارقين الهالكين، واتَّهَمْتَ أهلَ السنة بها وبالبلادة والغباوة، وهم ـ

والحمد لله ـ مُبَرَّؤن منها، فحسبُك قولُه ﷺ في أمثالك: «إذا قال الرجل: هَلَك الناس فهو أهلكُهم». رواه مسلم.

الثاني: أنك دلَّسْتَ على القُرّاء، فأوهمتهم أن الحديث بروايتيه هو مختصر كما ذكرته ليس له تتمة، والواقع يُكَذِّبك، فإنّ تتمتَه في «الصحيحين» وغيرهما:

«كما صلَّيت على إبراهيم. . .، اللهمّ بارك على محمد. . .» إلخ الصلوات الإبراهيمية المعروفة عند كل مُصَلٍّ، ومذكورة في «صفة الصلاة».

الثالث: فإنْ قلتَ: فاتني التنبيهُ على تمام الحديث.

قلنا لك: هَبْ أنّ الأمرَ كذلك ـ وما أظنّ ـ فاستدلالُكَ بالحديث حينئذ باطلٌ، لأنّ أهل السنة جميعاً الذين اتَّهَمْتَهم بما سبق لا يذكرون أصحابه ﷺ في هذه الصلوات الإبراهيمية!

الرابع: فإنْ قلتَ: إنّما أعني ذكرهم الصحابة في الصلاة على النبي وآله في الخُطب!

قلنا: هذا وإن كنت قد صرحتَ به في آخر رسالتك (ص ٢١) ونقلتُه عنك فيما سبق (ص ١٠) ـ فإنه لا يساعدك على إرادةِ هذا المعنى استدلالُك بالحديث لكونه خاصّاً بالصلاة لا الخطبة كما بَيَّنْتُ آنفاً، وقولك في آخر تنبيهك المزعوم:

«فذكر الصحابة في الصلاة على النبي ﷺ زيادة على ما علمه الشارع، واستدراك عليه وهو لا يجوز».

حقاً إن ذلك لا يجوز، ولكن أين تعليمه الصلاة عليه في خطبة الكتاب الذي ذُكر فيه هو ﷺ وآله دون الأصحاب، حتى يكون ذكرهم زيادة واستدراكاً

عليه صلى الله عليه وعلى آله وصحابته أجمعين؟!

الخامس: فإنْ قلتَ: إنما استدللتُ بالحديث لقوله ﷺ: «قولوا: اللهم صل على محمد...»، فعَمَّ ولم يخص صلاة ولا غيرها.

فأقول: هذا العموم المزعوم أنت أول مخالف له، لأنه يستلزم الصلاة عليه ﷺ بهذه الصلوات الإبراهيمية كلما ذكر عليه الصلاة والسلام، وما رأيتك فعلت ذلك ولو مرة واحدة في خطبة كتاب أو في حديث ذكر فيه النبي ﷺ، ولا عَلِمْنَا أحداً من السَّلَف فعل ذلك، والخير كلُّه في الاتباع، والسرُّ في ذلك أنَّ هذا العمومَ المُدَّعىٰ إنما هو خاصٌّ بالتشهُّد في الصلاة كما أفادَتْهُ بعضُ الأحاديث الصحيحة، ونبَّه عليه الإمامُ البيهقيُّ فيما ذكره الحافظ في «فتح الباري» (١١/١٥٤ ـ ١٥٥ ـ الطبعة السلفية)، فَلْيراجِعْه مَن شاء، ولذلك كنتُ اخترتُ الصلاة عليه ﷺ بهذه الصلوات الإبراهيمية في كل تشهُّد؛ وسط وأخير، وهو نصّ الإمام الشافعي كما تراه في «صفة الصلاة» (ص ١٨٥) مشروحاً.

وكيف يمكن أن يكون هذا الاستدلالُ صواباً وفيه ما سبق بيانُهُ من المخالفاتِ والمنكراتِ؟ مع أنه لم يَقُلْ أحدٌ من أهل العلم ببدعيّة ذكر الصحابة معه ﷺ في الصلاة عليه تبعاً كما تزعم أنت، بل ما زالوا يذكرونهم في كُتُبهم سَلَفاً وخَلَفاً، كالإمام الشافعي في «رسالته» على ما ذكره الحافظ السَّخَاوي في «القول البديع»، والرافعي والشِّيرازي والنَّووي وابن تيميّة وابن القَيِّم وابن حَجَر، وغيرهم كثير وكثير جداً لا يمكن حَصْرُهم، ما زال كل واحد منهم «يصلي على النبي ﷺ في خطبة كتبه، يصلي على أصحابه معه» كما أفعل أنا أحياناً؛ اقتداءً بهم، وبخاصة أن الحافظ ابن كثير نقل في «تفسيره» الإجماع على جوازه، ومع ذلك كُلِّه رميتني بسبب ذلك بدائك

وبدَّعتني، أفهؤلاء الأئمّة مبتدعةٌ عندك! وَيْحَك، أم أنت تزن بميزانين وتكيل بكَيْلين؟! وماذا تقولُ في أخيك الشيخ أحمد فإنّه أيضاً يفعل مثلي في خُطب بعض كتبه، مثل كتابه «مسالك الدلالة» ورسالته في القبض، أتراه مبتدعاً أيضاً؟ يمكن أن يكون كذلك في غير هذه المسألة، أمّا فيها فلا، وكذلك فعل أخوك الآخر المُسَمّى عبدالعزيز في خطبة كتابه «التحذير» وكتابه «تسهيل المَدْرَج إلى المُدْرَج» أمبتدعٌ هو أيضاً؟! بل هو ما حَقَّقْتَه أنت بذاتك في رسالتك «الأربعين الصدِّيقية» وخاتمة رسالتك الأخرى في «الاستمناء»! فما قولُ القراء في هذا الرجل المُتَقَلِّب كالحِرْباء؟!

وخلاصة الكلام في هذا المقام: أن الغُماري اتفق مع أخيه على استحباب ذكر كلمة (سيدنا) في الصلوات الإبراهيمية، مع كونها زيادةً على تعليمه ﷺ واستدراكاً عليه! وهو لا يجوزُ في صريح كلامه!!

وتفرَّد هو خلافاً لأخويه وجماهير العلماء من قبل ومناقضةً لنفسه ـ على إنكار ذكر الصحابة مع النبي في الصلاة عليه في الخُطبة، وزعم أنه بِدعةٌ، وأنّي لِفعلي ذلك مبتدعٌ عنده! وهو يعلم أن النبيَّ ﷺ كان يُصَلّي على أصحابه بمناسبات مختلفة، ومن ذلك حديث «كان إذا أتاه قومٌ بصدقتهم قال: «اللهم صلِّ عليهم»، فأتاه أبو أَوْفى بصدقتِهِ فقال: «اللهم صَلِّ على آل أبي أوفى». رواه الشيخان وغيرهما، وهو مُخَرَّج في «الإرواء» **(٨٥٣)** وغيره. ولا دليل على أن ذلك من خصوصياته ﷺ، بل قد صح عن ابن عمر أنه كان يقول في الجنازة: «اللهم بارك فيه وصل عليه، واغفر له، وأورده حوض رسولك...». رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/٤١٤)، وسنده صحيح على شرط الشيخين.

وبعد هذا كله، فإني أرجو أن يكون ظهر للقراء جميعاً من هو

(المبتدع)؟ وأنه يجوز لي أن أتمثل بالمثل السائر: «رمتني بدائها وانسلّت».

ثم إني أعتذر إليهم، فقد طال البحث مع هذا الرجل في هذه المسألة وبيان جهله وزغله فيها أكثر مما كنت ظننت، ولكن لعلّ الأمر كما قال تعالى: ﴿**وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوْا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ**﴾. ولعل من الخير أن يأخذ منه القراءُ مثالاً صالحاً لطريقة معالجة هذا الرجل لبعض المسائل الفقهية، ومبلغ علمه فيها، وصورةً عن أسلوبه في رَدّه على من يخالفُه في الرأي، وكثرة نبزه إياه بشتى الألقاب، خلافاً لقول الله تعالى في القرآن: ﴿**وَلَا تَنَابَزُوا بِالأَلْقَابِ بِئْسَ الاِسْمُ الفُسُوقُ بَعْدَ الإِيمانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُوْلٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُوْنَ**﴾، وحسبك من ذلك عنوان كُتَيِّبه! وأما ما في جوفِهِ مما قاء به فشيءٌ ما رأيتُه ولا سمعتُه من فاجر فاسق مثل رميه إياي بـ (اللمز، والتجهيل، والسّفه، والوقاحة، والزعارّة، والعَرامة القبيحة، والضلالة العمياء، والافتراء، والبهت، والكذب)، وغير ذلك مما لا يُتَصَوَّرُ بذاءةً وفحشاً، مما لا فائدة للقارىء من نقل كلامه في ذلك إلّا الأسى والحزن على حال بعض العلماء في هذا الزمان، ولكن لا بُدَّ من نقل شيء منه حتى لا يظنَّ ظانٌّ ظنَّ السَّوْءِ، قال (ص١٩) عامله الله بما يستحقُّ:

«وقد أخطأ من زَعَمَهُ وهابيّاً بل هو أعمقُ من الوهابيّين تعصُّباً وأشدُّ منهم تَعَنُّتاً، وأجمدُ على بعض النصوص بغير فهم، وأكثر ظاهرية من ابن حزم، مع سلاطةٍ في اللسان، وصلابة في العناد لا تخطر بخلد إنسان، وهذا شعارُ أدعياء السنة والسلفيّة في هذا الزمان»!

قـال:

«وَبَلَغنا عنه أنه أفتى بمنع إعطاء الزكاة للمجاهدين الأفغانيين نصرهم الله...»، إلخ هرائه وافترائه. قال:

«فمـا بـالُ هـذا الألبـانيِّ المبتـدعِ يُفـرّق بين المسلمين ويُضلّل جمهـورهم . . . ولم يَبْقَ من المسلمين سُنيٌّ إلا هو ومَنْ على شـاكلتهِ من الحشوية والمُجَسِّمة الذين ينسبون إلى الله تعالى ما لا يليق بجلاله».

أعودُ مرة أخـرى لأقول: ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ و ﴿إِفْكٌ مُبِيْنٌ﴾.

ولا مجالَ للردِّ عليك في هذه الفريات والأكاذيب سوى أَنْ أخاطبك بقول الله تعالى للمشركين واليهود: ﴿قُلْ هَاتُوْا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُم صَادِقِيْنَ﴾ ولن تستطيعَ إلى ذلك سبيلاً، إلاّ إنِ استـطاع المشركـون واليهودُ أَن يـأتوا ببرهانهم!

وإنَّ من عدل الله تعالى وحكمتهِ في الظالم الفاسق من عباده أن يُجري على لسـانه مـا يدلّ النـاس على كـذبـه وبهتـانـه، مثـل قـول الغُمـاري: «وبَلَغنا . . .»، فإنه مخالفٌ لصريح الآية: ﴿يَا أَيُّها الَّذِيْنَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا . . .﴾، فلو أن الغُماريَّ كان مؤمناً حقاً لاستجاب لأمر ربه ولتبين له أن ما بلغه كذبٌ أيضاً وزورٌ، وهذا أقولُه إذا لم يكن هو مصدرَ هذه الفرية أيضاً، فإنها ليست بأخطر من سابقاتها! عامله الله بما يستحق، فإن الذي أفتيتُ به خلافُ ما ادّعاه(١)، والله المستعان.

وقد يتساءلُ بعضُ القُرَّاءِ عن السبب الذي حمل هذا الغُماريَّ على ارتكاب كل هذه الرزايا والمخازي؟

فأقول: لا أعلم لذلك سبباً يُذكر، إلاّ عداءَه الشـديدَ لأنصـار السنة والداعين إليها، والمعروفين في بعض البلاد بـ (السلفيّين). فهـو يبغضهم بُغضاً شديداً، ويحقد عليهم حقداً بالغاً، فهو عليهم (أحقد من جَمَل) كما

(١) وقد نشر شيء من ذلك في بعض المجلات، مثل «التوحيد» المصرية، و«الجامعة السلفية» الهندية، وسجل في بعض الأشرطة.

جاء في المَثَل، ولذلك رماهم بالحشوية وبالتجسيم، كما فعل أسلافهُ من الجهميّة والمُعَطّلة منذ القديم، وخَصّني أنا من بينهم فاتّهمني بمختلف الأكاذيب، وبالتفريق والتضليل! وما نقلته عنه من التُّهم دليلٌ واضحٌ على أنَّ هذا إنما هو صفتهُ، فالله حسيبُه.

ولعلَّ القراء يلاحظون معي اتفاق هدفِ الغُماريّ هذا، مع هدف ذاك الوزير الصوفي في التهويش، وإثارة الناس على السَّلفيين عامة، وعَلَيَّ خاصة، وفي هذه السنة بالذات، فهل كان ذلك عن اتفاق سابق بينهما في مكان ما، كما قال عز وجل: ﴿أَتَوَاصَوْا بِهِ، بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُوْنَ﴾، أم الأمر كما قال في آيةٍ أخرى: ﴿تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾؟!

وفي اعتقادي؛ أن الذي حمله على أنْ خَصَّني بتلك الحملة الشَّعْواء العمياء أنني كنت انتقدتُه لأوّل مناسبةٍ عَرَضَتْ لي، وذلك في مُقَدّمتي لرسالة العزّ بن عبدالسلام: «بداية السُّول في تفضيل الرسول ﷺ»، في بعض ما علّقه هو عليها من قبل، فلما وقف على نقدي هذا، وتبيّن له صوابُه، لم يَسَعْهُ إلا أن يعترفَ ببعضهِ، ولكنْ بطريقةٍ خبيثةٍ، يُخفي بها على القُرَّاءِ أنه مما استفاده من نقدي! وسكت عن بعض وزاغ عنه، فلم يتعرّض له بذكر! ولا يخفى على القراء، أن معنى ذلك أنه معترفٌ أيضاً بصواب نقدي إياه فيه أيضاً، وأنه حقٌّ، ولكنه مع ذلك فقد كتمه، فَصِفَةُ مَنْ تكونُ هذهِ يا أيّها الغُماري؟، والله عزّ وجل يقولُ في كتابه: ﴿وَلَا تَلْبِسُوْا الحَقَّ بِالبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الحَقَّ وَأَنْتُم تَعْلَمُوْنَ﴾. وقال: ﴿يَا أَهْلَ الكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُوْنَ الحَقَّ بِالبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الحَقَّ وَأَنْتُم تَعْلَمُوْنَ﴾؟!

وفي بعضٍ آخر زاغ عن الحقّ، وجادل بالباطل، وبطريقةٍ فيها الكثيرُ من اللفّ والدَّوَران.

ولا بُد لي من بيان ذلك ولو طال بنا الكلام، فإنه هو المقصود من الرد على هذا الرجل في هذه المقدمة، وما قبله كان من قبيل التوطئة له، والله المستعانُ.

وقبل الشروع في ذلك، لا بأس من التنبيهِ على أن نقدي للغُماري لم يكن فيه شيءٌ من التهجُّم عليه، ولا لَمَزْتُهُ بأشياءَ حصلت في تلك الرسالة كما زعم في مقدمة كتَيِّبِهِ الصغير، اللهمّ إلاّ إن كان يَعُدُّ الردَّ العلميَّ، وبيانَ أوهامِ مَنْ يُخَلِّط في هذا العلم، تَهَجُّماً وَلَمْزاً؛ فقد فعلتُ ذلك، وهو شأنُ أهلِ العلم دائماً، كما قال مالكٌ رحمه الله تعالى: «ما منّا من أحدٍ إلا رَدَّ ورُدَّ عليه إلا صاحب هذا القبر ﷺ»، فكيف إذا كان المردودُ عليه من أهل الأهواء يَدّعي ما لا علم له به؟ كهذا الرجل المعجب بعلمه الذي سمح لمن طبع رسالته في الكبائر أن يُلَقِّبه بـ (الإمام الحافظ)! بل قال هو عن نفسه في مقدمتها! أنه تمكن في علم الأصول، **وَبَرَّز فيه على الشيوخ؛ بله الأقران!** وقال فيها مُتَعالياً على العلماء:

«وهذا بحثٌ مهمّ، **يجهله كثيرٌ من أهل العلم**»!

عجيبٌ ـ والله ـ أمرُ هذا الرجل، يتبجّح بكل هذا، ثم يرميني به دون ما خجلٍ أو حياء. انظر كتيبه الصغير (ص١٢).

ومناقشتي إياه ـ فيما تقدم ـ حول استحبابه زيادة كلمة (سيدنا) في الصلوات الإبراهيمية، واستنكاره الصلاة على الصحابة، قد بَيَّنْتُ للقراء مَبْلَغَهُ من العلم ومعرفتَه بالفقه، وأنه دَعِيٌّ في هذا التبجُّح ونحوه، والآن أبدأ ـ بإذنه تعالى ـ ببيان ما وعدتُ به آنفاً، وشرح موقفه تجاه نقدي السابق إياه، وبذلك يظهرُ أيضاً للقراء جميعاً أنَّ علمه في الحديث وأصوله، كعلمه في الفقه وأصوله، ولولا تلك الأكاذيبُ والأباطيلُ التي رماني بها لما استحسنتُ

أن أذكِّرَ القراء بقول الشاعر في مثله وهو يصدق عليه :

زَوَامِلُ للأَشْعارِ لا عِلْمَ عِنْدهم ... بِجَيِّـدها إلا كعلم الأَبَـاعـرِ
لَعَمْرُكَ ما يَدْري البعيرُ إذا غَدَا ... بأحمالِهِ أَوْ راح ما في الغَرَائرِ

لقد كان نقدي على الغُماريِّ محصوراً في خمسة مواضيعَ ، أُلَخِّصُها هنا بما يلي :

الأول: أنه لا يُعْنىٰ ببيان مرتبة الأسانيد والأحاديث من صِحّة أو ضعف إلا نادراً ، مع أن ذلك هو المقصودُ من التخريج .

الثاني: أنه يعتمد على تحسين الترمذي ، **وظنّي به أنه يعلم تساهله فيه** . . .

الثالث: إهماله تخريج بعض الأحاديث ، ولعلّ ذلك **كان سهواً منه** ، بعضها في «الصحيحين» .

الرابع: يعزو بعض الأحاديث لغير المشاهير كأصحـاب «الصحاح» و«السنن» .

الخامس: تقويته لحديث ابن مسعود : «الخلق كلهم عيال الله . . .» بقوله : «إسناده جيد» ! مع أنَّ فيه متروكاً ، وكحديث : «أنا سيد ولد آدم ، وعلي سيـد العرب» . فـإنه قـال : «حديث ضعيف ، خـلافاً لقـول الذهبي : إنـه موضوع» .

فماذا كان جوابُ الغُماري على نقدي هذا؟ لم تُساعده نفسه الأمّارة بالسوء على الإجابة العلمية الهادئة ، فقد افتتح الجواب باتّهامه إياي ببعض تُهمه الكثيرة المُتَقدّمة ، فزعم أنّني تهجّمتُ عليه وَلَمَزْتُه! وهذا كذبٌ واضحٌ لمن تأمّل تأدُّبي معه وتَلَمُّسي له العذر بقولي : «وظنّي به أنـه يعلم . . .» ،

وقولي: «ولعلّ ذلك كان سهواً»، فضاع ـ مع الأسف ـ الأدبُ معه، وجزاني جزاء سِنِّمار!

وإليك الآن جوابَه عن تلك المواضيع، لتزدادَ معرفةً بعلمـهِ في هذا المجال أيضاً، وبخُلُقه كذلك:

١ ـ لقد اعترف بما ذكرتُه ولم يحاولِ الزَّوَغان عنه ـ كما هي عادتُه ـ ولكنه سوّغ ذلك بقوله:

«لم أُبَيِّن الأسانيد، لأنّ الرسالةَ في الفضائل النبويّة، ولتلكَ الأحاديث ما يُؤيّدها من القرآن والسنة الصحيحة. على أن ممّا قرره العُلماء... جواز العمل بالحديث الضعيف في الفضائل والترغيب ما لم يكن موضوعاً...».

وجواباً عليه أقولُ:

أولاً: هذا عذرٌ أقبحُ من ذنب كما يُقال، لأنّ كون الأحاديث في الفضائل... كما زعمتَ، لا يمنعك ـ لو استطعتَ ـ من بيان مراتبها كما لم يَمْنَعْك ذلك من تخريج الكثير منها.

ثانياً: لقد أَثْبَتُّ لك أنّ هذا الذي فعلتَه هو من باب الاشتغال بالوسيلة عن الغاية، وأنّ ذلك ليس من شأن المتمكن في هذا العلم الشريف. وضربتُ لك هناك مثلاً بالذي يتوضأ ثم لا يُصَلّي. فما بالُك أعرضتَ عن الجواب عنه، ولم تَنْبس ببنت شَفة حوله؟! أليس هذا اعترافاً منك أنك لست منهم؟!

ثالثاً: أمّا استرواحُك إلى ما نَسَبْتَه للعلماء من جواز العمل بالضعيف في الفضائل، فهو من خَلْطك وزَوَغانك الذي عُرِفْتَ به في ردودك، وبيان ذلك من وجهين:

الأول: أن ذكر الحديث الضعيف دون بيان ضعفه شيء، والعمل به شيء آخر، كما هو ظاهرٌ بداهةً، فإنّ العُلَماءَ رحمهم الله وإن اختلفوا في جواز العمل بالحديث الضعيف في الفضائل على تفصيلٍ يأتي ذِكْرُهُ أو الإشارةُ إليه، فإنه لا قائل مطلقاً بوجوب العمل به، بخلاف ذكره دون بيان ضعفه؛ فإنه لا يجوزُ بداهةً، لأنّ الذي يفعلُ ذلك ـ كالشيخ الغُماري مثلاً ـ له حالةٌ من حالتين لا ثالث لهما:

الأولى: أن يعرفَ ضعفه ثم لا يُبَيِّنه. فهذا لا يجوزُ لما فيه من إثم كتمانِ العلم، وإيهام من لا علم عنده ـ وهم جمهورُ المسلمين خاصّتهم وعامّتهم ـ صحتَّه، وهو مما صرح الإمام مسلم في مقدمة «صحيحه» بعدم جوازه، وكنت نقلتُ نصَّ كلامه وكلام غيره من الأئمة في مقدمة كتابي «الأحاديث الضعيفة والموضوعة»، ومقدمة كتابي «صحيح الترغيب والترهيب»، فليرجع إليهما من شاء البَسْط.

والأخرى: أن لا يعرفَ ضعفَه؛ لجهله بهذا العلم، كما هو الغالبُ على أكثر الناس وبخاصة في هذا الزمان، وإمّا لعدم توفر الأسباب التي تُيَسِّر له معرفةَ ضعفهِ، ففي هذه الحالة ينبغي له أن يُشير إلى ذلك بصيغة التمريض: «رُوي عن رسول الله ﷺ كذا وكذا»، كما ذكر ذلك ابنُ الصلاح وغيره، وفي رأيي أنه لا بُدَّ من التصريح اليوم بواقع الأمر، كأنْ يقولَ: «رُوي . . . ولا أدري أثابت هو أم لا؟»، أو يقول: «وهو ضعيف، أو ضعيف الإسناد»، إذا كان يعلم ذلك. انظر تمام هذا البحث في مقدمة «صحيح الترغيب» (ص ٢١ ـ ٢٢).

قلت: فالغُماري إما أنْ يعلمَ ضعف تلك الأحاديث الضعيفة وَسكَتَ عنها فهو آثمٌ. وإما أن لا يعلمَ، فعليه أن يعترف بذلك، ولا يدافع عن جهله

فيركن إلى قول من قال: يجوز العمل بالضعيف في فضائل الأعمال! فإنه زَوَغانٌ منه عن البحث كما بَيَّنْتُ آنفاً، على أنه حُجَّة عليه لو كان يعلم، وبيانه فيما يأتي بإذنه تبارك وتعالى.

الثاني: أنك حكيت عن الذين أجازوا العَمَلَ بالحديث الضعيف في الفضائل في أثناء تسويغك لعدم بيانك لضعف أحاديثك ما هو حُجَّةٌ عليك لو كنتَ تدري ما يخرج من فمك، ويجري به قلمُك، فقد ذكرتَ عنهم (ص ٤) أنهم اشترطوا لجواز العمل به شروطاً منها:

١ ـ أن لا يشتدَّ ضعفُ الحديث.

٢ ـ وأن لا يُعتقد ثبوتُه عن النبي ﷺ.

وهذا منهم شيءٌ جيد جداً، جزاهم الله خيراً، وإن كان تحقيقُ ذلك عسيراً جداً على العلماء فضلاً عن غيرهم من العامّة ومُدَّعي العلم، بحيث صارت تلك الشروطُ نظريةً غيرَ واقعيةٍ كما حَقَّقْتُ ذلك في مقدمة «ضعيف الجامع الصغير» (ص ٤٧ ـ ٥١)، و «صحيح الترغيب» (٣٤ ـ ٣٦)، وضربتُ بعض الأمثلةِ وَقَعَتْ لبعض العُلَماءِ قَبْلَنا، وأذكرُ الآن أمثلةً أخرى صدرت من الغُماري هذا:

١ ـ «مَنْ جمع بين صلاتين فقد أتى باباً من أبواب الكبائر».

هكذا أورده في «تنوير البصيرة» (ص ٦٢) وقال:

«ضعيف».

وإنما هو ضعيفٌ جداً كما قال الحافظُ ابنُ حجر، فيه حَنَش بن قيس وهو متروكٌ، وقد بَيَّنْتُ ذلك في «الضعيفة» (٤٥٨١).

٢ ـ «ليس منا من خصى أو اختصى، ولكن صُمْ وَوَفِّرْ شَعْرَ جَسدِك».

قال الغماري في «الاستمناء» (ص ٣٠):

«رواه الطبراني بإسناد ضعيف»!

وأقول: بل هو موضوعٌ، فيه المُعَلّى بن هلال الطَّحّان قال الحافظ:

«اتفق النُّقّاد على تكذيبه»!

ولذلك أوردتُه في هذا المجلد من «الضعيفة» (١٣١٤)، وذكرت فيه قول الهيثمي في الطحان هذا:

«متروك».

ورددتُ فيه على من حَسّنه غفلةً عن علّتـهِ، أو توهُّمـاً أن له طـريقاً أخرى، وإنما هو حديثٌ آخرُ! كما ستراه مُفَصَّلاً بإذنه تعالى.

ثم رأيتُ الغُمـاري قد أورد الحـديث في كتابـه الذي سمـاه «الكنز الثمين» (رقم ٣٢٠٥)، وقد صرح في مقدمته (ص ٤):

«أنه ليس فيه أحاديثُ ضعيفةٌ أو واهيةٌ».

فأقول: قد تبيّن لي أنه غير صادق فيمـا قال، وهـذا هو المثـال بين يديك، والسبب تقليدُه للمناوي وغيره، وهو مما اتهمني به في كُتَيِّبِهِ الصغير (ص ٤)، فقد عاد إليه، وهذا من عدل الله وحكمته في عباده كما قيل: «من حفر بئراً لأخيه وقع فيه»! وقد كنتُ تَتَبَّعْتُ أحاديثَ حرف الألف من كتـابه المذكور «الكنز»، فوجدتُ فيه نحو مائتي حديث ضعيف أو موضوع من أصل (١٤٠٢) حديثاً، ولو أنّ في الوقت مُتَّسَعاً، لوضعتُ عليه كتاباً أُبَيِّنُ فيه تلك الأحاديث وغيرها مما وقع له من الضِّعاف في بقيّةِ أحرف الكتاب، فقد وجدتُه فيه كالسيوطي في «الجامع الصغير»؛ الذي قال في مقدمته: أنه صانه عمّا تفرّد به كذّابٌ أو وضّاعٌ، ثم لم يَفِ بذلك، كما تراه مفصـلاً في «ضعيف

الجامع الصغير» ومقدمته، ومن ذلك هـذا الحديث، ومن «الجـامع» نقله الغُماري دون أي جهد منه أو تحقيق، ولذلك وقع منه هذا التناقض الفاحش الشديد: «ضعيف»، «صحيح»، وليس ذلك من قبيلِ اختلاف الاجتهاد، كما يقع ذلك لبعض العلماء، لأسباب معروفة، وإنما أُتـي من قِبَلِ رُكونهِ إلى التقليد، وجنوحه عن البحث والتحقيق، وإلا فكيف يمكن لباحثٍ عـارفٍ بهذا العلم أن يُضَعِّف فقط، بله أن يُصَحِّح حديثاً فيه من اتّفَقَ النقاد على تكذيبه؟! وليس له طريقٌ أُخرى!

٣ ـ «ركعتان بعمامة خير من سبعين ركعة بلا عمامة».

ذكره الغُماري في رسالته «إزالة الالتباس» (ص ٢١) في أول أحاديث ستّة استدلّ بها القائلون بأنّ ستر الرأس من آداب الصلاة، ولكنّ الغُماري وهّاها كلها في صدد رَدّهِ عليهم، فإنه لا يرى أن ذلك كما قالوا، إلّا أنه قال في هذا الحديث:

«رواه أبو نعيم والدَّيْلمي، قـال الحافظ السَّخَـاوي: لا يثبت. وقال المُناوي: حديث غريب. قلت: وهذا الحديث مع ضعفهِ أقوى ما وَرَدَ في هذا الباب»!

كذا قال! تقليداً منه أيضاً للمُناوي في «فيض القدير» و«التيسير»، وقد فاتهما أن فيه أحمدبن صالح الشُّمومي المكي كان يضع الحديث، ولعلهما توهما أنه أحمدبن صالح المصري الحافظ الثقة. وفي إسناده علّتان أُخريان، وقد بيّنت ذلك كُلَّه في المجلد الثاني عشر من هذه السلسلة رقم (**٥٦٩٩**).

والغرض مما سبق أمران اثنان:

الأول: أن يكونَ طالبُ العلم على انتباهٍ وحذرٍ من حكم الغُماري أو

غيره من المُتَساهلين أو المُقَلّدين والجاهلين على الحديثِ بالضعفِ المطلق غير مقرونٍ ببيان شدّة الضعفِ، ويُرَتّب عليه جواز العمل به في الفضائل، وهو في الواقع واهٍ شديدُ الضعف، لا يجوز العمل به اتفاقاً.

والآخر: أن الشرط الأول الذي تقدّم ذِكْرُهُ عن الغُماري يستلزم أمرين اثنين:

بيانَ ضعفه، وأنه ليس شديد الضعف.

وبيان ذلك أن الغُماري إذا ذكر حديثاً ما وهو يعلم - فَرَضاً - أنه ضعيفٌ، وسكت عنه، ولكنْ من أين للقُرَّاء أن يعرفوا ضعفه عنده، وقد كتمه عنهم؟! فهم - والحالةُ هذه - سيعملون به ظانّين أنه ثابتٌ لسكوته عليه، كما هو واقعٌ معروفٌ من عامة الناس، فلهذا يجبُ بيانهُ، تفريقاً بين الضعيف والقوي اعتقاداً وعملاً، وهذا ما صرّح به الحافظ ابن حَجَر عقب الشرط الأول، فقال في «تبيين العَجَب بما ورد في فضل رَجَب» (ص ٢١):

«وينبغي مع ذلك اشتراطُ أن يعتقد العاملُ كونَ ذلك الحديث ضعيفاً، وأن لا يُشهر ذلك، لئلا يعمل المرءُ بحديث ضعيف، فَيُشَرِّعُ ما ليس بشرع، أو يراه بعض الجهال فيظنّ أنه سنةٌ صحيحةٌ، وقد صرّح بمعنى ذلك الأستاذ أبو محمد بن عبد السلام وغيره، وليحذر المرء من دخوله تحت قوله ﷺ: «من حدّث عني بحديث يُرَى أنه كذبٌ فهو أحدُ الكَذَّابين»، فكيف بمن عمل به؟! ولا فرق في العمل بالحديث في الأحكام أو في الفضائل، إذ الكل شرع».

قلت: وهذا الشرط مما تعمّد الغُماري طيَّه وكتمانَه أيضاً عن قُرَّائه، لأنه يعلم أنه يُدان به أكثر من الشرطين السابقين، ويُؤكّد ما قلتُ من وجوب بيان ضعف الحديث حتى لا يعمل به كما لو كان ثابتاً.

وبـذلك يتجلّى للقُـرّاء أنّ اعتـذار الغُمـاري عن سكـوتـه عن تلك الأحاديث الضعيفة بدعوى أنها في الفضائل، أنه ـ كما سبق ـ عذرٌ أقبح من ذنب، ومُكابرةٌ عن الاعتراف بالحقّ، وهو الكِبْر الذي من كان في قلبه ذَرَّةٌ منه لا يدخل الجنة كما صَحَّ عن النبي ﷺ.

فالله أسألُ أن يُطهّر قلوبنا من الشقاق والنفاق، وسوء الأخلاق.

وفي ردِّ الغُماري هنا أمورٌ أُخرى زلّت قَدَماه فيها؛ يطول الكلام حولها جداً، وبخاصة في هذه المقدمة، وهو مَيْلُهُ إلى العمل بالحديث الضعيف في الأحكام أيضاً! ويزعم أنه كان في زاويته الصدِّيقية يلفت أنظار الطلبة إلى الأحاديث الضعيفة التي عمل بها الأئمة أو الجمهور وهي ضعيفة مع علمهم بضعفها.

فتأمل أيها القارىء إلى هذا المفتري على الأئمّة، كيف يُضَلِّلُ طلبتَه وقُرَّاءَه بمثل هذا الكلام المُضَلّل، فإنه يعلم أن عملهم بالحديث الضعيف يحتمل أن يكون لمطابقته لما يجوز الاستدلال به عنـد فِقْدانِهم الحـديثَ كالقياس مثلاً، أو نحوه ممّا يقول به بعضُهم، فكيف إذا كان معـه عندهم حـديثٌ ضعيفٌ؟! وقد ذكـر هو نفسُـه نحـو هـذا المعنى في رسـالتـه في «الاستمناء» (ص٣٥)، ومع الاحتمال يسقط الاستدلال، كما لا يخفى على ذوي العلم والكمال. كما تعلم أيضاً أن من المقرر عند علماء أصول الفقه والحديث أنه لا يُعمل به في الأحكام(١). وقد ذكر هذا هو نفسُه في الصفحة المذكورة، ولكنه عاد لينقض ذلك بقوله (ص٣٧): «وقولهم: الحديث لا يُعمل به في الأحكام هو مما خالف فيه العلماءُ قولَهم، ذلك أنهم استدلّوا في كتبهم بكثير من الأحاديث الضعيفة. . .»، إلى آخر ما قال، وبئسَ ما قال،

(١) انظر «المجموع» للإمام النووي (١/ ٥٩) فقد عزا ذلك للعلماء جميعاً دون استثناء.

فإنه يَتَّهم عُلماء الحديث والأصول جميعاً بأنهم يقولون بخلاف ما يفعلون! وتالله إن رأيتُ مثل هـذا الرجل بَهْتاً وافتراءً وقِلَّةَ حياءٍ، فلقد هانت عندي كلُّ افتراءاته عَلَيَّ؛ ـ التي سبق أن ذكرتُ بعضها ـ حين رأيت اتِّهامَه المذكور للعُلَماءِ دون أي استثناء، وما ذلك إلا لِيَتَّخِذَ فِعْلَهم ـ إنْ ثَبَتَ ـ حُجَّةً له فيما ذهب إليه من الجواز. والحقُّ والحقَّ أقول: هو الذي يفعل بخلاف ما يقول، فكثيراً ما يردُّ الحديث الذي عند خصمه بضعف إسناده كما فعل في حديث «صلاة بعمامة. . .» المُتَقَدّم، فإنه لم يعمل به مع أنه موافقٌ لقوله في العمل بالحديث الضعيف في الفضائل والأحكام، فهذا من الأدلّة الكثيرة على أنه يكيلُ بكيلين، ويلعبُ على الحبلين.

ومن تلك الأمورِ التي زَلَّ فيها الغُماريُّ المغمورُ قوله:

«والجمهورُ الذين أجازوا العمل بالضعيف في الفضائل ونحوها اقتدوا بصنيع الشارع حيث تجاوزَ في الفضائل ما لم يتجاوزْ في الفرائض والأحكام. وإليك أمثلةً من ذلك. . .».

ثم ساق سبعةً منها كلُّها تدورُ حول إباحتِهِ تعالى على لسان نبيِّه في النوافل ما لم يَبح لهم في الفرائض!

فأقول: هذا من تدليساتهِ ومُغالَطاتهِ الخبيثة، إذ إنَّ التجاوز الذي في هذه الأمثلة ونحوها لا يعني الاستحبابَ المقصودَ من قول القائلين بجواز العمل بالحديث الضعيف. . . لأنهم إنما يَعْنونَ الاستحبابَ، أي أنّ العمل به أفضلُ من تركه، وليس الأمرُ كذلك في الأمثلة التي أوّلها صلاة النافلة؛ من قعود مع القُدرة على القيام، فهذا جائزٌ وليس بمستحبّ، بل المستحبّ أن يُصلي قائماً، وكذلك القول في سائر أمثلته. فسقط كلامه بِرُمَّتِهِ.

ثم لو صحَّ كلامُه في الفضائل فما فائدته وهو يقول بما هو أكثر وأدهى

وأَمَرّ، وهو جوازُ العمل بالحديث الضعيف في الأحكام أيضاً؟!

لعلّه يُقدّم لِلْقُرَّاء مَدْرَكاً أيضاً لهذا القول لم يعرفه الأوّلون والآخِرون، كما فعل في الذي قبله مُتجاهلاً مَدْرَكَ العلماء الذين قالوا بعدم جواز العمل بالضعيف في الفضائلِ بله الأحكام، وهو أنّ الحديث الضعيف لا يُفيد إلاّ الظنّ المرجوح، والعمل بالظنّ المرجوح لا يجوزُ بأدلّة معروفة في الكتاب والسنة، بل ذلك من عمل المشركين الذين قال فيهم ربُّ العالمين: **﴿إِنْ يَتَّبِعُوْنَ إِلاَّ الظَّنَّ وما تَهْوَىٰ الأَنْفُسُ﴾**، **﴿إِنَّ الظَّنَّ لاَ يُغْنِي مِنَ الحَقِّ شَيْئاً﴾**، وهو أكذب الحديث، وقد نهى النبيُّ ﷺ عن العمل به في الحديث الصحيح: «إياكم والظنَّ فإنَّ الظنَّ أكذبُ الحديث». (انظر مقدمة «صفة صلاة النبي ﷺ»، و«صحيح الترغيب»، و «صحيح الجامع»، و«ضعيف الجامع»)، فإنَّ فيها بَسْطاً وافياً للموضوع.

فتجاوز المَغْمور كلَّ هذه الأدلّةِ وأعرض عنها إلى رأيه الفَجّ، وهو يعلم قول أهل العلم جميعاً: «لا اجتهادَ في مورد النصّ»، و«إذا ورد الأثر بَطَلَ النظر»، ولكنْ ما قيمةُ قولهم تجاه من ابتلي باتّباع الهوى، وقلب الحقائق ولم يَخْشَ الله تبارك وتعالى!؟ نسألُ الله السلامةَ.

ولقد قَفّ شعري - والله - من قوله: «اقْتَدوا بصنيع الشارع»! فإنَّ التشريع من أفعالِهِ تعالى الخاصة به، فليس لأحدٍ أن يصنعَ صُنْعَه، ويُشَرِّعَ للناس ما لم يشرعه **﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ ما لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾**؟! فهل يعني المغمورُ بقوله هذا: أنه يجوز لغيره تعالى أن يقتدي به وَيُشَرِّع للناس مثلَ تشريعه، أم أنّ الهوى أعمى قلبه فنطق بكلمةِ الكُفْر، وما قَدَرَ الله حقَّ قدرِهِ؟!

بقي شيءٌ واحدٌ مضى من كلامه لم نتعرّض له بِرَدٍّ، وهو قوله:

«ولتلك الأحاديث (يعني الضعيفةَ التي سكت عن بيانِ ضعفها) ما يُؤَيِّدُها من القرآن والسنة»!

هذه مجرّد دعوى، يستطيعُها البَطَلَة، ولا يعجزُ عنها أصغر الطَّلَبة، ولو كانوا من المُتَخَرِّجين من الزاوية(!) فلا تستحقّ الردّ ولو بكلمة.

وبهذا ينتهي رَدّي على جوابه عن نقدي الأول إياه، فلننقل إلى القُرّاء جوابَه عن نقدي الثاني له، وهو اعتمادُه على تحسين الترمذي مع تساهلهِ فيه. فقد قال:

٢ ـ «لم أَعْتمد على تحسين الترمذي في تلك الرسالة إلا مرّةً أو مَرَّتَيْنِ على الأكثر، ولم يكن تقليداً بل إقرارٌ له لأنه صوابٌ».

أقول: هذا كسابقهِ مُجَرّد دعوى، فهي مردودةٌ، ولو كان صادقاً لسَارَعَ إلى الدفاع عن نفسه بالدليلِ والحُجَّة، فإنه في موضعِ التُّهمةِ، فلماذا لا يدفعُها عن نفسه إنْ كان قادراً عليها؟! وذلك بأن يأتي بحديثٍ من الأحاديث التي أشارَ إليها ويُبَيِّن وجه الصواب في تحسينه. ومن المؤسف أن رسالة «بداية السول» بتعليقه ليست الآن في متناول يدي، لنؤكّد للقُرَّاء أنه غيرُ صادقٍ فيما يَدّعيه، بمثال ننقلُه منها، ولكنْ من الممكن التمثيل بحديث عرض مفاتح كنوز الأرض على النبي ﷺ واختياره أن يكون نبياً، وفيه أنه قال: «أجوعُ يوماً وأشبعُ يوماً...» الحديث، فإنه في الرسالة (الفقرة **٢٩** ـ بتحقيقي)، وهو مما حسّنه الترمذي، وقد بيّنت في تعليقي عليها أنّ إسناد الترمذي وأحمد وغيرهما ضعيفٌ جداً، وذكرت له بعض الشواهد، لكن ليس فيها ذكر الجوع والشبع، وانتهيتُ فيه إلى أن هذه الزيادة منكرة، فإن كان هذا الحديثُ مما عناه الغُماري في جوابه المتقدم، وإلا فهو قد اعتمد على الترمذي في تحسينه إياه في كتاب آخرَ له، وهو الذي سماه «الكنز الثمين»

(رقم ٢١٤٩)، وقد زعم في مقدّمته أنه ليس فيه أحاديثُ ضعيفةٌ، كما تقدّم، فهو دليلٌ واضحٌ على صحّة ما نَسبتُه إليه من اعتمادهِ على تحسين الترمذي المعروف تساهله فيه عند النُّقّاد.

ثم سَوّد الغُماري نصفَ صفحة من رسالته يردّ فيها على قول الذهبي:

«لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي»، بكلام نقله عن الحافظ العراقي استخلص منه أنّ ما اعتبره الذهبي تساهُلاً منه هو في الحقيقة اختلافٌ في الاجتهاد! ثم ختم الغُماري ذلك بقوله:

«نعم قد تَعَقّبته في تحسينه أو تصحيحه في كثير من مؤلَّفاتي وتعليقاتي»!

قلت: تساهُل الترمذي إنكارُه مكابرةٌ لشهرته عند العلماء، وقد تتبعت أحاديث «سننه» حديثاً حديثاً، فكان الضعيفُ منها نحو ألف حديث، أي قريباً من خُمس مجموعها، ليس منها ما قَوَّيْتُه لمُتابعٍ أو شاهد، ومع ذلك فإنه يَكْفينا منك الآن اعترافُك بتعقُّبك إياه، فإنه يعني أنه كان مخطئاً عندك، وحينئذٍ فلا فرق بين تسميته متساهلاً أو مجتهداً، لأنّ التساهل من مثله لا يكون إلّا عن اجتهاد، وليس عن هوىً أو غرضٍ! وكذلك يُقال في المتشددين منهم، ومن أجل ذلك، فانتقادي إيّاك لا يزال قائماً، وبخاصة أنه كان فيه ما نصُّه:

«فلا ينبغي للعارف بهذا العلم الشريف أن يسكتَ عن تحسينه، بل لا بُدّ له من التصريح بتأييده أو نقده حسب واقع إسناده...» إلخ.

وأقولُ الآنَ: لماذا سَكَتَّ عن تلك الأحاديث، ولم تُبَيِّن رأيَك فيها ما دام أنك تعقَّبته في غيرها، وأَدَرْتَ الموضوعَ إلى ما لا فائدة فيه من الردّ على

الذهبي؟! فهلاّ جَعلته على ما جاء في رسالة «رفع اليدين في الدعـاء بعد الصلاة» للشيخ محمدبن مقبول الأهدل، وقد وَضَعْتَ لها مُقَدِّمـةً في ستّ صفحات مُؤَيِّداً فيها ما ذهب إليه من مشروعية الرفع المذكور، وكتبتَ عليها بعض التعليقات، وليس فيها حديثٌ واحدٌ ثابتٌ ـ ولا أقول: صحيحٌ ـ بل فيه مثل ذاك الحديث الواهي: «ما من عبدٍ يبسطُ كفَّيْهِ في دُبُر كُلِّ صلاة. . .»، وسكتَ عنه الغُماري؛ لسبب لا يخفى على القارىء، وفيه رجلٌ اتّهمه الإمامُ أحمدُ وغيره، كما بيّنته في «الضعيفة» (٥٧٠١)، فقد جاء في هذه الرسالة (ص١٣١) ما نصه:

«وقال الحافظ ابن حجر في نكته على ابن الصلاح:

إنّ الترمذي حسَّن أحاديثَ فيها ضُعفاءُ، وفيها من رواية المدلِّسين، ومن كَثُرَ غَلَطُهُ، وغير ذلك، فكيف يُعمل بتحسينه وهو بهذه الصفة؟!»(١).

هذا كلامُه، فلماذا لم تُعَلِّق عليه، وهو أحقّ بالتعليق لو كنت منصفاً لا تكيل بكيلين، ولا تزن بميزانين؟!

٣ ـ وأما نقدي الثالث إياه، وهو: «إهماله تخريج بعض الأحاديث. . . وبعضها في (الصحيحين). . .»، فلم يتعرّض له بجواب. فهو اعترافٌ منه ضِمْنِيٌّ بأنه حقّ، ولكن أليس كان أشرفَ له أن يُصَرِّح بذلك؟! بلى، لو أنه كان منصفاً، أليس هذا وما قبلَه وما يأتي بعده من الأدلّة القاطعة على أنك أنت المتصف بكل تلك التُّهَم الخبيثةِ التي رميتَني بها، ومنها ما ختمتَ به كُتَيِّبَك، بقولك:

«أمّا الإنصافُ وعفّةُ اللسانِ فَيَسْمَعُ عنهما ولا يحسّهما من نفسِه»! فالله حسيبُك، وهو يتولّى الصالحين، ويُدافع عن الذين آمنوا.

(١) وانظر «مرقاة المفاتيح» للشيخ القارىء (٢١/١).

٤ ـ وأمّا نقدي الرابع إياه المصدّر بأنه يعزو الحديث لغير المشاهير. . . وذكرت على سبيل المثال حديثين:

الأول: «أنا سيّد ولد آدم ولا فخر»، عزاه هو لابن أبي عاصم في «الأدب»، وسكت عنه، ومع أن كتاب «الأدب» هذا غير مطبوع فقد أحال عليه، وأعرض عن عزوه للترمذيّ وكتابهِ مع كونه أشْهَرَ، فهو مطبوعٌ وكذلك ابن حِبّان، ولا يجوزُ مثل هذا العزو مع وجود من هو أَوْلَى به عند أهل العلم، وبخاصة أن الترمذي حسنه!

الآخر: حديث السِّدرة عزاه للنسائي وابن أبي حاتم، وهو في «الصحيحين»!

هذا خلاصة نقدي إياه، فليتأمّل القارىء جوابه الآتي عليه يتبين له علمُ الرجلِ وخُلُقُهُ! قال بعد أن اختصر نقدي إياه في الحديث الآخر:

«وأقول: هذا التعقُّب غفلةٌ منه كبيرة، ذلك أن مؤلِّف الرسالة قال في الخصلة الأولى: إنه ساد الكُلّ، فقال: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر»، فعزوت الحديث لمن رواه بهذا اللفظ. . ولم أخالف القاعدة في العزو. لكنّ الألباني غفل وذهل».

هذا آخر كلامه، وما لم أذكره مُشيراً إليه بالنقطتين لا علاقة له مُطْلَقاً بجوابه، مع أنه كما قيل: أسمعُ جَعْجَعَةً ولا أرى **طِحْناً**، وإلّا فما معنى قوله: فعزوتُ الحديث لمن رواه بهذا اللفظ، فهذا وحده يدل على أن الرجل لا **يخشى الله**، ولا يستحي من عباد الله، لأنّ قولَه هذا مع كونه لا يخفى على القراء، لأنه إعادةٌ للنقطةِ التي هي موضع انتقادي عليه، لأنّي سأقول له مرة أخرى: لماذا عزوته لابن أبي عاصم، ولم تعزه لمن هو أولى بالعزو منه

كالترمذي وابن حبان؟ فهذا هو وجهُ المخالفة يا من تستغفلُ الناس وتتّهمهم بما فيك.

وأما الحديث الثاني فلم يتعرّض له بجواب على الإطلاق. فهذا مع ما فيه من الاعتراف الضِّمني بأن الرجل حَوّاش قَمّاش لا تحقيقَ عنده، فهو أشرفُ له وأسترُ من جوابه عن الحديث الأول، لما فيه من الزَّوَغانِ والمجادَلةِ بالباطل. والله المستعانُ.

٥ ـ وأمّا نقدي الخامس إياه، فقد اعترف أيضاً بصوابه في الحديث الأول. ولكنْ بصورةٍ لا تُشَرِّفه وتليقُ بطريقته! وذلك من ناحيتين:

الأولى: أنه جرى في أجوبته السابقة أن يبدأ بقوله: «قال الألباني أولاً...»، «قال الألباني ثانياً...»، «قال الألباني رابعاً...» ولم يقل: قال الألباني ثالثاً. تَهرُّباً وتكبُّراً أن يعترف بالحق كما سبق. فلما جاء إلى جوابه عن هذا النقد لم يقل أيضاً: قال الألباني خامساً، لكي يُغَطِّي اعترافه الصريحَ بخطئه أنه بسبب نقد الألباني وإرشاده، فقال عَقِبَ جوابـِهِ السابق المُنتهي بقوله الذي هو أسوأُ منه: «غفل وذهل»:

«وقولي في حديث ابن مسعود: «الخَلْق عيال الله» سندهُ جيّدٌ، سهو لا أدري كيف حصل لي؟ بل أوقعني فيه صنيعُ الحافظ السخاوي»!

فأقول: لو أن غيرك قال: «لا أدري» لم أستجز لنفسي أن أقول له:

إنْ كُنْتَ لَا تَدْرِي فتلكَ مُصيبةٌ أَوْ كُنْتَ تَدْري فَالمُصِيبةُ أعظمُ!

وإنما أقول لك بصراحة: إذا كنتَ صادقاً في قولك هذا، ولم يكن من دسائسك وأهوائك، فإنّك قد أُتيت من مخالفتك لقول أئمة الحديث: «قَمِّش ثم فَتِّش»، فأنتَ قَمَّاش حَوَّاش، تركن في الغالبِ إلى التقليدِ؛ الذي ترمي به غَيْرَك، وأنتَ فيه غريقٌ! ولولا ذاك لَمَا وقع منك هذا الخطأُ الفاحشُ الذي

يترفَّعُ عنه المبتدىءُ في هذا العلم الشريف، فإنك لمّا رأيتَ السخاويَّ خَرَّجَ الحديث من رواية ابن مسعود وأنس وغيرهما، وسَكَتَ عن إسناد ابن مسعود وأعَلَّ غيره، وختم بحثه بقوله: «وبعضُها يُؤكِّد بعضاً»، توهّمتَ من ذلك كلِّه ما دفعك إلى الوقوع في الخطأ، فلو أنك فَتَّشت عن إسناد ابن مسعود لوجدت فيه ذاك المتروك «موسى بن(١) عُمَير أبوهارون القُرَشي».

تلك هي الناحيةُ الأُولى.

وأما الناحيةُ الأخرى: فهي دِفاعُه عن نفسه بالباطل، وحملُه مسؤولية خطئه على الحافظ السخاوي كما سبق، وهذا من جَنَفهِ وظُلمه الذي لا يكادُ ينجو منه حتى الموتى، ولا من تزويره، فإنّ السخاوي لم يُجَوّد إسناده، كل ما في الأمر أنه سكت عنه، وهذا وإنْ كان منه غير جيد، فهل يفهم منه أحدٌ مهما كان غريقاً في الجهل: أنه جَوَّدَ إسناده كما يزعم الغُماري؟!

هذا وقد خَرَّجْتُ الحديث فيما يأتي برقم (٣٥٩٠) وتكلَّمتُ على طُرُقهِ، وأشرت إلى أنه إنما يثبت منه بلفظ: «خير الناس أنفعُهم للناس».

وأما الحديث الآخر: «أنا سيّد ولد آدم، وعليّ سيّد العرب». وهو الذي كنتُ انتقدتُ عليه قولَه فيه: «حديث ضعيف خلافاً لقول الذهبي: إنه موضوع»، ومخالفتَه إيّاه، وبيّنت له هناك أن الحافظ العسقلاني قد أقرّه على وضعه! لأنّ مدار الحديث عند الحاكم الذي عزاه الغُماري إليه - على وضّاعَين معروفَين.

فقد كابر الغُماري أيضاً فيه كما سترى، فإنه قال ما خلاصته:

---

(١) سقط من الأصل المطبوع «موسى بن» فليتنبه.

«وقول الذهبي: موضوع، غلوّ غير مقبول لأنّه وَرَدَ عن غير الوضّاعين».

ثم ذكر له طريقين آخرين:

أحدهما: عن أنس مرفوعاً. قال الهيثمي: «فيه خاقان بن عبدالله ابن الأهتم ضعّفه أبو داود». وذكره ابن أبي حاتم ولم يجرحه.

والآخر: عن عائشة أيضاً مرفوعاً به. رواه الحاكم وقال:

«صحيح الإسناد، وفيه عمر بن الحسن الراسبي، وأرجو أنه صدوق، ولولا ذلك لحكمتُ بصحّته على شرط الشيخين».

قال الغُماري عقبه من عند نفسه:

«قلت: إسنادُ الحديث نظيفٌ ليس فيه كذّابٌ ولا متّهم، والراسبي ذكره ابن أبي حاتم برواية محمدبن موسى الجُرَشي عنه، ولم يجرحه بشيء. وبمقتضى القاعدة المقررة يكون تعديلُ الحاكم مقبولاً، لكنّ الذهبي تعقّب قولَ الحاكم: أرجو أنه صدوقٌ، فقال: أظنّ أنه هو الذي وضعه. وهو تعنّتٌ شديدٌ وقولٌ بالظنّ، والظنّ أكذبِ الحديث. والعجب من الحافظ كيف وافق الذهبيَّ على هذا الحكم المتعنِّت، وغفل عما تقتضيه القاعدةُ في هذا المقام؟! فالحديثُ بهذين الطريقينِ: طريقِ أنسٍ وطريقِ عائشة، لا يَبعُدُ أن يكون من قبيل الحَسَنِ لغيره».

والجواب وبالله التوفيق على وجهين: مجمل ومفصل:

أما المجمل، فلا نُسَلِّم حُسْنَه بمجموع الطريقين، لأنَّ في طريق عائشة راوياً واهياً شديد الضعف توهّمه الغُماري ثقةً، أو تجاهله كما سيأتي بيانه في (المفصل).

وأمّا الضعف من حيثُ إسنادهُ فليس البحثُ الآن فيه، والغُماري نَصَبَ الخلاف فيه؛ بَيْنه وبين الحافظ الذهبي والعسقلاني؛ لغايةٍ في نفسه، وليس كذلك، وإنما هو في متنهِ لقولهما بِبُطْلانهِ، مع تصريحهما بـأنَّ فيه من لا يُعرف كما يأتي، وذلك يعني أنه ضعيفُ السند، ولا منافاةَ بينهما كما لا يخفى على العارفِ بهذا العلم، ويأتي بيانُه قريباً إن شاء الله تعالى.

وأما الجواب المفصل فهو من وجوه:

١ ـ تعليلُه لردّ حكم الذهبي على الحديث بالوضع بقوله:

«لأنّه وَرَدَ عن غير الوضّاعَين».

فهو مرفوضٌ من أصله، وهو بذلك يُوهم القراء أنّ الحديث لا يكون موضوعاً إلا إذا كان فيه وضّاعٌ، وهذا خلافُ ما صرّح به العلماءُ في أصول علم الحديث وفروعه، فكم من حديثٍ حكموا عليه بوضعه أو بُطلانه، وليس في إسنادهِ وضّاعٌ أو كذّابٌ، وفي هذه السلسلةِ عشراتُ الأمثلةِ على ذلك، وقد جاء في «اختصار علوم الحديث» لابن كثير:

«يُعرف الموضوع بأمور كثيرة.. ومن ذلك ركاكة ألفاظه، وفساد معناه، أو مجازفة فاحشة، أو مخالفته لما ثبت في الكتاب والسنة الصحيحة».

والغُماري يعرف هذا جيداً، لأنه مما لا يخفى على صِغَار الطلبة، ولكنه يتجاهلُ الحقائقَ لِيَصْدُقَ عليه ما يتّهمُ به غيرَه، المرّة بعد المرّة، انظر مثلاً كتيّبه الآخر: «إتقان الصنعة» (ص٤٧)، وكتب «الأحاديث الموضوعة»، كلّها قائمة على هذا، فما من كتاب منها إلاّ وفيه أحاديثُ موضوعةٌ بأسانيدَ ضعيفةٍ، لأنّ الوضع جاء من داخل المتن الدالّ على بطلانه، وعلى هذا

حكمتُ أنا على حديث «نِعْمَ المذكّر السّبحة»، الذي يصرّ الغُماري وبعض تلامذته على أنه ضعيف فقط، غير ملتفتٍ إلى معناه الدالّ على بطلانه كما كنتُ بيّنتُه فيما مضى برقم (٨٣)، وما ذلك إلاّ محافظةً منه على وسائل التَّمشْيُخ (!) وجَلْبِ المُريدين السُّذَّج الذين يغترّون بالمظاهر، وَلأَمْرٍ ما قال الغُماري هذا في رسالته السابقة (ص٤٨):

«وتعليقُ السّبحة في العنق ليس فيه شيءٌ، وهو نظير وضع الكاتب القلم على أذنه»!!

ثم ذكر حديث: «ضَعِ القلمَ على أُذُنك فإنه أذكر للمُملي».

وقال:

«رواه الترمذي بإسناد ضعيف»!

وهو يعلم أن فيه عنبسة بن عبدالرحمن الأموي؛ قال أبو حاتم:

«كان يضع الحديث».

وله طرقٌ أُخرى تدور أيضاً على وضّاعين وكذّابين كما تراه مفصلاً في المجلد الثاني من هذه السلسلة، رقم (٨٦١ ـ ٨٦٢).

من أجل ذلك لم يَسَعْ أخاه الشيخ أحمد الغُماري إلا أن يورد هذا الحديث في كتابه «المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير» من رواية الترمذي وغيره (ص ١٨ و ٦٥ ـ ٦٦) وقال:

«وهذا من وضع العجم، وقال ابنُ الجوزي: إنه موضوع».

فهل خفي هذا على الغُماري الصغير، أم تعمّد مخالفة أخيه الأكبر لمجرد أنه اتّفق مع الألباني في الحكم على الحديث بالوضع، أم هو الدَّوَرَان وراء المصلحة مهما كانت المخالفة للعلم والعلماء، والعياذ بالله تعالى؟!

ومن ٱلأمثلة على الحديث الموضوع متناً بشهادة مَنْ لا يستطيع الغُماريُّ أن يصفه بـ(المبتدع) وهو أخوه السابقُ الذكر، فقد قال في حديث: «اجعلوا أئمتكم خياركم. . .» (ص١٠).

«قلت: إسنادُهُ مُظلمٌ كما قالوا، ومتنُه موضوعٌ». وانظر هذه السلسلة (١٨٢٢ - ١٨٢٣).

وأقربُ مثال لما نحن فيه قولُه في حديث: «تختَّموا بالعقيق فإنه ينفي الفقر» (ص٣٦):

«قلت: فيه الحسينُ بن إبراهيم البَابي، **قال الذهبي: لا يُدْرى [من هو]، فلعلّ الحديث مِن وضعه. . .»**. وانظر الحديث برقم (٢٢٧).

وهذا البابي كما ترى مجهولٌ، ومع ذلك حكم عليه الغُماري الكبير بالوضع، وقد قال الذهبي في حديث السيادةِ في راويه المجهول مثل هذا القول وأقوى منه كما يأتي، ومع ذلك زاغ عنه الغُماري الصغير. والله المستعان. وبذلك يسقط تعليلُه المذكورُ، ويتبيّن لكل ذي عينين أن الغُماري هذا لا يُراعي في كلامه على الحديث قواعدَ العُلَماء، وإنما يتكلّم عليه حسبما يُوحي إليه هواه!

٢ - قوله في حديث عائشة: إسنادهُ نظيفٌ، ليس فيه كذاب ولا متهم.

فأقول: هذه الدعوى كاذبةٌ، حَمَلَكَ عليها جمودُك على قول الحاكم ومن بعده بأنّ فيه ذاك الراسبي، فاستلزمت منه أنه ليس فيه علة أخرى هي أقوى من الراسبي، فإنّ الحاكم أخرجه (٣/ ١٢٤) من طريق محمد بن معاذ عنه. وابن معاذ هذا لا أستبعد عنك أن تتوهّم أنه العنبري الثقة - إن كنت رجعت إلى «المستدرك» فوقعت عيناك عليه! - وإنما هو الشعراني أبو بكر

النُّهاوَندي كما حققته وبسطت القول عليه فيما سيأتي في المجلد الثاني عشر رقم (٥٦٧٨) وقد قال فيه الذهبي والعسقلاني:

« واهٍ » .

أي شديد الضعف، فهو في حكم المتهم، وبذلك يسقط ما ادّعاه الغُماري من النظافة!

٣ ـ قوله: والراسبي ذكره ابن أبي حاتم.. ولم يجرحه بشيء.

فأقول: نعم لم يجرحه، ولم يوثقه أيضاً، فكان ماذا؟ غاية ما يمكن أن يُقال فيه: إنه سكت عنه، وهو ما يسكت عن أحد إلا لأنه لم يتبين له حاله، كما ذكر ذلك ابنُ أبي حاتم نفسُه في مقدمة كتابه. على أن الراوي عنه محمدبن موسى الجُرَشي مجروحٌ لا يُحْتَجُّ به عنده كما يفيده قوله في ترجمته (٤/١/٨٤):

«شيخ»! (انظر باب بيان درجات رواة الآثار) منه.

قلت: فما قيمةُ الراسبي إذا لم يعرفه ابنُ أبي حاتم إلّا من رواية الجُرَشي الذي لا يُحتج به؟! ولذلك قال الذهبيُّ والعسقلانيُّ في الراسبي هذا:

«لا يُعرف، وأتى بخبر باطل، متنُه: علي سيد العرب».

فأقول: قابِلْ قولَهما هذا بقولهما المتقدم في حديث التختُّم بالعقيق الذي احتجَّ به الغُماري الكبير على وضعه، تتبيّن وتتأكّد من بُطلان إنكار الغُماري الصغير عليهما كما يأتي.

٤ ـ قوله: «وبمقتضى القاعدة المُقرّرة يكون تعديل الحاكم له مقبولاً... إلخ».

فأقول: تـأمّل أيهـا القارىء كيف يُعَمّي الأمـر على القراء، فَيُـطلق القاعدة ولا يُبَيِّنها، تدليساً عليهم، وإيهاماً لهم بأنّه متمسِّكٌ بالقاعدة المقررة في علم المصطلح، وينسب الحافظ الذهبي إلى التعنُّت ويُلحق به الحافظ العسقلاني في الغفلة!! ولا يشكّ أحدٌ أنهما أعلم منه وأتقى، وأبعد عن اتِّباع الهوى الذي ابْتُلي به هذا الغُماري المسكين في كثير من كتاباته وبخاصة ما كان منها في انتقاده للآخرين. وبيان ذلك هنا من وجهين:

الأول: أنّ الحاكم لم يجزم بأنّ الراسبيَّ هذا صدوق، وإنما قال: أرجو. وفرقٌ واضحٌ بين الأمرين.

والآخر: هَبْ أنه جزم بأنه صدوق، فما قيمة قوله وهو معروف عند العلماء بأنه من المتساهلين(١)، ولا سيما إذا لم يَعْتَدّ بقولِهِ الحُفَّاظُ الذين جاؤوا من بعده واستدركوا عليه كالذهبي وغيره، وقد ذكر اللكنويُّ رحمه الله في «الأجوبة» (١٦١): أنه إذا تعارض قولُ الحاكم مع الذهبي، رُجِّح قول الذهبي، لأن الأول متساهلٌ والثاني غير متساهـل. فالحـديث الذي حكم الحاكم بكونه صحيح الإسناد. وحكم الذهبيُّ بكونه ضعيفَ الإسناد؛ يُرَجَّحُ فيه قولُ الـذهبي على قول الحـاكم، وكم من حديثٍ حكم عليـه الحاكمُ بالصحة وتعقّبه الذهبي بكونه ضعيفاً أو موضوعاً. . . إلى آخر كلامه رحمه الله تعالى.

وأقول: هذا إذا كان الذهبيُّ وحده مخالِفاً للحاكم، فكيف إذا كان معه الحافظُ ابن حجر كما هو الشأنُ هنا. فسقط بذلك تشبُّثُ الغُماري بالحاكم.

فإن قيل: ما هي القاعدةُ المُقَرَّرَةُ التي اعتمد عليها الغُماري في رده

---

(١) انظر «الأجوبة الفاضلة» لأبي الحسنات اللكنوي (ص٨٠ـ ٨٦).

على الذهبي والعسقلاني ولم يبينها؟

فأقول: هي قولُ ابن الصلاحِ وغيره أنه يكفي الواحدُ في التعديل على الصحيح. وقد عرفتَ مما سبق أنها ليسَتْ على إطلاقها، وأنّ المقصود بها من لم يكن معروفاً بالتساهُل في التوثيق والتصحيح كالحاكم وابن حبان ونحوهما، وهذا مما لا يخفى على الغُماري، ولكنه يُجادل بالباطل وينساق لهواه. نسأل الله السلامة.

٥ ـ قوله: فالحديث بهٰذينِ الطريقينِ. . . لا يبعدُ أن يكون من قبيل الحَسَن لغيره.

فأقول: كلا، وذلك لوجهين:

الأول: أنّ فيه ذلك الواهيَ محمدبن مُعاذ كما سبق بيانه في الفقرة (٢)، ومثله لا يفيد في المتابعات والشواهد كما هو مقرّر في علم المصطلح.

والآخر: أنَّ البحثَ في مَتْن الحديث كما تقدّم في الجواب المجمل، فلا فائدة من محاولتك لإخراج سند الحديث من الضعف، ومتنُه باطلٌ بشهادة الحافظين الذهبي والعسقلاني، وهما المرجعُ في مثل هذا الأمر دونَك، وما أحسنَ ما قيل في مثل هذه المناسبة:

وابنُ اللَّبونِ إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ لم يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القَنَاعيسِ

فإن قيلَ: فما وجهُ بُطلانِ هذا الحديث متناً؟

فأقول مخالفتُه للسنّة الصحيحة الثابتة من طرق عن ابن عمر رضي الله عنه في «صحيح البخاري» وغيره، وهي مُخَرّجة في «ظلال الجنة» (رقم ١١٩٠ ـ ١١٩٨)، بل قد صح ذلك عن علي نفسه رضي الله عنه، فروى البخاري بسنده الصحيح عن محمدبن الحنفية قال:

قلت لأبي: أيّ الناس خيرٌ بعد رسول الله ﷺ؟ قال: أبوبكر. قال: قلت: ثم من؟ قال: ثم عمر.. الحديث. ورواه أبو داود وابن ماجه وأحمد وغيرهم من طرق عنه، وهو مُخَرَّجٌ في «ظلال الجنة» (١٢٠٠ـ ١٢٠٨). وروى (١١٦٦) بسند حسن عن عمر قال لأبي بكر: لا بل نبايعك، وأنت سيدنا وخيرنا وأحبنا إلى رسول الله ﷺ. وقد جاء في «الصحيحين» مرفوعاً أن أبابكر كان أحبَّ الرجال إلى النبي ﷺ، فكيف يُعْقَلُ بعد هذه النصوص القاطعة بأفضلية أبي بكر رضي الله عنه أن يُقال: «وعلي سيّد العرب»، وقد تقدّم أنّ من علامات الحديث الموضوع أن يُخالف السنّة الصحيحة، فهي عُمدة الذهبي والعسقلاني في قولهما ببطلان الحديث.

ولقد كنتُ أوردت معنى ما تقدم من السنة في رَدّي على الغُماري في مقدمة «البداية»، وأشرت إلى نِسْبتهِ إلى التشيُّع، بسبب تحمُّسه لهذا الحديث الباطل، وذكرتُ أنه من وضع الشِّيعةِ. ثم تأكدتُ من ذلك حين رأيته يرد على الحافظَين وَيَسْتعلي عليهما، وينسبهما إلى الغفلة كما تقدم، ولا يتبرّأ من التشيع الذي رُمي به، بل إنه زاد على ذلك ـ ضِغْثاً على إبّالة ـ فسوّد ثلاث صفحاتٍ في الطعن على أهل السنّة وأئمة الحديث كابن تيميّة والذهبيّ، فيرميهما بالنّصب، وإنكار فضائل علي رضي الله عنه، ويُصرح بأن كثيراً من أهل السنة انخدعوا بالنواصب! فردّوا أحاديثَ كثيرةً في فضل علي رضي الله عنه، ومنها هذا الحديثُ بزعمه فيتأوله بقوله: «فمعنى قوله عليه الصلاة والسلام: «علي سيّد العرب» أنه ذو الشرف والمجد فيهم، لأنّه من أهل البيت. . . إلخ».

فأقول: أَثْبتِ العرشَ ثم انقُشْ، فإنّ التأويل فرعُ التصحيح كما هو معروفٌ عند العلماء، والحديثُ ضعيفُ الإسنادِ كما سبق تحقيقهُ، فهو لا

يستحقّ التأويل.

على أنّ سياق الحديث يبطله، فإن قوله ﷺ: «أنا سيد ولد آدم» صريح في تفضيله ﷺ على جميع ولد آدم، وهو الذي فهمه العلماء ومنهم العزّ بن عبدالسلام في رسالته «بداية السُّول» كما سيأتي بيانه تحت الحديث رقم (٥٦٧٨)، فلو صحّت زيادة «وعلي سيّد العرب» دلّت أيضاً على تفضيله بعده ﷺ على العرب جميعاً، وهذا باطلٌ بشهادةِ الصحابة كما تقدّم، ومنهم عليٌّ نفسه، رضي الله عنهم أجمعين.

ومثلُ هذه الزيادةِ في البُطلان والمخالفة حديث:

«كان أحبَّ النساء إلى رسول الله ﷺ فاطمة، ومن الرجال علي».

وسيأتي في هذا المجلد إن شاء الله تعالى برقم (١١٢٤) مع تخريجه والكشف عن علّته، وَوَهْم من وَهِمَ فيه، وذكر بعض الأحاديث الصحيحة الدالّة على بُطلانه.

وبعد، فإنّ مجال الردّ على الغُماري والكشف عن أوهامه وتدليساته على القراء، وضلالاته وافتراءاته وإثارته للفتن التي شاركه في بعضها ذاك الخزرجيُّ ـ مجالٌ واسعٌ جداً، وفيما سبق من البيان كفايةٌ لكل منصفٍ راغبٍ في الهداية، وإنّي مع ذلك أرجو لهما أن يتراجعا عمّا رمونا به من البَهت والافتراء، فإنْ لم يفعلا فإنّي داعٍ بما ثبت عن رسول الله ﷺ:

«اللهمّ مَتِّعنا بأسماعنا وأَبصارنا وقوّتنا ما أحييتنا، واجعله الوارث منا، واجعل ثَأْرَنا على من ظلمنا، وانصرنا على من عادانا، ولا تجعل مُصيبتنا في ديننا، ولا تجعلِ الدنيا أكبَر هَمِّنا، ولا مبلغَ علمِنا، ولا تُسَلّط علينا من لا يرحمُنا».

وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

وصلى الله على محمد النبيّ الأميّ وعلى آله وصحبه وسلم.

عمّان **٢٥** محرم سنة **١٤٠٧هـ**

وكتب

محمد ناصر الدين الألباني

أبو عبد الرحمن

المقدمة :

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله ، نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضلَّ له ، ومن يُضْلِلْ فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿يا أيُّها الذينَ آمنوا اتَّقوا الله حقَّ تُقاتِهِ . ولا تَموتُنَّ إلا وأنْتُم مُسْلِمونَ﴾ .

﴿يـا أيُّهـا الناسُ اتَّقوا ربَّكُمُ الذي خَلَقَكُم مِن نفسٍ واحدةٍ، وخَلَقَ منها زَوْجَها وبثَّ منهُما رِجالاً كَثيراً ونِساء ، واتَّقوا الله الذي تَساءَلون بهِ والأرحامَ إنَّ الله كان عليكُم رَقيباً﴾ .

﴿يـا أيُّهـا الـذينَ آمنوا اتَّقوا الله وقولوا قَوْلاً سَديداً . يُصْلِحْ لكُم أعمالَكُم ويَغْفِرْ لكم ذُنوبَكُم ومَن يُطِعِ الله ورَسولَهُ فقدْ فازَ فَوْزاً عَظيماً﴾[1] .

---

(١) هذه خطبـة الحـاجـة التي كان رسول الله ﷺ يعلِّمها أصحابه أن يقولوها بين يدي كلامهم في أمور دينهم ، سواء كان في خطبة نكاح ، أو جمعة ، أو عيد ، أو محاضرة ، ولي فيها رسالة مطبوعة مراراً ، وهذه الخطبـة مع الأسف مهجـورة من أكثـر الخطبـاء والمـدرسين ، وإن كُنا بدأنا نشعر بعد نشر الرسالة بسنين أن كثـيراً من الخطبـاء ، وبخـاصـة السلفيـين منهم ، قد تبنـوهـا ، وبـذلك أحيوا سنة أماتها من لا يهتم بإحياء السنن ، وإماتة البدع ، جزاهم الله خيراً .

وبهذه المناسبة أقول :

إن من أسوأ التعليقات التي وقفت عليها في هذه الآونة الأخيرة ، والتي تدل على أن كاتبها لم يُؤت من الحكمـة شيئـاً مذكـوراً ، ما طبعه المدعو شرف حجازي المصري على كتابي «صحيح الكلم الطيب» ؛ الذي سرقه وطبعه بتعليقات أضافها من عنده ، كان منها قوله (ص٨٥) ناقلاً عن النووي :

«هذه الخطبة سنة ، لو لم يأت بشيء منها ؛ صح النكاح باتفاق العلماء» . =

أما بعد؛ فإليكم أيها القراء الكرام! المجلد الرابع من «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة»، وفيه أنواع جديدة من الأحاديث الواهية، التي يجب على كل مسلم ـ وبخاصة أهل العلم وطلابه ـ أن يكون على حذر منها؛ لكي لا يقول على النبي ﷺ ما لم يعلم أنه قاله، فيقع ـ لا سمح الله ـ في وعيد قوله ﷺ:

«من قال علي ما لم أقل؛ فليتبوأ مقعده من النار»، نعوذ بالله تعالى من النار، ومن كل أسبابها.

ولقد يسر الله عزَّ وجل ـ وله الفضل والمنة ـ أن لا يتأخر عن سابقه صدوراً إلا قليلاً، فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات حمداً كثيراً.

وكانت مقدمة المجلد السابق عامرة ـ بفضل الله ـ بالبحوث العلمية، والردود الفقهية والحديثية، على بعض الحاقدين والحاسدين من الصوفية والطرقية، الذين يتهمون الأبرياء بما ليس فيهم، من أولئك الشيخ عبد الله الغُماري المغربي، الذي غَمِر صدرُهُ، وعمي بالهوى قلبُه، فطعن في جماهير المسلمين من أهل السنة سلفاً وخلفاً، واتهمهم بمخالفة سنة النبي ﷺ وحديثه، وأثنى خيراً بكل صراحة على الشيعة انتصاراً لبدعته، (المقدمة ص٩ ـ ١٢).

وصحح مع ذلك كله بغير علم بعض الأحاديث الضعيفة والباطلة، ورمى الحافظَيْنِ الجليلين الذهبي والعسقلاني بالتعنت الشديد، لأنهما أبطلا

= أقول: فإن مثل هذا التعليق إنما يحسُن ذكره في سُنة معروفة؛ يُخشى من مواظبة الناس عليها أن يقعوا في الغلو فيها، وليس في سنة كهذه الخطبة التي لا يعرفها أكثر الخاصة، فضلاً عن العامة، حتى كادت أن تصبح نسياً منسياً، حتى عند بعض الناشرين الذين يدَّعون السلفية عقيدة أو تجارة (الله أعلم بما في نفوسهم)، وقد بينت شيئاً من هذا في مقدمتي للطبعة الثامنة من الكتاب المذكور: «صحيح الكلم الطيب»، وقد صدر حديثاً والحمد لله في طبعة أنيقة مزيدة منقحة. والله ولي التوفيق.

حديثاً من تلك الأحاديث التي صححها هو تكلفاً وتشيعاً! وقد نبهت على بعضها في تلك المقدمة (ص٢٢ - ٢٥ و٣٣ - ٣٩)، وعلى غيرها في صُلب المجلد كالحديث (١٠٤٢) وغيره كثير وكثير، مما يؤكد لكل باحث أنه في هذا العلم كما قيل: «لا في العير ولا في النفير»، وقد نبهت على بعضها في فهرست «١ - المواضيع والبحوث» منه، فمن شاء تتبُّعها رجع إليه.

هذا في المجلد الثالث.

وستمر بك أيها القارىء الكريم في هذا المجلد الرابع، أمثلة أخرى من تلك الأحاديث الضعيفة التي صححها الغُماري أيضاً، ضِغثاً على إبَّالة، فلا بأس من الإشارة إلى أرقامها هنا، ليزداد القراء معرفة بهذا الغُماري، ومدى انحرافه عن جادة هذا العلم وقواعده، وأقوال أئمة الجرح والتعديل:

(١٥٠٤ و١٥١٤ و١٥٦٦ و١٧٨٢، (وهو موضوع) و١٨٢١ و١٨٢٨ و١٨٣٣ و١٨٤٤ و١٩٣٣).

(تنبيه): كنت بينت في مقدمة المجلد الثالث من هذه السلسلة حال عبدالله الغماري في عدائه لأهل السنة، ومحاربته إياهم، واتهامه إياي شخصياً بشتى التهم الباطلة، وجهلَه بعلم الجرح والتعديل، والتصحيح والتضعيف، ونبهت في تضاعيفه على جملة من الأحاديث الضعيفة التي صححها بجهل بالغ، وأوردها في كتابه الذي سماه «الكنز الثمين»، وهي من الكثرة بحيث يظن كثير من المتعصبة له، والمغرورين به، أن في نقدي إياه تحاملاً عليه بحكم العداء المذهبي، كما هو معهود منه في مخالفه، والله سبحانه نسأل أن يعصمنا من الوقوع في مثل ما وقع فيه، وأن لا نقول فيه وفي أمثاله من المبتدعة إلا ما ندين الله به،

متأدبين في ذلك بأدب قوله تعالى: ﴿ولا يجرِمَنَّكُم شنآنُ قومٍ على أنْ لا تَعْدِلوا اعدِلوا هو أقربُ للتَّقوى﴾.

والمقصود أن الرجل أصدر حديثاً كتاباً ترجم فيه لنفسه عنوانه: «سبيل التوفيق في ترجمة عبدالله بن الصديق؛ تأليف: العلامة الحافظ المتفنن أبي الفضل عبدالله بن الصديق الغماري»! عقد فيه (ص٩٦) فصلاً بعنوان: (مؤلفاتي في السجن)، يعني: سجن جمال عبدالناصر، مكث فيه من سنة **١٩٥٩** إلى سنة **١٩٦٩** ـ وهذه السنة هي التي صدر فيها كتابي «صحيح الجامع» ـ، ثم ذكر أنه ألف فيه عدة كتب سماها؛ منها الكتاب المذكور: «الكنز الثمين»، ثم قال ما نصه بالحرف الواحد:

«غير أن كتاب «الكنز الثمين» لست راضياً عنه، لأني كتبته في حال تضييق وتشديد كما سبق، وعدم وجود مراجع، **فجاءت فيه أحاديث ضعيفة كثيرة**، ولو وجدت فراغاً لنقحته وهذبته وحذفت منه ما فيه من الضعيف».

قلت: فالحمد لله الذي شهد على نفسه بكثرة الأحاديث الضعيفة فيه، وقد كنا نبهنا على طائفة كبيرة منها، ولا نزال بفضل الله تعالى؛ نصحاً للأمة، وتحذيراً لهم أن لا يغتروا بما قاله في مقدمة «كنزه» (صفحة ح):

«جردت فيه الأحاديث الثابتة من الجامع الصغير». وقال (صفحة ع):

«ليس فيه أحاديث ضعيفة أو واهية».

ولكن . . . ألا يتساءل القراء معي أنه إذا كان صادقاً في قوله: إنه ألفه في السجن حيث لا مراجع لديه كما زعم، فكيف جاز له أن يجزم هذا الجزم القاطع بأن كل أحاديثه ثابتة، وأنه ليس فيه أحاديث ضعيفة. .؟! أليس في

ذلك غشٌّ وتضليلٌ للأمة؟! لو أن ذلك كان في أحاديث معدودة لعذرناه، لكنها من الكثرة بحيث يصعب إحصاؤها، فإن في حرف الألف منه فقط نحو مئتي حديث ضعيف أو موضوع، من أصل أربع مئة وألف حديث تقريباً كما كنت ذكرت ذلك في المقدمة المشار إليها آنفاً (ص٢٣).

وفي ظني أن الذي حمله على ذلك الجزم بغير علم إنما هو الحسد والغيرة من كتابي: «صحيح الجامع الصغير»، فجمع هو «كنزه» مضاهاة له، وقد طبع قبله بنحو عشر سنين، ويظهر أنه توجهت إليه انتقادات كثيرة من بعض الناصحين؛ غير ما في هذه السلسلة، كمثل ما جاء في مقدمة «ترتيب صحيح الجامع الصغير. .» لبعض إخواننا (ص١٤):

«كتاب «الكنز الثمين. .» محشو بالأحاديث الضعيفة، وسبب ذلك أنه اعتمد على تصحيح الحاكم والترمذي وابن حبان، وعلى الأحاديث التي قيل فيها: رواته ثقات، أو رجاله موثقون، وهذا الحكم كما لا يخفى فيه نظر عند أهل الحديث بينوه في مؤلفاتهم».

وتفصيل هذا الإجمال يجده القراء في عشرات بل مئات الأمثلة في هذا المجلد، والذي قبله والآتية بعده إن شاء الله تعالى، وذلك من فضل الله علينا وعلى الناس، ولكن أكثر الناس لا يشكرون.

ومن أعاجيب تقديرات الله تعالى أن يضطر الغماري إلى الاعتراف بشيء من الفضل تحت مطارق أدلة الحق، فقد ذكرني الغماري هذا (ص٤٩) من «ترجمته» في جملة من عاصره من أهل الحديث، وقال:

«يعرف الحديث معرفة جيدة، إلا أنه يعتمد على المناوي وعلي القاري

. . . » إلخ ما رماني به كعادته.

وهذا الاعتماد الذي رماني به إنما هو صفته في الحقيقة كما أثبتُّ ذلك في الأمثلة المشار إليها آنفاً، وكأن هذا الاعتراف بالحق والاتهام بالباطل ورثه من أخيه الأكبر أحمد، فقد اطلعت على خطابين له أرسلهما إلى أحد أصحابه، الأول بتاريخ **٢٩** صفر سنة ١٣٨٠، والآخر في **٢٢** ربيع الأول من السنة نفسها، قال في الأول منهما:

«وناصر الدين الألباني قدم إلى دمشق، وتعلم العربية، وأقبل على علم الحديث، فأتقنه **جداً جداً**، وأعانته مكتبة الظاهر المشتملة على نفائس المخطوطات في الحديث، حتى إني لما زرتها في العام الماضي كان هو الذي يأتيني بما أطلبه، ويعرفني بما فيها، وهو خبيث الطبع، وهابي تيمي جلد . . . ولولا خبث مذهبه وعناده لكان من أفراد الزمان في معرفة الحديث، مع أنه لا يزال فاتحاً دكان الساعات، وقعت لنا معه مناظرة يطول ذكرها».

وقال في الخطاب الآخر:

«والحبشي الذي يرد على الألباني طبع في الرد عليه ثلاثة (!) رسائل، وهو كسائر أهل الوقت يراجع كتب الحديث، وينقل منها.

أما الألباني فمن الأفراد في معرفة الفن (هنا جملة غير مقروءة من سوء الخط والتصوير)، إلا أنه في العناد - والعياذ بالله - خلف الزمزمي . . . » إلخ.

نقلت هذه النصوص للتاريخ أولاً، وليكون القراء على علم بمثل هذه الاعترافات من مثل هؤلاء المبتدعة، لأن لها قيمة لا تقدر، فهي كما قيل قديمًا: «والفضل ما شهدت به الأعداء»!

وأما الاتهام بالعناد وغيره فهو كما يتهمنا الكفار أو المنحرفون عن الشرع بالتعصب، والحقيقة أنه التعصب للحق الذي جاء به الدين.

وأما الاتهام بالتوهب فجوابي عليه ما قاله بعض الموحدين المتبعين لسنة سيد المرسلين:

إن كان تابعُ أحمد متوهباً   فأنا المُقِرُّ بأنَّني وهَّابي!

وهناك أشخاص آخرون ظهروا في ساحة التأليف والكتابة فيما لا يحسنون، وأخص بالذكر منهم الشيخين الحلبيَّين اللذين اختصر كل منهما «تفسير الحافظ ابن كثير»؛ سبق أن نبهت في المجلد السابق على شيء من الأحاديث الضعيفة التي صححاها بجهل بالغ، وفي هذا المجلد أحاديث أخرى من ذاك القبيل، فانظرها إن شئت بأرقامها الآتية:

(١٥٤٣ و١٦٣٧ و١٦٤٢ و١٩٣٧).

وهناك شيخ حلبي ثالث، يُثبت سنة عن النبي ﷺ بحديث موضوع، رقم (١٨١٦). ونحوه بعض الدكاترة، فانظر الحديث (١٦١٢) و(١٨٢١).

وثمة ناشىء جديد - فيما علمت - له جهود مشكورة في إخراج «مسند أبي يعلى» إلى عالم المطبوعات، ولو أنه لم يتم بعد، له عليه تعليقات كثيرة في تخريج أحاديثه وتصحيحها وتضعيفها، فأنصح له أن يقف في جهوده عند التخريج فقط، وأنه إن صحح أو ضعف فبالاعتماد على الحفاظ المعروفين بالتمكن في هذا المجال، فقد رأيته صحح حديثاً مع ضعف أحد رواته عنده أيضاً، لأن له متابعاً بزعمه، وادعى أن إسناده صحيح لتوهمه أن بعض رواته من الثقات، وليس كذلك لأنه اختلط عليه راوٍ بآخر، ثم هو لو صح إسناده لم يجز تقوية الضعيف به

لأنه موقوف، بل هو علة أُخرى فيه، ولأنه مختصر عنه، كما ستراه فيما يأتي (١٧٨٣).

لهذه الأمثلة وغيرها أنصح لكل من يكتب في مجال التصحيح والتضعيف أن يتئد، ولا يستعجل في إصدار أحكامه على الأحاديث؛ إلا بعد أن يمضي عليه دهر طويل في دراسة هذا العلم في أصوله، وتراجم رجاله، ومعرفة علله، حتى يشعر من نفسه أنه تمكن من ذلك كله؛ نظراً وتطبيقاً، بحيث يجد أن تحقيقاته ـ ولو على الغالب ـ توافق تحقيقات الحفاظ المبرِّزين في هذا العلم، كالذهبي، والزيلعي، والعسقلاني، وغيرهم.

أنصح بهذا لكل إخواننا المشتغلين بهذا العلم، حتى لا يقعوا في مخالفة قول الله تبارك وتعالى: ﴿ولا تَقْفُ ما ليسَ لك به علمٌ إنَّ السمعَ والبصرَ والفؤادَ كلُّ أولئك كان عنه مسؤولاً﴾. ولكي لا يصدق عليهم المثل المعروف: «تَزَبَّبَ قبلَ أن يتحصرم»! ولا يصيبهم ما جاء في بعض الحكم: «من استعجل الشيء قبل أوانه؛ ابتُلي بحرمانه».

ذاكراً مع هذا ما صح من قول بعض السلف:

«ليس أحد بعد النبي ﷺ إلا ويؤخذ من قوله ويُترك؛ إلا النبي ﷺ».

(انظر «صفة الصلاة» ص٢٨ ـ الخامسة).

أسأل الله تبارك وتعالى أن يُسدد خطانا، ويصلح أعمالنا ونوايانا؛ إنه سميع مجيب.

عمان ٢ شوال ١٤٠٧هـ　　　　**محمد ناصر الدين الألباني**

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله ، نحمدُه ونستعينُه ونستغفرُه ، ونعوذُ بالله من شرورِ أنفسنا ، وسيئاتِ أعمالِنا ، من يهدِهِ الله فلا مضلَّ له ، ومن يضللْ فلا هاديَ له ، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحدَه لا شريك له ، وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُه ورسولُه .

﴿ يا أيُّها الذين آمنوا اتقوا الله حقَّ تُقاتِه ، ولا تموتُنَّ إلا وأنتم مسلمون ﴾ .

﴿ يا أيُّها الناسُ اتقوا ربَّكم الذي خلَقَكم من نفسٍ واحدة ، وخَلَقَ منها زوجَها ، وبثَّ منهما رجالاً كثيراً ونساءً . واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحَامَ ، إن الله كان عليكم رقيباً ﴾ .

﴿ يا أيُّها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً . يصلحْ لكم أعمالَكم ، ويغفرْ لكم ذنوبَكم ، ومن يُطِعِ الله ورسولَه فقد فازَ فوزاً عظيماً ﴾ .

أما بعد ، فإن أصدقَ الحديث كتابُ الله ، وأحسنَ الهَدي هديُ محمد ﷺ ، وشرَّ الأمور محدثاتُها ، وكلَّ مُحْدَثة بدعةٌ ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ ، وكلَّ ضلالةٍ في النار .

وبعد ، فإن بين يدي القارىء الكريم المجلدَ الخامسَ من كتابي « سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيّىء في الأمة » ،

نقدمه اليوم إلى قرائنا حاوياً ـ كما هي العادة ـ خمسمئةِ حديثٍ رئيسٍ بين ضعيف وما دونه ، فضلاً عما يحويه التخريج والفوائد من أحاديث أخرى ضعيفة ، وأحاديث صحيحة ؛ سيقت لبيان البديل عن الحديث الضعيف المترجَم ، أو لدعم فكرةٍ عولجت ، أو ما شابه ذلك مما يضطرنا إليه التخريجُ والبحثُ والتحقيقُ ، بالإضافة إلى بعض الآثار عن السلف ؛ نوردها للاستئناس بها حيناً ، ولغير ذلك أحياناً أخرى .

ثم إن هذا المجلد قد حوى الكثير من الأحاديث الضعيفة التي يوجد في السنة الصحيحة ما يغني عنها ، وإنما خُرِّجت هنا لزيادةٍ منكرة في بعضها ، أو نكارةٍ في ألفاظها كلاً أو جزءاً ، أو مخالفةِ بعضها للأحاديث الصحيحة ، أو أنها تحمل في طواياها تشريعاً مُحْدثاً لا أصل له في الشريعة . . إلى غير ذلك من المخالفات التي يلحظها المتأمل في فقهها ودلالتها ، ويحسبها الجاهلُ أو الغافلُ من الأحاديث الصحيحة ، بل إن بعضها قد يلهج بها من يظنه بعضُ الناسِ أنه من كبار الدعاة إلى الإسلام كالحديث (٢١٧٦) كما يأتي . ويمكنك أخي القارىء تتبّع أمثلة من هذا في الأحاديث ذوات الأرقام (٢٠١٣ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠٣٠ و ٢٠٤٢ و ٢٠٤٥ و ٢٠٥٢ و ٢٠٥٤ و ٢٠٦٠ و ٢٠٧٠ و ٢٠٨٧ و ٢٠٨٨ و ٢٠٨٩ و ٢١١٢ و ٢١٧٣ و ٢١٧٦ و ٢٣٠٥ و ٢٣٢٢ وغيرها كثير وكثير جداً .

هذا ، وقد تضمن الكتاب ـ بفضل الله ـ الكثير من الأبحاث والتحقيقات الحديثية والفقهية ـ وقد أُشيرَ إلى بعضها في هذه المقدمة ـ ، وبعض الردود العلمية ، والفوائد الكثيرة التي يجدها القارىء مبثوثة في طياته ، ويمكن الاستعانة على تتبعها بواسطة فهرس المواضيع والفوائد .

فمن الأبحاث الحديثية الهامة ما جاء في تخريج الحديث (٢١١٢ ـ اختتن إبراهيم وهو ابن عشرين ومئة . . .) من بيان أن **قاعدةَ تقويةِ الحديث بكثرة طرقه ليست على إطلاقها** ، وأنه لا يستطيع تطبيقَها إلا أهل المعرفة المتمكّنين في هذا العلم ، وهذا الحديث أوضح مثال على ذلك لبيان وفهم هذه القاعدة . ومن هذا القبيل أيضاً الحديث (٢٣٢٨ ـ إن الجنة تشتاق إلى أربعة . .) .

ومن الأبحاث الفقهية ما جاء تحت الحديثين (٢١٠٧ و ٢٣٥٥) من بيان أن السنةَ التي جرى عليها عملُ السلف من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين إعفاءُ اللحية إلا ما زاد على القبضة ؛ فيُقصّ ، وتأييد ذلك بنصوص عزيزة عن بعض السلف ، وبيان أن إعفاءها مطلقاً هو من قبيل ما سماه الإمام الشاطبي بـ (البدع الإضافية) .

ومنها أيضاً ما جاء تحت الحديث (٢١٧٦ ـ لهم ما لنا ، وعليهم ما علينا) من بيان مخالفةِ هذا الحديثِ للنصوصِ القطعية من قرآنٍ وسنةٍ صحيحةٍ ، ومع هذا فهو منتشر بين خاصة المسلمين ، فضلاً عن عامّتهم ، وكأنه تشريع صحيح ، وبيان أنه صحّ فيمن أسلم من المشركين ! فما بال كثير من الكتاب والدعاة الإسلاميين اليوم يشيعونه بين الشباب المسلم ، ويتوسعون في تطبيقه توسعاً فاقَ التزامَهم بالكثير مما هو صحيح صريح ؟! لعمر الله ! إن في هذا مصداقَ ما عَنْوَنّا به كتابنا هذا : « **الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيّىء في الأمة** » ، فهذا من الأسباب التي تحملني على بيانها ، ونشرِ الوعي والمعرفةِ بها ، ومثلُ هذا الحديث في أثره السيّىء في الأمة ما لا يُعد ولا يُحصى ؛ كما لا يخفى ، فإن بإمكان

الكثيرين أن يلمسوا هذا الأثر في حياتهم العامة والخاصة ، ويعُوا مبلغَ تأثيرِ انتشارِ الأحاديثِ الضعيفةِ والموضوعةِ والعملِ بها ، والله المستعان !

ومن الردودِ العلميةِ في هذا المجلد ، ما يجدهُ القارئُ تحت الأحاديث (٢٠١٧ و ٢١٥٠ و ٢٢٠٩ و ٢٢٣٤, . . وغيرها) ، وهي تدورُ حولَ الردِّ على من صحح حديثَ نهيِ الرجال عن تعليم النساء الكتابةَ كالهيثمي والشوكاني والكتاني ! والردَ على الدكتور القلعجي ، وبيان ما وقع له من الخبط والخلط في تصحيح حديث في فضل (ابن سمية) ، والرد على الغماري في إيراده الأحاديث الضعيفة في « كنزه » !

ويجد في طياته الكثير من التحقيقات حول تراجم بعض الرجال بشكل مبسط تحت الأحاديث (٢٠٣٩ و ٢١٤٥ و ٢١٥١ و ٢١٦٤ و ٢١٧٥ و ٢٤٩٩ و . . . غيرها) ، هذا فضلاًعن التراجم المعتادة التي لا بد منها .

وللأسف ! فإنك تجد في هذا المجلد الكثير من الأحاديث الموضوعة والموقوفة مما أودعه السيوطي رحمه الله في « جامعه » ، وهو خلاف شرطه ! أمثال الأحاديث (٢٠٠٦ و ٢٠١٠ و ٢١٦٥ و ٢١٩٢ و . . .) وغيرها كثير ، وكذلك تجد العديد من الأحاديث صححها الحاكم ، ووافقه الذهبي في بعضها ! وفي كثير منها خالفه ؛ فأصاب .

هذا وإن مما قد يحسن الإشارة إليه أن هذا المجلد حوى تخريج العديد من الأحاديث من مصادرَ عزيزةٍ مخطوطةٍ أمثال الأحاديث (٢٠٣٤ و ٢٠٤٠ و ٢٠٥٩ و ٢٠٧١ و ٢٠٧٧ و . . . غيرها) .

وكذلك مما يحسن التنبيه إليه أنه سيمر بالقراء الكرام العزو مني كثيراً إلى « ضعيف أبي داود » بالأرقام ، وربما إلى قسيمه « صحيح أبي داود »

أيضاً ، فينبغي الانتباه أن المقصود بكل منهما هو أمّ « الضعيف » و « الصحيح » الذي في كل منهما بسط الكلام على أسانيدهما ورجالهما ، وليس المطبوع منهما باسم « صحيح أبي داود » و « ضعيف أبي داود » اللذين ليس فيهما إلا الإشارة إلى مرتبتهما فقط من صحة أو ضعف ، وليكن هذا قاعدة مضطردة في كل عزو يُرَدُّ إليهما في شيء من كتبي .

ومن الجدير بالذكر أخيراً أن أقول : إنه وبعد مضي السنوات الطويلة على دعوتنا إلى وجوب الرجوع إلى الكتاب والسنة ، وإلى مبدأ (التصفية) بصورة خاصة ، تصفية الإسلام من البدع والمنكرات والأحاديث الضعيفة والموضوعة ؛ التي حجبت نور الإسلام بعض الوقت ، وبدّدتْ جهود المسلمين في سُبُلٍ عاقت مسيرتهم وتقدمهم ، وجل الله القائل : ﴿وأَنَّ هذا صراطي مستقيماً فاتّبعوه ولا تتبعوا السُّبُلَ فتَفَرَّقَ بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون﴾ ، والتي كان من وسائل تحقيق تلك الدعوة نشر « السلسلتين » : « الصحيحة » و « الضعيفة » ؛ نجد أننا بدأنا نلمس انتشار الوعي بين عامة المسلمين ، فضلاً عن خاصتهم ، وذلك ببزوغ نزعة التحري والتثبت فيما إذا كان الحديث الذي يسمعونه أو يقرؤونه صحيحاً أم ضعيفاً ، وما ذلك في ظني إلا بدايات إثمار البذور والغراس التي بذرناها وغرسناها منذ نحو نصف قرن من الزمان ، ولازلنا - بحمد الله وفضله - مستمرين على هذا ، مؤكدين دوماً وجوبَ الأخذ بما صح عن رسول الله ﷺ ، وترك كل ما هو غير صحيح ؛ مع لزوم معرفته خشية اعتباره ديناً ، فإن معرفة الصحيح من الضعيف سِكّتان متوازيتان على خط واحد ، لا تلتقيان ؛ نعرف الصحيح ونلتزمه وندعو إليه ، ونعرف

الضعيف فنحذره ونحذّر منه ، ولله درّ حذيفة رضي الله عنه حيث قال : كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير ، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني ، ورحم الله القائل :

عرفت الشر لا للشر لكن لتوقّيه
ومن لا يعرف الخير من الشر يقع فيه

أقول : هذه الصحوة ، والحمد لله أصبحت ظاهرة تلمسها وتسمع عنها ، فكثير من الكتّاب والمدرسين والخطباء تجدهم يعْنَون بهذا الأمر ، ويحرصون على التزام ما صح من حديث رسول الله ﷺ قدر إمكانهم ، ناهيك عن ظهور العديد من طلاب العلم الذين أخذوا يتخصصون في هذا العلم ، والذين نرجو لهم الثبات والفلاح ، والإخلاص في طلبهم العلم لله ، ومع هذا فإن في الساحة مع الأسف بوادرَ سيئةً جداً من تسلط الكثير من الشباب على هذا العلم ؛ للشهرة أو المال ، وساعدهم على ذلك بعض الطابعين أو الناشرين الذين لاهَمّ لهم إلا تكثير مطبوعاتهم ، وإملاء جيوبهم ، ولعلي تعرّضت لهم في بعض ما كتبتُ . وآخر ما وقفتُ عليه من ذلك ما قام بطبعه ثلاثةٌ من دور النشر ! بتعليق ثلاثةٍ من المحققين ـ زعموا ـ لكتاب « الترغيب » للحافظ المنذري في أربع مجلدات كبار ، كل مجلد في أكثر من سبعمئة صفحة ! أتيح لي الاطلاع على كتاب الحج منه في المجلد الثاني ، فأنا ذاكر للقراء الكرام بعض النماذج التي تيسر لي نقدها ، وتبين أنهم مع الأسف من أولئك الشباب !

١ ـ قالوا (ص١٥٤) شارحين : « بجَمْع : بعرفات » ! والطلاب الصغار يعرفون أن (جَمْع) : مزدلفة . (انظر « الضعيفة » ٦٦١٣) .

٢ ـ (ص١١٥) ضعّفوا الحديث (١٦٦٣) مع نقلهم عن الهيثمي أنه قال : « ورجاله رجال الصحيح » ، وكذا قال المنذري ، ولم يبينوا سبب التضعيف ، وقد أصابوا ـ وكان ذلك منهم رمية من غير رام ـ لأنهم لا يرجعون إلى الأصول ودراسة الأسانيد ، والحكم عليها بما تقتضيه القواعد العلمية لجهلهم بها ، يدلك على ذلك أنهم (ص ١٥٠) حسنوا الحديث (١٧٢٦) ، وقد اخطأوا مع نقلهم عن الهيثمي أنه قال أيضاً : « ورجاله رجال الصحيح » ! ويرون أمامهم قول المنذري : « رواه الطبراني بإسناد صحيح » ! فما هو السبب في اختلاف موقفهم تجاه توثيق هذين الحافظين ؟! نحن لا نُلزمُهم بالتقليد إن كانوا من أهل العلم والاجتهاد في هذا المجال ، لكن عليهم على الأقل أن يبينوا سبب المخالفة هنا وهناك ؛ وعبارتهما واحدة ، أو أن يقلدوا ولا يجتهدوا ، وهم بعد لما يتحصرموا ! لأنهم في كثير مما حسّنوا أخطاؤا ، فانظر مثلاً الحديث الآتي (٢٠٠٤) ، فقد حسنوه وفيه مجهول !

٣ ـ لقد حسنوا بالشواهد ـ زعموا ـ الحديث المنكر : « غبار المدينة شفاء من الجذام» ، وليس له إلا اسنادان مرسلان واهيان جدّاً مع اختلافهما في المتن ، وقد بينت ذلك مفصلاً في « الضعيفة » برقم (٣٩٥٧) ، فهم مثال صالح جديد لما نبهت عليه آنفاً : أن قاعدة تقوية الحديث بكثرة الطرق ليست على إطلاقها ، وأنه لا يُحْسِن تطبيقها إلا . . المتمكنون في هذا العلم . والله المستعان .

٤ ـ وعلى العكس من ذلك ، فهم يضعّفون الأحاديث الصحيحة

لجهلهم بالقواعد العلمية وتطبيقها ، وبأقوال العلماء المرضية وفهمها ، وقصر باعهم بتتبع الطرق والشواهد والحكم عليها ، ومن الأمثلة على ذلك الحديث المخرج في « الصحيحة » (٣٣٣٣) ، والكلام عليهم طويل الذيل جداً ، وبما ذكرت من الأمثلة تحصل العبرة والذكرى لمن أراد أن يتذكر .

يضاف إلى ذلك أننا لا نزال مع الأسف نجد الكثيرين ، ولا سيما خطباء المساجد ، يسوقون أحاديث ضعيفة ، ويستدلون بها ، ويبنون عليها أحكاماً شرعية ! غير آبهين ولا عابئين بمسؤولية هذا الأمر عليهم أمام ربهم ، وأمام من ينصت إليهم ، بل ربما يظنون أنهم يحسنون صنعاً ! وإني لأعجب أشد العجب من الخطباء بصورة خاصة ؛ كيف يعدّ أحدهم خطبة صلاة الجمعة ، ولا يستحضر قول رسول الله ﷺ : « من كَذَبَ عليَّ متعمداً ، فليتبوأ مقعدَه من النار » ، وقوله ﷺ : « إن كَذِباً عليّ ليسَ ككذبٍ على أحدٍ ، فمن كذبَ عليّ متعمداً ، فليتبوأ مقعده من النار » .

فنقول لهؤلاء : هذا قولٌ صحيحٌ صريحٌ في التحذيرِ من التحديث عنه ﷺ إلا بعد التثبت ،

فإن كنت لاتدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

ومما ينبغي أن يعلم أن الحديث المذكور : « من كذب علي متعمداً . . .» قد ورد مخرجاً في هذا المجلد ، برقم (٢٠٣٠) ، لكن بزيادة : « ليضل به الناس » ، وبينت هناك أنها زيادةٌ مستغربةٌ ، وإسنادُها ضعيف ؛ في بحثٍ يحسُن الرجوع إليه .

وبهذه المناسبة وعلى سبيل العبرة ، أذكر ما سمعته نهار أمس (٣٠ رجب سنة ١٤١٦) من خطيب المسجد ، وهو يحثّ الناسَ على التعاون ، وقضاء حاجة المسلم ، ويقرأ لهم من ورقتين أحاديثَ كتبها ، أو كُتِبتْ له ، وأكثرُها ضعيفٌ لا يصحّ ، وكان يعلق على بعضها من ذاكرته ، ويرفع بذلك صوتَه ، فذكر جملةً متداولة اليوم ؛ وهي : « الدين المعاملة » ، فكذب على النبي ﷺ ، ونسبها إليه أكثر من مرة ، بل إنه زاد في الطين بلة ، فزعم أنها من مفاخر الإسلام ، وأن النبي ﷺ حصر الإسلام في كلمتين فقط : « الدين المعاملة » ! ولعله لجهله اشتبه عليه بقوله ﷺ : « الدين النصيحة » ! ولا أصل لذلك ، ولا في الأحاديث الموضوعة ! والله المستعان .

ولا يفوتني أن أذكّر بما يأتي :

طال ما أقول مذكراً إخواني : إن العلم لا يقبل الجمود ، أكرر ذلك في مجالسي ومحاضراتي ، وفي تضاعيف بعض مؤلفاتي(١) ، وذلك مما يوجب على المسلم أن يتراجع عن خطئه عند ظهوره ، وأن لا يجمد عليه ، أسوة بالأئمة الذين كان للواحد منهم في بعض الرواة أكثر من قول واحد توثيقاً وتجريحاً ، وفي المسألة الفقهية الواحدة أقوال عديدة ، وكل ذلك معروف عند العلماء . من أجل ذلك فإنه لا يصعب علي أن أتراجع عن الخطأ إذا تبين لي ، و ﴿ ذلكَ مِنْ فضلِ اللهِ علينا وعلى الناسِ ولكنّ أكثرَ الناسِ لا يشكرون ﴾ . ولذلك فإني أقول :

---

(١) انظر مقدمة الطبعة الجديدة للمجلد الأول من « سلسلة الأحاديث الضعيفة » ، ومقدمة المجلد السادس من « سلسلة الأحاديث الصحيحة » .

سيجد القراء الكرام أني نقلت إلى هذا المجلد من « السلسلة الصحيحة » الحديثين (٢٣٠٣ ـ تكون إبل للشياطين . .) و (٢٣٠٤ ـ إن الله يبغض كل جعظري جوّاظ . . .) ، وقد كانا فيها برقم (٩٣) و (١٩٥) . وقد جعلتهما هنا لعلة مبينة في التخريج الآتي .

أقول هذا أداء للأمانة ، ونصحاً للأمة ، وبياناً لمن ألقى السمع ، غير آبه لتقول المتقوّلين ، وافتراء المفترين ، أمثال من عدا علينا ، وغمطنا حقنا ، ولولا خشية الإطالة والإملال لبينت هذا ببعض البيان ، لكن فيما عزوتُ إليه في الهامش آنفاً غُنية وكفاية .

وختاماً أقول . . . لعلك أخي القارىء تعود إلى قراءة مقدمة الطبعة الأولى من المجلد الأول من هذه السلسلة ، بما فيه (تمهيد في الأحاديث الضعيفة والموضوعة) ، ومقدمة المجلد الثاني منها أيضاً ؛ لاستكمال الفائدة من هذا الكتاب وغيره مما هو في موضوعه ، سائلاً المولى سبحانه وتعالى أن يتقبل مني خدمتي لحديث نبيه ﷺ ، وأن يجعله خالصاً لوجهه ، وأن يدخر لي أجره ليوم القيامة ﴿ يوم لا ينفعُ مالٌ ولا بنون . إلا من أتى الله بقلبٍ سليم ﴾ .

وسبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أنْ لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك .

عمان ـ منتصف ليلة الأحد ٢ شعبان سنة (١٤١٦)

محمد ناصر الدين الألباني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبيه الكريم ، وعلى آله وأصحابه الغُرّ الميامين ، ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، ﴿ يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم ﴾ .

أما بعد ، فهذا هو المجلد السادس من «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيىء في الأمة» ، وسيليها قريباً إن شاء الله المجلد السابع ، وكنا قد استلمنا أصولهما من الوالد الكريم منذ ثلاث سنوات تقريباً ، وهيأنا له تجربة من كل منهما ليطّلع عليهما ويراجعهما ويبدي ملاحظاته الأخيرة ، كدأبه في كل مؤلفاته التي تأخذ طريقها نحو الطبع ، وكان الوالد أثناءها منكباً بهمة وجلَدٍ عجيبين على المراجعة الأخيرة لـ « صحيح الترغيب والترهيب » و « ضعيفه » ـ حتى أتمهما والحمد لله ـ ثم فاجأه المرض ، ونال منه ما نال ، واستمر به بين شدّة واستقرار ، وكان ـ شفاه الله وقواه ، ومتعنا به ومتعه بقواه ـ يستغل كل وقت يجد في نفسه شيئاً من قوة لينصرف إلى متابعة عمله في التحقيق والتأليف ، وكنت آنست منه فترة طيبة من نشاط وهمة ، فعرضت عليه أن يطلع على المئة الأولى من هذا المجلد قدر استطاعته ، ولو كان يسيراً ، فقام ـ والحمد لله ـ بمراجعتها كما يفعل دائماً ودائماً في مَدد لا ينتهي مهما قدمنا له من تجارب متتابعة ، ومدّه الله بتوفيقه ، وبارك له في وقته ، فأضاف عليها إضافات هامة ، وهكذا . . . كلما أنهى مئة أعطيته التالية حتى أتم هذا المجلد ، ثم بدأ بالمجلد السابع حتى وقف عند بداية المئة الرابعة ، ولا زلت أنتظر فرصة ليُتمّه كاملاً ـ إن شاء الله ـ وقد رافق ذلك الجهد فترات من ضعف وقوة ، كنا بين مشفقين عليه داعين له بالشفاء والعافية ، وبين مغتبطين لعمله وممارسته له ؛ لعلمنا بشغفه به وإخلاصه له .

ثم زاده المرض وهناً ـ جعله الله طهوراً ـ فانقطع فترة ، رغم أنه ما فَتِىء يحاول الاستفادة من أي سانحة يجد فيها بعض النشاط ـ حتى لو كانت خمس دقائق ، لا بل حتى لو كانت جملة أو كلمة كان قد وقف عندها ، فيجلس ليتمها ـ متحاملاً على ضعفه وأوجاعه . . .

وحتى لا أمضي في السرد بعيداً ، أعود لأقول :

إن معظم أحاديث هذا المجلد وغيره مما سيليه قد مضى على تخريجه وكتابته سنوات طويلة ربما جاوزت أربعين سنة ! ومع أن الوالد الكريم كان دوماً في مراجعة مستمرة للأحاديث التي صنفها بقسميها «الصحيح» و «الضعيف» ، وتقليب دائم للأوراق والكتب في بحثه وتحقيقه وإضافة تعليقاته في كل ما يستجد عنده من توابع هذا العلم الشريف ، إلا أنه وكما هو معلوم عند جميع طلاب العلم ، وكما نسمع من الوالد دائماً : (العلم لا يقبل الجمود) ، ومثله ما سمعت منه مرات عدة في جلساتي معه ، حين يصل إلى فك رموز مسألة ، أو حل معضلة . . . يقول وعيناه أدمعهما الأسى والسرور معاً :

(الله أكبر . . كيف يقول البعض : إن علم الحديث قد نضج واحترق ؟!!!) .

لذا ، ما انفكّ الوالد يزيد في هذا العلم ويستزيد ، متتبعاً في عالم المطبوعات في هذا المجال كل جديد ، إذ إنه ـ وكما يذكر غالباً في مقدمات مؤلفاته الجديدة أن كثيراً من الأصول والمصنفات التي كانت من أهم مراجعه لسنوات طويلة ماضية ، والتي كانت مخطوطة أو محالاً عليها من بعض المصنفين القدامى ، ومن جاء بعدهم ، والذين كثيراً ما كان يعتمد عليهم في حكمه على الأحاديث ؛ أن كثيراً منها قد طبع الآن ، وظهر إلى حيز الوجود ما كان عسير المنال ، لذا دأب الوالد على إعادة النظر دوماً في كل ما حققه من قبل ، سواء ما كان منه عَرَضاً أثناء البحث ، أم قصداً وتوجهاً ، فاتسعت مساحة التحقيق ، وازدادت دقة ، وكان من ذلك خير عميم ، وفضل كبير ، والحمد لله .

ويحسن هنا الإشارة إلى أن القارىء الكريم سيجد في هذا المجلد ـ كسابقيه ـ الكثير من الأبحاث والتحقيقات الحديثية والفقهية ، وفي تضاعيف بعضها ردوداً علمية ، والكثير من الفوائد .

فمن الأبحاث الحديثية ما جاء تحت الأحاديث (٢٥٢١ و ٢٥٣٥ و ٢٥٣٨ و ٢٥٤٤ و ٢٦٤٤ و ٢٦٤٥ و ٢٦٧٠ و ٢٦٨٨ و ٢٧٤٢ و ٢٧٥٠ و ٢٨١٩ و ٢٨٢٧ و٢٨٦٤ و ٢٩١٠. . .) ، وخاصة منها ما يعتبر مثالاً جيداً على أن قاعدة تقوية الحديث بكثرة طرقه ليست على إطلاقها ، بل لها قيود يمكن للباحث تلمُّسها ، فانظر

مثلاً الأحاديث (٢٥٢١ ـ افعلوا المعروف ...)، و (٢٨٥٥ ـ اطلبوا الخير عند حسان الوجوه)، و (٢٨٧٠ ـ أقيلوا السخي زلته ...)، و (٢٨٨٥ ـ أكرموا الخبز ...)، و (٢٩٥٥ ـ أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها)، وهذا الأخير في متنه ما يدل على وضعه؛ فضلاً عن أن طرقه ـ كلها ـ بعضها أشد ضعفاً من بعض!

وكذلك يجد القارىء الكثير من التحقيقات الموسعة حول تراجم بعض الرجال، فانظر مثلاً ما جاء تحت الأحاديث (٢٥١١ و ٢٥١٤ و ٢٦١٤ و ٢٦٤٤ و ٢٦٤٥ و ٢٦٧٠ و ٢٦٧٨ و ٢٧٠١ و ٢٧٤٢ و ٢٨٢٧ و ٢٩٠١ و ...).

ومن الأبحاث الفقهية ما جاء تحت الحديث (٢٥٣٨) من بيان أن ستر الرأس من الزينة عند المسلمين، و (٢٥٣٩) بيان أنه ﷺ رفع يديه في صلاة الكسوف....، وغيرها من الفوائد المختلفة المبثوثة في تضاعيف الكتاب كما جاء تحت الأحاديث (٢٥٠١ و ٢٥٧٦ و ٢٥٩٠ و ٢٦٦٧ و ٢٧٣٣ و ٢٩٢٥ و ٢٩٧٢ ...).

ومن الردود العلمية ما يراه القارىء تحت الأحاديث (٢٥٣٨ و ٢٥٥٦ و ٢٦٢٠ و ٢٦٣١ و ٢٦٧٨ و ٢٦٨٨ و ٢٧٨٣ و ٢٩٠١ و ٢٩١٠ و ٢٩٥٥ ...)، وتتناول الرد على الكوثري والغماري وغيرهما.

وفي هذا المجلد الكثير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي أودعها السيوطي في «جامعه» وهي خلاف شرطه، كالأحاديث (٢٥٠٢ و ٢٥٤٧ و ٢٥٥٠ و ٢٥٦٦ و ٢٦٧٨ ...)، وأحاديث أخرى تحتها بيان تساهل المناوي في تقويته للأحاديث مثال: (٢٥٢٦ و ٢٦٣١ و ٢٧٤٢ و ٢٨١٩ و ٢٨٩١ ...)، وغيرها كثير.

وهناك العديد من الأحاديث صححها الحاكم ووافقه الذهبي! كالأحاديث (٢٥١٠ و ٢٥٥٦ و ٢٥٧٦ و ٢٦٦٢)، وفي كثير غيرها خالفه فأصاب.

ويحسن ـ أيضاً ـ التنبيه هنا إلى قاعدة عدم الاعتماد على توثيق ابن حبان، ومَنْ على رأيه ممن سبق ولحق، وأن توضيح قاعدته ومناقشتها تفصيلياً سيكون بعون الله في كتاب الوالد المفيد « تيسير انتفاع الخلان » ومقدمته، وفي هذا المجلد جملة كبيرة من الأحاديث جاء تحتها بيان ذلك منها: (٢٥١١ و ٢٧٠١ و ٢٩١١ ...).

وأخيراً ، فهناك مجموعة من الأحاديث الضعيفة وفي الصحيح ما يغني عنها ، انظر مثلاً الأحاديث (٢٥٠٩ و ٢٥٢٥ و ٢٦٣٣ و ٢٦٤٨ و ٢٦٦١ و ٢٧٣٣ و ٢٨٠٠ . . .) ، وأحاديث أخرى يرددها الناس على أنها أحاديث صحيحة وهي ليست كذلك ، كالأحاديث (٢٧٤٢ ـ ارجعن مأزورات غير مأجورات) ، و (٢٧٥٠ ـ أزهد الناس في العالِم أهله وجيرانه) ، و (٢٨٥٥ ـ اطلبوا الخير عند حسان الوجوه) . . . وغيرها كثير مما تجده في ثنايا الكتاب ، وراجع لها الفهارس تُقَرِّب لك كثيراً منها .

وختاماً ؛ لا بد في هذا المقام أن ندعو الله عز وجل أن يجزي خيراً كل من ساهم في إخراج هذا العمل العلمي في كل مراحله ، بما فيها إتمام جميع فهارسه العلمية بالصورة التي انتهجها الوالد الكريم ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً .

أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيه ويعافيه ، ويمد في عمره في قوة ، ويبارك في عمله ، إنه سميع مجيب .

و « سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك » .

عمّان ـ غرة جمادى الآخرة ١٤٢٠ هـ

أم عبد الله

● كنت قد كتبت هذا في تاريخه ، ثم كان أمر الله قدراً مقدوراً ، فتوفى الله والدنا الحبيب وأستاذنا الجليل عصرَ الثاني والعشرين من جمادى الآخرة ، فلا حول ولا قوة إلا بالله ، وإنا لله وإنا إليه راجعون .

اللهم أْجُرنا في مصيبتنا ، واخلف لنا خيراً منها .

واغفر له اللهم وارحمه ، أنت أرحم الراحمين . . . آمين !

بسم الله الرحمن الرحيم

المقــدمة

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

أما بعد :

فإني - ابتداءً - أقول :

قد كـان مـا خَشـيتُ أن يكونـا ‏ ‏ ‏ إنَّا إلـــى الله لراجعــونا

رحل الحبيب الغالي ، فمحبوه يتامى ، وأنا يتيمة مرتين ، لكنا إن شاء الله صابرون ، وبقضاء الله وقدره راضون ، وله عند ربِّه - عز وجل - لمحتسبون . . . .

وشاءت إرادة الله - تعالى - ألا يكمل الوالد - رحمه الله - مراجعته الأخيرة لهذا المجلد - كما كنتُ ذكرتُ في مقدمة المجلد السادس - اللهم إلا بعض الزيادات التي أملاها علي هاتفياً في مواضع لا تزيد على عشرة .

وهذا المجلد - أخي القارئ - هو الحلقة السابعة من هذه «السلسلة» ، وفيه مجموعة جديدة من الأحاديث الضعيفة وما دونها من ضعيفٍ جداً ، وموضوع . . . مّما ينبغي على المسلم أن يكون على معرفة بها حتى لا ينسب للنبي ﷺ ما لمْ يقل ، أو يلتزم باعتقادٍ أو حكم مبني عليها فيقع في الضلال والبدعة ، ويصرف جهده ووقته فيما لم يشرعه الله ورسوله ؛ وهو يحسب أنه يحسن صنعاً !

وتحت أحاديث هذا المجلد - كغيره - الكثير من الأبحاث والتحقيقات الحديثية ، والردود العلمية ، والكثير من الفوائد والتنبيهات ، كلٌ في مكانه ومناسبته .

فمن الأبحاث والتحقيقات الحديثية ما جاء تحت الأحاديث (٣٠٥٦ و ٣٠٧٤ و ٣١١٥ و ٣٢٣١ و ٣٢٤٧ و ٣٢٧٠ و ٣٢٩٢ و ٣٢٩٤ و ٣٣٥٤ و ٣٣٧٤ . . .) .

ومن الردود العلمية ما تعقب به الوالد - رحمه الله - الشيخَ الغماري ، حيث كان قد وقف قبل شهور قليلةٍ من وفاته على كتابه « المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحَي

المناوي » ، فتعقبه في بعض الأحاديث المخرجة في هذا المجلد ـ وغيره من المجلدات التالية له ـ ، وذلك من جوانب مختلفة ، فانظر مثلاً ما جاء تحت الأحاديث (٣٢٠٥ و ٣٢١٥ و ٣٢١٩ و ٣٢٢٠ و ٣٢٢١ و ٣٢٥٥ و . . . .) .

ومن الردود ـ أيضاً ـ ما جاء تحت الأحاديث (٣٢٦٤ ـ القرضاوي) و (٣٢٩٢ ـ ابن التركماني) و (٣٤٩٣ ـ الدكتورة السودانية) . . . . . .

ومن الفوائد ما جاء تحت الأحاديث (٣٢٣٥ و ٣٢٨١ و ٣٢٩٢ و ٣٣٢٠ و . . . .) .

وقد جاء في المجلد العديد من الأحاديث التي يوجد في السنة الصحيحة غُنية عنها كالأحاديث (٣٠٧١ و ٣٠٩٥ و ٣١٣٠ و ٣٢٤٩ و ٣٤٨٥ و . . . .) .

وهناك أحاديث اشتهرت على الألسنة ، وهي ليست صحيحة مثل (٣٠١٣ ـ التمسوا الجار قبل الدار . .) و (٣٢٦٤ ـ وتحته : بني الدين على النظافة . .) .

وقبل الختام أحب أن أذكر هنا بأنه يحسن بالقارئ لهذا المجلد أن يرجع ـ وبخاصّة بعد وفاة الشيخ الوالد رحمه الله تعالى ـ إلى المقدمات التي كتبها لهذه « السلسلة » خاصة ولغيرها من كتبه عامة ، فإن فيها فوائد جمة ، هي منارات على الطريق يُستهدى بها ـ إن شاء الله ـ ، وسيجدها متجددة منسجمة مع كل مجلد يصدر ، حيث أرسى فيها رحمه الله قواعد منهج الالتزام بالكتاب والسنة وبفهم سَلَف الأُمة ، وهو المنهج الحقّ الذي ينبغي أن يقام عليه الفقه الإسلامي ؛ فضلاً عن العقيدة الإسلامية ؛ انطلاقاً من المنهج السليم في التمييز بين الصحيح والضعيف ، جزاه الله خيراً عن الإسلام والمسلمين جميعاً خير الجزاء ، وأجرى له من الأجر ما شاء بفضله وكرمه ، ورحمه رحمة واسعة ، وجمعنا وإياه في جنات الفردوس مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين . . إنه سميع مجيب .

وأخيراً . . لا بد أن نتوجه بالشكر إلى كل من كان له يد في إنجاز هذا الكتاب في جميع مراحله ، بما فيها عمل الفهارس المختلفة ، فجزاهم الله جميعاً خير الجزاء .

و « سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك » .

عمان ١٧ ذي القعدة ١٤٢٠هـ

١٢ شباط ٢٠٠٠ م — أم عبد الله

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الناشر

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

أما بعد . .

فهذا هو المجلد الثامن من «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» للشيخ المحدث العلامة محمد ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله رحمة واسعة ـ وهو واحد من أربعة عشر مجلداً من هذه «السلسلة الضعيفة» ، وتضم سبعة آلاف حديث تقريباً ، طُبع نصفها ، ونسأل الله أن ييسر إخراج بقيتها في أقرب وقت وعلى أحسن صورة ممكنة بفضله وكرمه .

وهذا الثامن منها ـ كسابقِهِ ـ يتضمن خمس مئة حديث لا يصح ، وقد يسّر الله إخراجه وتهيئته للطبع بالاستعانة ببعض طلاب العلم جزاهم الله خيراً ، وقد بُذل في تهيئته للطبع جهد مضاعف ، نظراً لكونه أول مجلد يُهيّأ للطبع دون مراجعة الشيخ له ، واطّلاعه عليه ومتابعته خطوة خطوة .

وبهذه المناسبة نقول : إننا حرصنا كل الحرص على إخراج هذا المجلد مطابقاً لأصله الذي خَطّه الشيخ رحمه الله بيده ، دون زيادة أو نقصان ، إلا ما لا بد منه في كتاب مخطوط يُعدّ للطباعة . ومن الناحية العلمية فقد اضطررنا في بعض المواطن لوضع هوامش ، تبين أموراً لا بد منها يجدها القارئ في مواضعها من الكتاب مذيّلة باسم (الناشر) ، بالإضافة إلى صنع الفهارس العلمية المتنوعة

للكتاب على نحو ما كانت تُصنع في حياة الشيخ رحمه الله تعالى .

والله نسأل أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه ، وأن ينفع به الأمة ، ويكتب الأجر للشيخ رحمه الله .

ولا يفوتنا هنا أن نشكر كل من كانت له يد في إخراج هذا الكتاب ، سائلين الله أن يجزيهم خير الجزاء ، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الناشر

بسم الله الرحمن الرحيم

المقـدمة

إنَّ الحمدَ لله ، نحمدهُ ونستعينُهُ ونستغفرُهُ ، ونعوذُ بالله من شرورِ أنفسِنا وسيئاتِ أعمالنا ، مَنْ يهدِه اللهُ فلا مُضِلَّ له ، ومنْ يضللْ فلا هاديَ له ، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحدَهُ لا شريكَ له ، وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُهُ ورسولُه .

أما بعدُ ؛ فهذا هو المجلد التاسعُ من « سلسلةِ الأحاديث الضعيفة والموضوعةِ ، وأثرها السيئ في الأمة » يَخْرُج إلى عالمِ المطبوعاتِ ليرى النورَ بعد عشراتِ السنين ، يخرجُ إلى قُرائه ومنتظريه وراغبيه بمئاتِ الأحاديث الضَّعيفةِ والموضوعةِ في مجالاتِ الشريعةِ المختلفةِ ؛ من العقائد ، والآدابِ والأخلاقِ ، والأحكام ، وغير ذلكَ مِمَّا سَيراه كلُّ مُحِبٍّ للعلم وأهلِه ، يخرجُ ليلحقَ بأمثالِه من المجلداتِ السابقةِ ؛ ليكونَ المسلمُ على بينةٍ مِنْ أَمْرِ دينه ، فلا ينْسبُ إلى نبيِّه ﷺ ما لم يَقُلْهُ ، فيقعَ تحتَ وعيد قوله ﷺ : « **كفَى بالمرءِ إثماً أنْ يُحَدِّثَ بكلِّ ما سَمعَ** » ، أو تحتَ وعيـد قولِه الآخر : « **مَنْ كذبَ عليَّ مُتَعَمِّداً ؛ فليتبوأْ مقعَدَهُ مِنَ النار** » ، وحتى لا يقعَ المسلمُ في الضلالِ والبدعةِ ، ويصرفَ جهدَهُ ووقتَهُ فيما لم يشرعْهُ الله ورسولُه ، والمسكينُ يحسَبُ أنه يُحْسِنُ صُنْعَاً !!

وسيرى القارىءُ الكريمُ تحتَ أحاديثِ هذا المجلد - كسابقه - الكثيرَ والكثيرَ منَ الأبحاثِ والتحقيقاتِ الحديثيَّةِ ، والردودِ العلميةِ القويَّةِ ، والفوائدِ والتنبيهاتِ الخفيَّةِ ؛ كلٌّ في مكانهِ ومناسبتِه ، وخُذْ أمثلةً على ذلك الأحاديث : (٤٠١٤ ، ٤٠٢١ ، ٤٠٣٨ ، ٤٠٧٦ ، ٤٠٨١ ، ٤٠٨٧ ، ٤١١٢ ، ٤١٢٧ ، ٤١٣٢ ، ٤١٣٨ ، ٤١٣٩ ، ٤١٤٤ ، ٤١٤٥ ، ٤١٧٨ ، ٤١٩٤ ، ٤١٩٩ ، ٤٢٠٠ ، ٤٢٠٨ ، ٤٢١٧ ، ٤٢٣٧ ، ٤٢٦١ ، ٤٢٦٧ ، ٤٢٧٩ ، ٤٢٨١ ، ٤٣١٢ ، ٤٣١٣ ، ٤٣٢٨ ، ٤٣٤٢ ، ٤٣٤٨ ، ٤٣٥١ ، ٤٣٨٤ ، ٤٣٩٢ ، ٤٤١٠ ، ٤٤٣٠) .

وبطبيعة الحال ؛ فإن هذا المجلد ـ كالمجلد الثامن ـ لم يراجعه الشيخ المراجعة الأخيرة لتهيئته للطباعة ، ولو فعل لزاد وأفاد ، ومن ذلك ـ بل أهمه ـ أننا وجَدْنَا عدداً من الأحاديثِ لم يُثَبِّتْ عليها الشيخُ ـ رحمه الله ـ الحكمَ المختصرَ قبلَ التخريجِ ـ كعادتهِ ـ ، فَوَضَعْنَا الحكمَ المناسِبَ عليها من خلالِ دراسةِ الشيخِ لطُرقِه وتحقيقه ، مع الرجوعِ إلى بعضِ إخواننا طلابِ العلْمِ في ذلكَ ، وإليكَ أرقام هذه الأحاديث كاملة : (٤٠١٥ ، ٤٠٢٤ ، ٤٠٢٦ ، ٤٠٣٠ ، ٤٠٣٥ ، ٤٠٤٦ ، ٤١٠٦ ، ٤١١٠ ، ٤١٥٢ ، ٤١٥٩ ، ٤١٦١ ، ٤١٧٧ ، ٤١٩٣ ، ٤٢٠٣ ، ٤٢٠٤ ، ٤٢١٨ ، ٤٢١٩ ، ٤٢٤٢ ، ٤٢٧٦ ، ٤٢٨٣ ، ٤٢٩٢ ، ٤٢٩٨ ، ٤٣١٨ ، ٤٣٢٢ ، ٤٣٣٢ ، ٤٣٣٦ ، ٤٣٧٤ ، ٤٣٨٣ ، ٤٣٨٩ ، ٤٤٠٣ ، ٤٤٠٤ ، ٤٤٢٣ ، ٤٤٨٧ ، ٤٤٩٣) .

وهناكَ أحاديثُ قُمْنَا بحذْفِها ؛ نظراً لرجوعِ الشَّيخِ ـ رحمه اللهُ ـ عن تضعيفها وتخريجه إيَّاها في « الصحيحة » ، وأَمْرِهِ هو بنقلها ؛ وهذه الأحاديث هي : (٤٠٢٢ ، ٤٣٠١ ، ٤٣٨٧) ، وقد أَشَرْنَا إلى ذلكَ في الحاشية .

وقد وجدنا ـ أيضاً ـ بعضَ الأحاديثِ أَخَذَتِ الرقمَ المكررَ قبلَها ، فَفَصَلْنا اللاحقَ عن السَّابقِ بوضع [/ م] بعد الرقم المكرر ، ولم نُعَدِّلِ الأرقامَ ؛ لأنَّ الشيخَ ـ رحمه الله ـ كانَ يُحِيلُ عليها في كُتُبِه الأخرى ، فتيسيراً على الباحث تركناها كما هي ، وهذه الأحاديث هي : (٤٣٥٠ ، ٤٣٩٤) .

وأخيراً ؛ لا يفُوتنا التَّوَجُّهُ بالشُّكْرِ إلى كلِّ مَنْ كانتْ له يَدٌ في إنجازِ هذا العملِ العظيمِ في جَميع مراحِلِهِ ؛ بما فيه عمل الفهارس العلميَّة المختلفةِ على نحو ما كانتْ تُصْنَعُ في حياةِ الشيخِ ـ رحمه الله ـ ؛ فجزاهم الله خيراً ، وشَكَرَ لهم .

وصلَّى الله على نبيِّنا محمدٍ وآلهِ وصحبهِ وسلَّم تسليماً كثيراً ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمين .

٢٧ رمضان ١٤٢١ هـ — الناشـــر

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إنَّ الحمدَ للهِ ، نحمدُهُ ونستعينُهُ ونستغفرُهُ ، ونعوذُ باللهِ من شرورِ أنفسنا وسيئاتِ أعمالنا ، مَنْ يهدهِ اللهُ فلا مُضِلَّ له ، ومنْ يضللْ فلا هاديَ له ، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحدَهُ لا شريكَ له ، وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُهُ ورسولُه .

أما بعدُ ؛ فهذا هو المجلد العاشرُ من «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعةِ ، وأثرها السيئ في الأمة» ، يَخْرُج إلى عالم المطبوعاتِ ليرى النورَ بعد عشراتِ السنين ، يخرجُ إلى قُرَّائهِ ومنتظريهِ وراغبيه بمئات الأحاديث الضَّعيفة والموضوعةِ في مجالات الشريعة المختلفة ؛ من العقائد ، والآدابِ والأخلاقِ ، والأحكام ، وغير ذلكَ مِمَّا سيَراه كلُّ محبٍّ للعلمِ وأهلِهِ ، يخرجُ ليلحقَ بأمثاله من المجلدات السابقة ؛ ليكونَ المسلمُ على بينة مِنْ أَمْرِ دينه ، فلا ينْسبُ إلى نبيه ﷺ ما لم يَقُلْهُ ، فيقع تحتَ وعيدِ قولِهِ ﷺ : «كفَى بالمرءِ إثماً أنْ يُحَدِّثَ بكلِّ ما سَمعَ» ، أو تحت وعيد قولِهِ الآخر : «من كذبَ عليَّ مُتَعَمِّداً ؛ فليتبوأْ مقعَدَهُ منَ النار» ، وحتى لا يقع المسلمُ في الضلالِ والبدعةِ ، ويصرفَ جهدَهُ ووقتَهُ فيما لم يشرعْهُ اللهُ ورسولُه ، والمسكينُ يحسَبُ أنه يُحْسِنُ صُنْعاً !!

وسيرى القارئُ الكريمُ تحتَ أحاديثِ هذا المجلد - كسابقه - الكثيرَ والكثيرَ منَ الأبحاثِ والتحقيقات الحديثيَّة ، والردودِ العلميةِ القويَّة ، والفوائدِ والتنبيهات الخفيَّة ؛ كلٌّ في مكانه ومناسبتِهِ ، وخُذْ أمثلةً على ذلك الأحاديث : (٤٥١٢ ، ٤٥٢٨ ، ٤٥٣٧ ، ٤٥٤٦ ، ٤٥٨٩ ، ٤٥٩٦ ، ٤٦١٥ ، ٤٦٤١ ، ٤٧١٤ ، ٤٧٦١ ، ٤٨١٣ ، ٤٨٣٥/م ، ٤٨٣٨ ، ٤٨٤٨ ، ٤٨٤٩ ، ٤٨٥٠ ، ٤٨٥٤ ، ٤٨٥٥ ، ٤٨٥٨ ، ٤٨٥٩ ، ٤٨٦٦ ، ٤٨٩١ ، ٤٨٩٤ ، ٤٩٢١ ، ٤٩٢٢ ، ٤٩٣٢ ، ٤٩٤٦ ، ٤٩٦١ ، ٤٩٦٨ ، ٤٩٧٩ ، ٤٩٩٢) ، هذا بالإضافةِ إلى الرَّدِّ على الشِّيعةِ ، وبيانِ ضلالِهِم وكَذِبِهِم وافترائِهِم على أَهْلِ السُّنَّةِ بما لا تَراهُ في غيرِ هذا الكتاب .

وبطبيعة الحال ؛ فإنَّ هذا المجلد - كالمجلد التاسع - لم يراجِعْهُ الشيخُ المراجعةَ الأخيرة لتهيئته للطباعة ، ولو فعل لزاد وأفاد ، ومن ذلك - بل أهمه - أننا وجَدْنَا عدداً من الأحاديث لم يُثَبِّتْ عليها الشيخُ - رحمه الله - الحكمَ المختصرَ قبل التخريج - كعادته - ، فَوَضَعْنَا الحكمَ المناسِبَ عليها من خلالِ دراسةِ الشيخ لطُرقهِ وتحقيقه ، مع الرجوع إلى بعض إخواننا طلابِ العلْمِ في ذلك ، وإليكَ أرقامُ هذه الأحاديث كاملة : (٤٥٠٣ ، ٤٥٠٨ ، ٤٥٢٦ ، ٤٥٣١ ، ٤٥٣٢ ، ٤٥٣٣ ، ٤٥٥٠ ، ٤٥٦٠ ، ٤٥٧٨ ، ٤٦٩٢ ، ٤٧٢٨ ، ٤٧٤٩ ، ٤٧٥٤ ، ٤٧٥٧ ، ٤٧٥٨ ، ٤٨١٣ ، ٤٨٢٧ ، ٤٨٢٩ ، ٤٨٣٥ ، ٤٨٥٠ ، ٤٨٦٠ ، ٤٨٨٣) .

وهناكَ حديثان قُمْنَا بحذْفِهما ؛ نظراً لرجوعِ الشَّيخِ - رحمه اللهُ - عن تضعيفهما وتخريجه إيَّاهما في «الصحيحة» ، وأَمْرِهِ هو بنقلهما ؛ وهما : (٤٦٠٤ ، ٤٧٩٣) ، وقد أَشَرْنَا إلى ذلكَ في الحاشية .

وقد وجدنا - أيضاً - حديثين أخذا الرقم المكررَ قبلَهما ، فَفَصَلْنا اللاحقَ عن السَّابقِ بوضع [/م] بعد الرقم المكرر ، ولم نُعَدِّلِ الأرقامَ ؛ لأنَّ الشيخَ - رحمه الله - كانَ يُحيلُ عليها في كُتُبِهِ الأخرى ، فتيسيراً على الباحث تركناها كما هي ، وهما : (٤٦١٣ ، ٤٨٣٥) .

وأخيراً ؛ لا يفُوتنا التَّوَجُّهُ بالشُّكْرِ إلى كلِّ مَنْ كانتْ له يَدٌ في إنجازِ هذا العمل العظيم في جميع مراحِلِهِ ؛ بما فيه عَمَلُ الفهارس العلميَّة المختلفةِ على نحو ما كانتْ تُصْنَعُ في حياةِ الشيخ - رحمه الله - ؛ فجزاهم الله خيراً ، وشَكَرَ لهم .

وصلَّى الله على نبيِّنا محمدٍ وآلِهِ وصحبِهِ وسلَّم تسليماً كثيراً ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمين .

١٢ محرم ١٤٢٢ هـ **الناشر**

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

الحمدُ لله وحْدَه ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على مَنْ لا نبيَّ بَعْدَه ، وبعد :

فهذا هو المجلدُ الحادي عشر من « سلسلةِ الأحاديث الضعيفة والموضوعةِ ، وأثرها السيئ في الأمة » ؛ يَخْرُج إلى عالم المطبوعاتِ ليرى النورَ بعد عشراتِ السنين ، يخرجُ إلى قُرائهِ ومُنْتَظِريه وراغبيه بمئاتِ الأحاديثِ الضَّعيفةِ والموضوعةِ في مجالاتِ الشريعةِ المختلفةِ ؛ من العقائد ، والآدابِ والأخلاق ، والأحكام ، وغير ذلكَ مِمَّا سيَراه كلُّ مُحبٍّ للعِلْم وأهلِهِ ، يخرجُ ليلحقَ بأمثاله من المجلداتِ السابقةِ ؛ ليكونَ المسلمُ على بَيِّنَةٍ مِنْ أَمْرِ دينه ، فلا ينْسبُ إلى نبيِّهِ ﷺ ما لم يَقُلْهُ ، فيقعَ تحتَ وعيدِ قوْلِهِ ﷺ : « كفَى بالمرء إثماً أنْ يُحَدِّثَ بكلِّ ما سَمِعَ » ، أو تحتَ وعيدِ قولِهِ الآخر : « **مَنْ كذبَ عليَّ مُتَعَمِّداً ؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مقعَدَهُ مِنَ النار** » ، وحتى لا يقعَ المسلمُ في الضلالِ والبدعةِ ، ويصرفَ جهدَهُ ووقتَهُ فيما لم يشرعْهُ الله ورسولُه ، وهو يحسَبُ أنه يُحْسِنُ صُنْعاً ! !

وسيرى القارئُ الكريمُ تحتَ أحاديثِ هذا المجلَّد - كسابقه - الكثيرَ والكثيرَ مِنَ الأبحاثِ والتحقيقاتِ الحديثيَّة ، والردودِ العلميةِ القويَّة ، والفوائدِ والتنبيهاتِ الخفيَّةِ ؛ كلٌّ في مكانِهِ ومناسبتِهِ ، وخُذْ أمثلةً على ذلك الأحاديث : (٥٠٠٩ ، ٥٠١٦ ، ٥٠٢٠ ، ٥٠٢٣ ، ٥٠٢٥ ، ٥٠٢٦ ، ٥٠٢٨ ، ٥٠٣٥ ، ٥٠٤٨ ، ٥٠٤٩ ، ٥٠٦٦ ، ٥٠٨٣ ، ٥٠٨٦ ، ٥٠٩٥ ، ٥٠٩٦ ، ٥١٠٧ ، ٥١١٨ ، ٥١٢٠ ، ٥١٢٦ ، ٥١٢٨ ، ٥١٣٥ ، ٥١٤٢ ، ٥١٤٨ ، ٥١٥١ ، ٥١٥٤ ، ٥١٥٥ ، ٥١٥٨ ، ٥١٧٢ ، ٥١٧٣ ، ٥١٨٢ ، ٥١٨٦ ، ٥١٩١ ، ٥١٩٩ - ٥٢٠٤ ، ٥٢٠٦ ، ٥٢١٧ ، ٥٢٢١ ، ٥٢٢٨ ، ٥٢٣٥ ، ٥٢٤٠ ، ٥٢٥١ ، ٥٢٥٤ ، ٥٢٧٧ ، ٥٢٩٠ ، ٥٢٩٦ ، ٥٣٠٥ ، ٥٣١١ ، ٥٣٢٠ ، ٥٣٢٦ ، ٥٣٤٢ ، ٥٣٥٣ ، ٥٣٥٥ ، ٥٣٦١ ، ٥٣٧١ - ٥٣٧٥ ، ٥٣٩٧ ، ٥٤١٢ ، ٥٤٢٠ - ٥٤٢٣ ، ٥٤٣٣ ، ٥٤٤٥ - ٥٤٥٥ ، ٥٤٥٨ ، ٥٤٦٠ ، ٥٤٦١ ، ٥٤٦٤ ، ٥٤٦٩ ، ٥٤٧٣ ، ٥٤٨٤ ، ٥٤٩٩) .

وبطبيعةِ الحال ؛ فإن هذا المجلد - كسَابِقِه - لم يُراجِعْهُ الشيخُ المراجعةَ الأخيرة لتهيئته للطباعة ، ولو فعل لزاد وأفاد ، ومن ذلك - بل أهمه - أننا وجَدْنَا عدداً من الأحاديثِ لم

يُثَبِّتْ عليها الشيخُ - رحمه الله - الحُكْمَ المختصرَ قبلَ التخريجِ - كعادتِه - ، فَوَضَعْنَا الحكمَ المناسِبَ عليها من خلالِ دراسةِ الشيخِ لطُرقِه وتحقيقه ، مع الرجوع إلى بعض إخواننا طلابِ العلْمِ في ذلكَ ، وإليكَ أرقامَ هذه الأحاديث كلّها : (٥٠٠١ ، ٥٠٠٩ ، ٥٠٢٠ ، ٥٠٢٤ ، ٥٠٣٩ ، ٥٠٤٠ ، ٥٠٤٤ ، ٥١٤٦ ، ٥١٥٠ ، ٥١٥٢ ، ٥١٥٥ ، ٥١٥٧ ، ٥١٦٢ ، ٥١٦٦ ، ٥١٨٧ ، ٥٢١٧ ، ٥٢١٩ ، ٥٢٣٠ ، ٥٢٤٢ ، ٥٢٥٣ ، ٥٢٥٧ ، ٥٢٦٠ ، ٥٢٦٤ ، ٥٢٦٦ ، ٥٢٦٨ ، ٥٢٨٧ ، ٥٢٨٨ ، ٥٢٩١ ، ٥٢٩٥ ، ٥٣٠٦ ، ٥٣٠٨ ، ٥٣٠٩ ، ٥٣١١ ، ٥٣١٤ ، ٥٣١٨ ، ٥٣٤٥ ، ٥٣٤٩ ، ٥٣٥٧ ، ٥٣٦٤ ، ٥٣٧٦ ، ٥٣٨٥ ، ٥٣٩٠ ، ٥٣٩٢ ، ٥٤١٠ ، ٥٤١٢ ، ٥٤١٥ ، ٥٤٧٠ ، ٥٤٧١ ، ٥٤٧٣ ، ٥٤٧٩ ، ٥٤٨٩ ، ٥٤٩٠ ، ٥٤٩٨) .

وهناكَ حديثٌ قُمْنَا بِحَذْفِهِ ؛ نظراً لرجوع الشَّيخ - رحمه الله - عن تَضْعيفه ، وتخريجه إيَّاهُ في « الصحيحة » ، وهُو الحديث (٥٢٠٩) ، وآخرُ خُرِّجَ هناكَ ، لكنْ لَم نَرَ حَذْفَهُ ؛ لأنَّ فيه هنا فَوائدَ زَوَائدَ على ما هُنالك ، وهو الحديث (٥٠٠٤) .

ووجدنا - أيضاً - بعضَ الأحاديثِ أَخذَتِ الرقمَ المكررَ قبلَها ، فَفَصَلْنا اللاحقَ عن السَّابقِ بوضع [/ م] بعد الرقم المكرر ، ولم نُعدِّلِ الأرقامَ ؛ لأنَّ الشيخَ - رحمه الله - كانَ يُحِيلُ عليها في كُتُبِه الأخرى ، فتيسيراً على الباحث تركناها كما هي ، وهذه الأحاديث هي : (٥٠٤٣ ، ٥١٤١ ، ٥١٤٢) .

وقَدْ وجَدْنَا - أيضاً - قَفْزَاً في ترقيمِ الأحَاديثِ في ثَلاثَةِ مَواضعَ ، نَتجَ عنها سُقُوطُ ثلاثةِ أرقامٍ ، وهي : (٥١٧٨ ، ٥٢٧٨ ، ٥٢٩٢) .

وأخيراً ؛ لا يفُوتنا التَّوجُّه بالشُّكرِ إلى كلِّ مَنْ كانتْ له يَدٌ في إنجازِ هذا العملِ العظيم في جَميع مراحِلِه ؛ بما فيه عمل الفهارس العلميَّة المختلفة على نحو ما كانتْ تُصْنَعُ في حياةِ الشَيخِ - رحمه الله - ؛ فجزاهم الله خيراً ، وشَكَرَ لهم .

وصلى الله وسَلَّم على نبيِّنا محمدٍ وآله وصحبهِ أجمعين .

٢٦ من جمادى الآخرة ١٤٢٢ هـ

الناشر

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

الحمدُ للهِ وحْدَه ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على مَنْ لا نبيَّ بَعْدَه ، وبعد :

فهذا هو المجلدُ الثاني عشر من « سلسلةِ الأحاديث الضعيفةِ والموضوعةِ ، وأثرها السيئ في الأمة » ؛ يَخْرُج إلى عالمِ المطبوعاتِ ليرى النورَ بعد عشراتِ السنين ؛ ليلحقَ بأمثاله من المجلداتِ السابقةِ ؛ ليكونَ المسلمُ على بَيِّنَةٍ مِنْ أَمْرِ دينِه ، فلا يَنْسبُ إلى نبيِّه ﷺ ما لم يَقُلْهُ ، فيقع تحتَ وعيدِ قَوْلِه ﷺ : « **كفَى بالمرء إثماً أنْ يُحَدِّثَ بكلِّ ما سَمِعَ** » ، أو تحتَ وعيدِ قولِه الآخر : « **مَنْ كذبَ عليَّ مُتَعَمِّداً ؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مقعَدَهُ مِنَ النار** » ، وحتى لا يقعَ المسلمُ في الضلالِ والبدعةِ ، ويصرفَ جهدَهُ ووقتَهُ فيما لم يشرعْهُ اللهُ ورسولُه ، وهو يحسَبُ أنه يُحْسِنُ صُنْعاً !!

وسيرى القارئُ الكريمُ تحتَ أحاديثِ هذا المجلَّد ـ كسابقه ـ الكثيرَ والكثيرَ مِنَ الأبحاثِ والتحقيقاتِ الحديثيَّة ، والردودِ العلميةِ القويَّة ، والفوائدِ والتنبيهاتِ الخفيَّةِ ؛ كلٌّ في مكانهِ ومناسبتِه ، وخُذْ أمثلةً على ذلك الأحاديث : (٥٥١٢ ، ٥٥١٣ ، ٥٥١٥ ، ٥٥١٧ ، ٥٥٢٩ ، ٥٥٣٣ ـ ٥٥٣٩ ، ٥٥٤٢ ، ٥٥٤٣ ، ٥٥٥٠ ، ٥٥٥٣ ، ٥٥٥٦ ، ٥٥٥٧ ، ٥٥٦٠ ، ٥٥٦١ ، ٥٥٦٤ ، ٥٥٧١ ـ ٥٥٧٦ ، ٥٥٧٩ ، ٥٥٨١ ، ٥٥٨٩ ، ٥٥٩٠ ، ٥٥٩٣ ـ ٥٥٩٨ ، ٥٦٠٠ ـ ٥٦٠٧ ، وهكذا معظم أحاديث هذا المجلد) .

وبطَبيعَةِ الحال ؛ فإنَّ هذا المجلدَ ـ كسَابِقه ـ لم يُراجِعْهُ الشيخُ المراجعةَ الأخيرة لتهيئته للطباعة ، ولو فَعَلَ لزادَ وأفادَ ، ولِذلكَ ؛ وجَدْنَا بعضَ الملاحَظاتِ عَلى هذا المجلَّد ، منها ـ بَلْ أهمّها ـ أننا وجَدْنَا عدداً من الأحاديثِ لم يُثَبِّتْ عليها الشيخُ ـ رحمه الله ـ الحُكْمَ المختصرَ قبلَ التخريجِ ـ كعادته ـ ، فَوَضَعْنَا الحكمَ المناسِبَ عليها بناءً على نَظَرِنَا في دراسةِ الشيخِ لطُرقه وتحقيقه ، مع الرجوع إلى بعض إخواننا طلابِ العلْمِ في ذلكَ ، وإليكَ أرقام هذه الأحاديث كلّها : (٥٥٣٠ ،

٥٥٣٢ ، ٥٥٠٧ ، ٥٥٥٨ ، ٥٥٥٩ ، ٥٥٦٣ ، ٥٥٧٧ ، ٥٥٩٤ ، ٥٦٢٤ ، ٥٦٦٨ ، ٥٦٧٩ ، ٥٦٨٢ ، ٥٧٢٦ ، ٥٧٢٧ ، ٥٧٣١ ، ٥٧٥٤ ، ٥٨٢٨ ، ٥٨٣٠ ، ٥٨٤٢ ، ٥٨٤٨ ، ٥٨٥٨ ، ٥٨٥٩ ، ٥٨٧٣ ، ٥٨٧٨ ، ٥٨٨٠ ، ٥٨٨١ ، ٥٨٩٠ ، ٥٩٢١ ، ٥٩٢٧ ، ٥٩٤٦ ، ٥٩٤٨ ، ٥٩٥٥) .

وهُناكَ حَديثٌ قُمْنَا بِحَذْفِه ؛ نظراً لِتَخْرِيجِ الشيخ - رحمهُ اللهُ - إيَّاه في هذا المجلدِ برقم (٥٧٠٢) تخريجاً أَوْسَعَ بفوائدَ زَوائدَ ، وهو الحديث (٥٥٠١) .

ووجَدْنا بعضَ الأحاديثِ أخَذَتِ الرقمَ المكررَ قبلَها ، فَفَصَلْنا اللاحقَ عن السَّابقِ بوضع [/ م] بعد الرقم المكرر ، ولم نُعدِّلِ الأرقامَ ؛ لأنَّ الشيخَ - رحمه الله - كانَ يُحيلُ عليها في كُتُبِه الأخرى ، فتيسيراً على الباحث تركناها كما هي ، وهذه الأحاديثُ هي : (٥٧٢٣ ، ٥٧٤٣ ، ٥٧٩٨ ، ٥٨٥١ ، ٥٨٩٤ ، ٥٩٧٨) .

وقَدْ وجَدْنَا - أيضاً - قَفْزاً في ترقيم الأحَاديثِ في خمسة مَواضعَ ، نَتجَ عنها سُقُوطُ خمسة أرقامٍ ، وهي : (٥٥٣٣ ، ٥٧٦٤ ، ٥٧٩٢ ، ٥٩٥٢ ، ٥٩٨٩) .

وأخيراً ؛ لا يفُوتنا التَّوَجُّهُ بالشكرِ إلى كلِّ مَنْ كانتْ له يَدٌ في إنجازِ هذا العملِ العظيمِ في جَميع مراحِلِه ؛ بما فيه عمل الفهارس العلميَّة المختلفةِ على نحو ما كانتْ تُصْنَعُ في حياةِ الشيخِ - رحمه الله - ؛ فجزاهم الله خيراً ، وشكَرَ لهم .

وصلَّى الله على نبيِّنا محمدٍ وآلهِ وصحبه وسلَّم تسليماً كثيراً ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمين .

٢١ من شهر صفر ١٤٢٣ هـ **الناشر**

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

إنَّ الحمدَ لله ، نحمدُه ونستعينُهُ ونستغفرُهُ ، ونعوذُ باللهِ من شرورِ أنفسنا وسيئات أعمالنا ، مَنْ يهدهِ اللهُ فلا مُضِلَّ له ، ومَنْ يضلِلْ فلا هاديَ له ، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحدَهُ لا شريكَ له ، وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُهُ ورسولُه ، وبعد :

فهذا هو المجلدُ الثالث عشرَ من « سِلْسلةِ الأحاديثِ الضَّعيفَةِ والموضوعةِ ، وأثرها السَّيِّئ في الأُمَّة » ؛ يَخْرُج إلى عَالَمِ المطبوعاتِ ليرَى النورَ بعدَ عشراتِ السِّنينَ ، يخرجُ إلى قُرائهِ ومُنْتَظِريه والراغبين فيه بمئاتِ الأحاديثِ الضَّعيفةِ والموضوعةِ في مجالاتِ الشريعةِ المختلفةِ ؛ من العقائد ، والآدابِ والأخلاق ، والأحكام ، وغير ذلكَ مِمَّا سيَراه كلُّ مُحبٌّ للعِلْم وأهلِهِ ، يخرجُ ليلحقَ بأمثاله من المجلداتِ السابقةِ ؛ ليكونَ المسلمُ على بَيِّنَةٍ مِنْ أَمْرِ دينه ، فلا ينْسبَ إلى نبيِّه ﷺ ما لم يَقُلْهُ ، فيقعَ تحتَ وعيدِ قَوْله ﷺ : « كفى بالمرء إثماً أنْ يُحَدِّثَ بكلِّ ما سَمِعَ » ، أو تحتَ وعيدِ قولِه الآخر : « مَنْ كذبَ عليَّ مُتعمِّداً ؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مقعَدَهُ مِنَ النار » ، وحتى لا يقعَ كذلك في الضلالِ والبدعةِ ، ويصرفَ جهدَهُ ووقتَهُ فيما لم يشرعْهُ اللهُ ورسولُه ، وهو يحسَبُ أنه يُحْسِنُ صُنْعاً !!

وسَيَرى القارئُ الكريمُ تحتَ أحاديثِ هذا المجلَّدِ - كسَابقهِ - الكثيرَ والكثيرَ مِنَ الأبحاثِ والتحقيقاتِ الحديثيَّةِ ، والردودِ العلميةِ القويَّةِ ، والفوائدِ والتنبيهاتِ الخفيَّةِ ؛ كلٌّ في مكانهِ ومناسبتِهِ ، وخُذْ أمثلةً على ذلك الأحاديث : (٦٠٠٣ ، ٦٠٠٥ ، ٦٠٠٦ ، ٦٠١٦ ، ٦٠٢٧ ، ٦٠٥٨ ، ٦٠٦٥ ، ٦٠٩٠ ، ٦٠٩٣ ، ٦١٠٣ ، ٦١٠٦ ، ٦١٠٧ ، ٦١١٦ ، ٦١٢١ ، ٦١٣٣ ، ٦١٣٩ ، ٦١٤٥ ، ٦١٥٦ ، ٦١٦٧ ، ٦١٨٧ ، ٦٢٠٥ ، ٦٢١٣ ، ٦٢١٥ ، ٦٢٢٤ ، ٦٢٢٨ ، ٦٢٣١ ، ٦٢٣٥ ، ٦٢٣٦ ، ٦٢٣٩ ، ٦٢٥٠ ، ٦٢٦٣ ، ٦٢٧٠ ، ٦٢٨٨ ، ٦٣٠٩ ، ٦٣١٨ ، ٦٣٢٨ ، ٦٣٣٠ ، ٦٣٣٤ ، ٦٣٣٥ ، ٦٣٣٦ ، ٦٣٤٥ ، ٦٣٥٠ ، ٦٣٦٦ ، ٦٣٧١ ، ٦٣٧٦ ، ٦٣٨٥ ، ٦٣٩٠ ، ٦٣٩٧ ، ٦٣٩٨ ، ٦٣٩٩ ، ٦٤٠٩ ، ٦٤١٧ ، ٦٤٢٩ ، ٦٤٣٩ ، ٦٤٥٣ ، ٦٤٦٥ ، ٦٤٧٩ ، ٦٤٨٩ ، ٦٤٩٠) .

وبطَبيعةِ الحالِ ؛ فإنَّ هذا المجلَّدَ - كسَابِقِه - لم يُراجِعْهُ الشَّيخُ المراجعةَ الأخيرةَ لتهيِئَتِه للطباعةِ ، ولو فعَلَ لزادَ وأفادَ ، ولذلكَ ؛ وَجَدْنَا بَعضَ الملاحظاتِ على هذا المجلَّد ، منها - بل أهمّها - أننا وجَدْنَا عدداً مِنَ الأحاديثِ لم يُثَبِّتْ عليها الشيخُ - رحمهُ اللهُ - الحُكْمَ المختصرَ قبلَ التخريجِ - كعادته - ، فَوَضَعْنَا الحكمَ المناسِبَ عليها مِنْ خِلالِ دراسَةِ الشيخ لطُرقِهِ وتحقيقِهِ ، مع الرجُوعِ إلى بَعضِ إخواننا طُلابِ العِلْمِ في ذلكَ ، وإليكَ أرقامَ هذه الأحــاديث كلِّهــا : (٦٠١١ ، ٦٠١٤ ، ٦٠٢٩ ، ٦٠٣٨ ، ٦٠٤٣ ، ٦٠٨٩ ، ٦١٣١ ، ٦١٥٦ ، ٦١٩٣ ، ٦١٩٥ ، ٦٢٠١ ، ٦٢٤٢ ، ٦٣٠٤/م ، ٦٣١٢ ، ٦٣٣٨ ، ٦٤٠٧ ، ٦٤١٦ ، ٦٤٤٠ ، ٦٤٨٢ ، ٦٤٨٤ ، ٦٤٨٧ ، ٦٤٩٨) .

ووَجَدْنا - أيضاً - بعضَ الأحاديثِ أَخَذَتِ الرقمَ المكررَ قبلَها ، فَفَصَلْنا اللاحقَ عن السَّابقِ بوضع [/ م] بعد الرقم المكرر ، ولم نُعدِّلِ الأرقامَ ؛ لأنَّ الشيخَ - رحمَهُ اللهُ - كانَ يُحيلُ عليها في كُتُبِه الأخرى ، فتيسيراً على الباحث تركناها كما هي ، وهذه الأحاديث هي : (٦١٦٣ ، ٦٣٠٢ ، ٦٣٠٤) .

وأخيراً ؛ لا يفُوتنا التَّوَجُّهُ بالشُّكْرِ إلى كلِّ مَنْ كانتْ له يَدٌ في إنجازِ هذا العملِ العظيمِ في جَميعِ مراحلِهِ ؛ بما فيه عمل الفهارس العلميَّة المختلفةِ على نحو ما كانتْ تُصْنَعُ في حياةِ الشَيخِ - رحمه الله - ؛ فجزاهم الله خيراً ، وشَكَرَ لهم .

وصلَّى الله على نبيِّنا محمدٍ وآلِهِ وصحبِهِ وسلَّم تسليماً كثيراً ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمين .

١٢ من رمضان ١٤٢٣ هـ

الناشر

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

الحمدُ للهِ وحْدَه ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على مَنْ لا نبيٌّ بَعْدَه .

أما بعدُ :

فإنَّ بينَ يديكَ ـ أخي القارئ ـ ثلاثةَ أقسام من «سلسلةِ الأحاديثِ الضعيفةِ والموضُوعةِ ، وأثرها السيئ في الأمة» ، وهي تَضمُّ المجلدَ الرابعَ عشَرَ بأحاديثه الخَمْسَ مئة (٦٥٠١ ـ ٧٠٠٠) ، بالإضافةِ إلى الأحاديثِ (٧٠٠١ ـ ٧١٦٢) مِنْ أولِ المجلدِ الخامسَ عشَرَ ، وهي آخرُ ما حقَّقَهُ الشيخُ رحمهُ الله تعالى .

ونُنَوِّهُ هنا بأنَّ الشيخَ بدأ ـ حال مرضِه ـ يُملي تحقيقاتِه على بَعضِ أبنائه وحَفَدَته ـ وربما غيرهم ـ ، ظهرَ لنا ذلكَ أواخرَ المجلدِ الرابعَ عشَرَ من أصلِه المخطوطِ ، ثم أخذَ يُكْثِرُ من إملائه ـ تحتَ وَطْأَةِ المرضِ عليه ـ فيما حققهُ من المجلدِ الخامسَ عشرَ ، حتى غطَّى قِسْماً كبيراً مِنْ أحاديثه .

ومن الجديرِ بالذِّكرِ ـ ونحنُ إذْ ننشرُ آخرَ تحقيقاتِهِ الموسَّعَة ـ أن نقولَ : إنَّ هذه التحقيقاتِ تُمثِّلُ قِمَّةَ ما وصلَ إليه عِلْمُ الشيخِ في الحديثِ وفُنونه ، والفقه ودُروبه . . . ، فتلَمَّسْ أخي القارئ قواعد وأساليب منهجِهِ في البحثِ والتحقيقِ ، وانْهَلْ مِنْ معينِ فِقْهِهِ وفِكْرِه ، وهاكَ أمثلةً على ما أشَرْنا إليه ، نُقربها إليكَ سهلةً ميسرةً تحتَ الأحاديث :

(٦٥٠٢ ، ٦٥٠٤ ، ٦٥٠٦ ، ٦٥٠٨ ، ٦٥٠٩ ، ٦٥١١ ، ٦٥١٣ ، ٦٥١٤ ، ٦٥١٩ ، ٦٥٢٨ ، ٦٥٣١ ـ ٦٥٣٤ ، ٦٥٤١ ، ٦٥٤٦ ، ٦٥٥٥ ، ٦٥٥٦ ، ٦٥٥٩ ، ٦٥٦٦ ، ٦٥٧١ ، ٦٥٧٣ ، ٦٥٧٥ ، ٦٥٧٦ ، ٦٥٨٢ ، ٦٥٨٤ ، ٦٥٨٥ ، ٦٥٩٠ ، ٦٥٩٤ ، ٦٦٠١ ، ٦٦١٠ ، ٦٦١٣ ، ٦٦٣٧ ـ ٦٦٤٤ ، ٦٦٤٦ ، ٦٦٥٠ ، ٦٦٥٢ ، ٦٦٥٤ ، ٦٦٦٣ ، ٦٦٦٥ ، ٦٦٦٨ ، ٦٦٨٦ ـ ٦٦٩٠ ، ٦٦٩٨ ، ٦٧٠٠) ، وكثير غيرها .

وبطبيعة الحال ؛ فإن هذا المجلد - كسَابِقِه - لم يُراجِعْهُ الشيخُ المراجعةَ الأخيرة لتهيئته للطباعة - قَدرُ الله وماشاءَ فعل - ، ومن ذلك - بل أهمه - أننا وجَدْنَا عدداً من الأحاديثِ لم يُثَبِّتْ عليها الشيخُ - رحمه الله - الحُكْمَ المختصرَ قبلَ التخريجِ - كعادته - ، فَوَضَعْنَا الحكمَ المناسِبَ عليها من خلالِ دراسةِ الشيخِ لطُرقِه وتحقيقه ، مع الرجوع إلى بعض إخواننا طلابِ العلْمِ في ذلكَ ، وإليكَ أرقامَ هذه الأحاديث كلّها : (٦٥٠٣ ، ٦٥١٢ ، ٦٥٢٠ ، ٦٥٢٧ ، ٦٥٣٤ ، ٦٥٣٩ ، ٦٦٠٨ ، ٦٦٤٤ ، ٦٦٧٣ ، ٦٧٢٠ ، ٥٧٤٦ ، ٦٧٩٢ ، ٦٨٩٦ ، ٦٩١٣ ، ٦٩٤٩ ، ٦٩٥٠ ، ٧٠٠١ ، ٧٠٢٩ ، ٧٠٣٩) .

ووجدنا - أيضاً - بعضَ الأحاديثِ أَخَذَت الرقمَ المكررَ قبلَها ، فَفَصَلْنا اللاحقَ عن السَّابقِ بوضع [/ م] بعد الرقم المكرر ، ولم نُعدِّلِ الأرقامَ ؛ لأنَّ الشيخَ - رحمه الله - كانَ يُحِيلُ عليها في كُتُبِه الأخرى ، فتيسيراً على الباحث تركناها كما هي ، وهذه الأحاديث هي : (٦٨٨٨ ، ٦٩٢٥ ، ٧١٥٧) .

وقَدْ وجَدْنَا - أيضاً - قَفْزاً في ترقيمِ الأحَاديثِ في ثَلاثَةِ مَواضعَ ، من (٦٦٧٤) إلى (٦٦٨٥) ، ومن (٦٨٨٥) إلى (٦٨٨٧) ، ومن (٦٩٢٦) إلى (٦٩٣٠) .

وأخيراً ؛ لا يفُوتنا التَّوَجُّه بالشُّكْرِ إلى كلِّ مَنْ كانتْ له يَدٌ في إنجازِ هذا العملِ العظيم في جَميع مراحِلِه ؛ بما فيه عمل الفهارس العلميَّة المختلفةِ على نحوِ ما كانتْ تُصْنَعُ في حياةِ الشيخِ - رحمه الله - ، والتعليق في الحاشيةِ على ما يحتاجُ إلى تَعليقٍ في أثناءِ الكتابِ باسمِ (الناشر) ؛ استِمْراراً منهم على النَّهْجِ الذي سَاروا عليه في «السلسلتين» ؛ بَلْ وفي سَائرِ الكتب التي طُبِعتْ بعدَ وفاةِ الشَيخِ - رحمهُ الله - ؛ فجزاهُمُ الله خيراً ، وشَكَرَ لهم .

وصلى الله وسَلَّم على نبيِّنا محمدٍ وآله وصحبِهِ أجمعين .

١٤ من ذي القعدة ١٤٢٣ هـ

الناشر